الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة

المشروع السنوي للقدرة على الآداء
لسنة2018

نوفمبر 2018

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهـــرس

المحور الأول : التقديم العام

1. تقديم الوزارة و السياسات القطاعية..... 3
2. الميزانية و برمجة النفقات على المدى المتوسط..... 9

المحور الثاني :تقديم برامج وزارة البيئة و التنمية المستدامة

I. **البرنامج 1 : البيئة و بجودة الحياة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 19
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 31
3. نفقات البرنامج..... 37

الملاحق

II. **البرنامج 2: إستدامة التنمية**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 83
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 91
3. نفقات البرنامج..... 97

الملاحق

III **البرنامج 3: الشؤون المحليـة :** 122

IV. **البرنامج 9 : القيادة و المساندة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 126
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 130
3. نفقات البرنامج..... 132

المحور الأول : التقديم العام

1- تقديم الوزارة و السياسات القطاعية :

1.1- التوجهات الإستراتيجية :

سيتركز عمل الوزارة بمختلف الهياكل التابعة لها مركزيا و جهويا و محليا على المدى القصير و المتوسط على تجسيم التوجهات الإستراتيجية التالية :

- ❖ تفعيل مسار اللامركزية و دعم الحوكمة المحلية
- ❖ تحسين إطار العيش و العناية بالنظافة و البيئة
- ❖ مقاومة التلوث و و تحسين الوضع البيئي بالإقطاب الصناعية
- ❖ المحافظة على المنظومات البيئية و ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية و مجابهة ظاهرة التغيرات المناخية
- ❖ تحقيق مقومات إستدامة التنمية

❖ تفعيل مسار اللامركزية و دعم الحوكمة المحلية:

تجدر الإشارة إلى أن الأوضاع التي آلت إليها تسيير الجماعات المحلية، كانت وراء تبني مفهوم الحوكمة كأداة ووسيلة ناجعة لتحقيق التوجهات الإستراتيجية الكبرى في التدبير الجيد للشأن العام المحلي، وذلك في محاولة لتجاوز العوائق والأزمات التي يشهدها تدبير هذا المجال، من خلال العمل على توفير الشروط التنظيمية والبشرية والمالية الضرورية، و تحسين المناخ السياسي والثقافي والإجتماعي ، في إطار رؤية شمولية متكاملة للتخطيط والبرمجة والتنظيم المعقلن ضمن فلسفة تنموية واضحة الأهداف والمقاصد.

فتونس بعد الثورة تبدي اليوم اهتماما متزايدا بمتطلبات الحوكمة المحلية، انطلاقا من القناعة بأن هذه المقاربة ستسهم في عمل مؤسساته العمومية والإدارية والتمثيلية بشكل أكثر تناسقا وتلاحما وفعالية، خاصة وأنه يجتاز منذ مدة مرحلة انتقالية تتميز بتبني إصلاحات منبثقة عن إرادة داخلية قوية غير بعيدة عن منأى الضغوط الخارجية، كما تتسم باستمرار ماض يتجلى في مستويات عدة من الركود تحت ذريعة الحفاظ على توازنات بلد ماتزال بنيته الاجتماعية هشة.

فقد بينت الطرق التقليدية للتسيير عن قصورها في بلوغ أهداف التنمية المنشودة، وهو ما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في احتكار السلطة المركزية لتدبير الشأن العام المحلي، والمطالبة بأشكال جديدة للتقنين والتحسيس بالمسؤولية واتخاذ القرار ، إلى جانب إشراك مختلف القوى السياسية والفاعلين المحليين في وضع إستراتيجية تنموية مشتركة من أجل العمل معا على إيجاد حلول للمشاكل الناتجة عن أنماط التدبير التقليدية وسلطة الإكراه التي تمارسها

المؤسسات العمومية وتحتكرها، حيث يجب الاعتراف هنا بأن أزمة نموذج التنمية المحلية، أكد فشل هذه الطرق في الاستجابة وتلبية مختلف حاجيات السكان المحليين.
واعتماد الحوكمة اليوم كمرجعيةّ، جاء لمحاربة مختلف أشكال الإهمال والتقصير، ولتدارك مستويات التأخر، وكذا القضاء على الممارسات السيئة من خلال تشخيص الإختلالات، وتحليل جميع القضايا في تشابكها وترابطها، واقتراح الإصلاحات والتغييرات الكفيلة بضمان تنمية اقتصادية واحتماعية مستديمتين.
وبناءا على ذلك، تتطلب الحوكمة الجيدة وضع أدوات وآليات تعاون بين الدولة والسلطات اللامركزية ومختلف الفاعلين المحليين بشكل يسهل مفاوضات التغيير ويشجع الشراكة ويعقلن مسار اتخاذ القرارات.

❖ تحسين إطار العيش و العناية بالنظافة و المحيط :

لقد شهدت مختلف الجهات في السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا على مستوى جودة الحياة نتيجة تكدس النفايات المنزلية و فواضل البناء في الشوارع و الأنهج بكميات هائلة و إنتشار المصبات العشوائية التي تتكاثر فيها جميع أنواع الفضلات دون ان تستجيب للمواصفات المطلوبة و ما نتج عن ذلك من تداعيات على الصحة العامة و الجمالية الحضرية و سلامة المحيط.

بالإضافة إلى تردي منظومة تطهير المياه المستعملة، فالوسط الريفي لا يزال يشكو من نقص في هذا المجال و كذلك بالنسبة للعديد من الأحياء الشعبية. كما أن كميات كبيرة من المياه المستعملة الملوثة تلقى مباشرة في الوسط الطبيعي فتلحق الضرر بالمائدة المائية و التربة و الصحة . كما ان عديد الأقطاب الصناعية تشكو من عدم توفر محطات مختصة في معالجة المياه الصناعية و هو ما قد يؤثر على نوعية المياه المعالجة.

أما منظومة النفايات فقد عرفت خلال السنوات الأخيرة عديد الإخلالات ناجمة عن تداخل المسؤوليات في مجال التجميع و كذلك على مستوى التصرف حيث يلاحظ تشتت القرار بين السلط المحلية و الجهوية و بين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات .كما أن عددا هاما من المصبات المراقبة المنجزة لمعالجة النفايات المنزلية و المشابهة بالإضافة إلى مركز معالجة النفايات الصناعية بجرادو بقيت مغلقة بسبب التحركات و الإحتجاجات الإجتماعية مما أثر سلبا على سير العمل بهذه المنشآت .

لذا سيتركز عمل الوزارة في المستقبل على النهوض بالبيئة الحضرية و الريفية للرفع من جودة الحياة وتطوير المنظومة الحالية للتصرف في النفايات و ذلك من خلال الفـرز و التثمين و الرسكلة مما يساهم في إحداث أنشطة إقتصادية جديدة تشغل و توفر مداخيل إضافية و تضمن نجاعة أفضل لهذه المنظومة بالإضافة إلى الإقتصاد في الموارد و تحسين منظومة معاجلة المياه المستعملة المنزلية و الصناعية .

و صيانة المنتزهات الحضرية و المساحات الخضراء و دعم شبكة التطهير و تعزيز جهود النظافة و جمالية المدن و القرى .

❖ مقاومة التلوث و و تحسين الوضع البيئي بالإقطاب الصناعية:

يمثل التلوث الصناعي إحدى أهم الإشكاليات البيئية التي تتطلب تكثيف الجهود خلال المرحلة القادمة حيث بينت الدراسات و المعاينات الميدانية تردي الوضع البيئي في العديد من المناطق الصناعية على غرار قابس و صفاقس و الحوض المنجمي و القصرين و بنزرت و قد تسببت هذه الوضعية في تدهور الموارد الطبيعية و تأثيرات سلبية على الوضع الصحي للسكان . و تعد الإفرازات الصادرة عن هذه المصانع سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية هي المسبب الرئيسي في التلوث نظرا لعدم مطابقتها للمواصفات الوطنية المعمول بها.

و قصد الحد من التلوث الصناعي ستعمل الوزارة على تدعيم و تحسين منظومات المراقبة البيئية للمؤسسات الملوثة و الأنشطة الإقتصادية ذات الأثر البيئي السلبي و تطوير طرق و أساليب الوقاية من التلوث الصناعي بما يساهم في الحد من مصادر التلوث و الأضرار بالبيئة و بالأوساط الطبيعية الذي أصبح من أهم مصادر استنزاف الثروات الطبيعية وتدهور الوضع البيئي والصحي في العديد من الجهات. و إستحثاث نسق التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية و الخدماتية .

وفي هذا الصدد تم دعم الجانب القانوني وتطويره من خلال الشروع في إعداد مجلة البيئة واستصدار العديد من النصوص القانونية والترتيبية والشروع في مراجعة وتحيين المواصفات البيئية التونسية. كما سيتم اعتماد آلية جديدة للوقاية البيئية المتمثلة في التقييم البيئي الاستراتيجي للمشاريع الصناعية الكبرى.

❖ المحافظة على المنظومات البيئية و ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية و مجابهة ظاهرة التغيرات المناخية :

بينت الدراسات في مجال التنوع البيولوجي ثراء المخزون البيولوجي الوطني سواء من حيث أهمية المنظومات الطبيعية أو تنوع الأصناف النباتية و الحيوانية . و تتميز المنظومات الإيكولوجية التونسية بالتنوع والهشاشة نظرا لتنوع الظروف البيولوجية و المناخية من الشمال إلى الجنوب.

و للمحافظة على هذا التنوع البيولوجي الهش تسهر الوزارة على حماية الموارد الطبيعية و المنظومات الإيكولوجية و التنوع البيولوجي من مخاطر التلوث و الإتلاف و المحافظة على توازنها لضمان إستدامة وظائفها التنموية و الإجتماعية و البيئية والحد من ظاهرة التصحر و المحافظة على الموروث الطبيعي .

وحماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات والملك العمومي البحري، ومزيد العناية بالشريط الساحلي من خلال

حماية الشواطئ من الإنجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة مع تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية و البحرية.

و التأقلم و الحد من تأثيرات التغيرات المناخية للتقليص من وقع الكوارث الطبيعية و الآثار السلبية للتغيرات المناخية من خلال تدعيم القدرات الوطنية لرصد المخاطر الطبيعية و تعزيز الإنذار المبكر للتوقي من الكوارث و الحد من آثارها و إدراج التأقلم مع التغيرات المناخية ضمن أولويات القطاعات الهشة.

❖ تحقيق مقومات إستدامة التنمية :

لقد أقرت قمة الأرض الأولى في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992 برنامج التنمية المستدامة الأممي الذي يعد المرجعية الأساسية لمبادئ عمل و منهج التنمية المستدامة .

و تقوم هذه المبادئ على ضرورة إدماج الأبعاد البيئية و الإجتماعية في كل نشاط تنموي و إستثماري إقتصادي .

وتونس، التي لم تحد عن هذا التوجه، إذ تبنت وبسرعة مبدأ التنمية المستدامة ومنذ سنة 1992 تم اتخاذ عديد الاجراءات والتدخلات بهدف تجسيم مفهوم التنمية المستدامة.ووضعت السلطات التونسية قراءتها الوطنية التي تضمنها برنامج العمل الوطني للبيئة و التنمية المستدامة للقرن 21 (الأجندا 21 الوطنية) التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة سنة 1996 .و هو برنامج عمل تضمن أولويات التنمية لتونس خلال التسعينات وكيفية تفعيلها من خلال السياسات القطاعية التي تنتهجها تونس انذاك إستئناسا بمبادي التنمية المستدامة التي دققتها الأجندا 21 الأممية.

بعد ثورة 14 جانفي2011، أصبح من الضروري إتباع نهج جديد في المجال الاجتماعي قصد توفير الظروف المناسبة للتنمية المستدامة والمنصفة على أساس قيم التضامن بين التونسيين. وهذا من شأنه أن يولّد بدوره ظروف أفضل من حيث جودة الحياة في المناطق الحضرية والريفية عبر تنفيذ استراتيجيات موجهة للإدارة الرشيدة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وينطوي تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية على المجالات التالية:

·ضمان استدامة النمو الاقتصادي من خلال أنماط التنمية بما يتفق وتكييفها وفقا للموارد الطبيعية والبشرية في البلاد ومتطلبات اندماج البلاد في الاقتصاد العالمي،

·توسيع القاعدة الاقتصادية للبلاد من خلال تعزيز اقتصاد المعرفة الذي يثمّن معرفة الموارد البشرية دون أن يسبب ضغطا إضافيا على الموارد الطبيعية الهشة،

·التوجه من القطاعات الاقتصادية التقليدية (الفلاحة والصناعة واستخراج المعادن ، والسياحة، والنقل) نحو أنماط إدارة أكثر استدامة للأوساط الإيكولوجية الطبيعية عبر دعم أنظمة إنتاج واستهلاك مسؤولة، تكون مربحة اقتصاديا و عادلة اجتماعيا.

·التخفيض أو المحافظة على تكلفة التدهور البيئي التي تبلغ 2.1٪ من الناتج المحلي الخام، وإعطاء الأولوية للاستثمار منخفض التكلفة البيئية.

2-1 أهم الإصلاحات:

إن تطوير العمل البيئي و تحسين القدرة على الآداء نحو مزيد من النجاعة و الفاعلية للوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة تقتضي القيام بعدة إصلاحات خاصة على المستوى المؤسساتي و التشريعي و الترتيبي و مختلف آليات التدخل في المجال البيئي .

- القيام بإصلاحات هيكلية مركزيا و جهويا و محليا
- مراجعة منظومة الوقاية و المراقبة و الرصد البيئي
- تطويرالمنظومة القانونية في المجال البيئي و اللامركزية
- وضع إستراتيجية وطنية شاملة على المدى الطويل في مجال إدارة النفايات
- تركيز المجالس البلدية و المجالس الجهوية و مجالس الأقاليم
- إصلاح الجباية المحلية .

3-1 أولويات الوزارة للفترة القادمة:

سيتركز عمل الوزارة بمختلف هياكلها و مؤسساتها خلال الخمس سنوات القادمة على الأولويات التالية : .

- إرساء اللامركزية و الحوكمة المحلية
- النهوض بأوضاع النظافة بالمدن و التجمعات السكنية الكبرى
- تعميم خدمات الطهير على كل المدن و القرى و تحسين نوعية المياه المعالجة
- تطوير منظومة التصرف في النفايات و النهوض بالتثمين و الرسكلة
- تطوير منظومة التقييم و الرصد و المراقبة البيئية
- الحد و التأقلم مع ظاهرة التغيرات المناخية
- النهوض بالمهن الخضراء .

4.1- بـــــرامج وزارة الشؤون المحلية و البيئة:

إنطلاقا من السياسات والتوجهات و الإستراتيجات الوطنية في مجال اللامركزية و الحوكمة المحلية والبيئة والتنمية المستدامة تم هيكلة ميزانية وزارة الشؤون الملحية و البيئة حسب أربعة برامج عمومية تتدخل في تنفيذها عدة هياكل و مؤسسات و منشآت عمومية كما تم ربط هذه البرامج بمجموعة من الأهداف المرتبطة بمجالات اللامركزية و الحوكمة المحلية و حماية البيئة والتنمية المستدامة و الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي وهي التي تستحوذ على الإهتمامات الرئيسية للمجتمع و هي كالتالي :

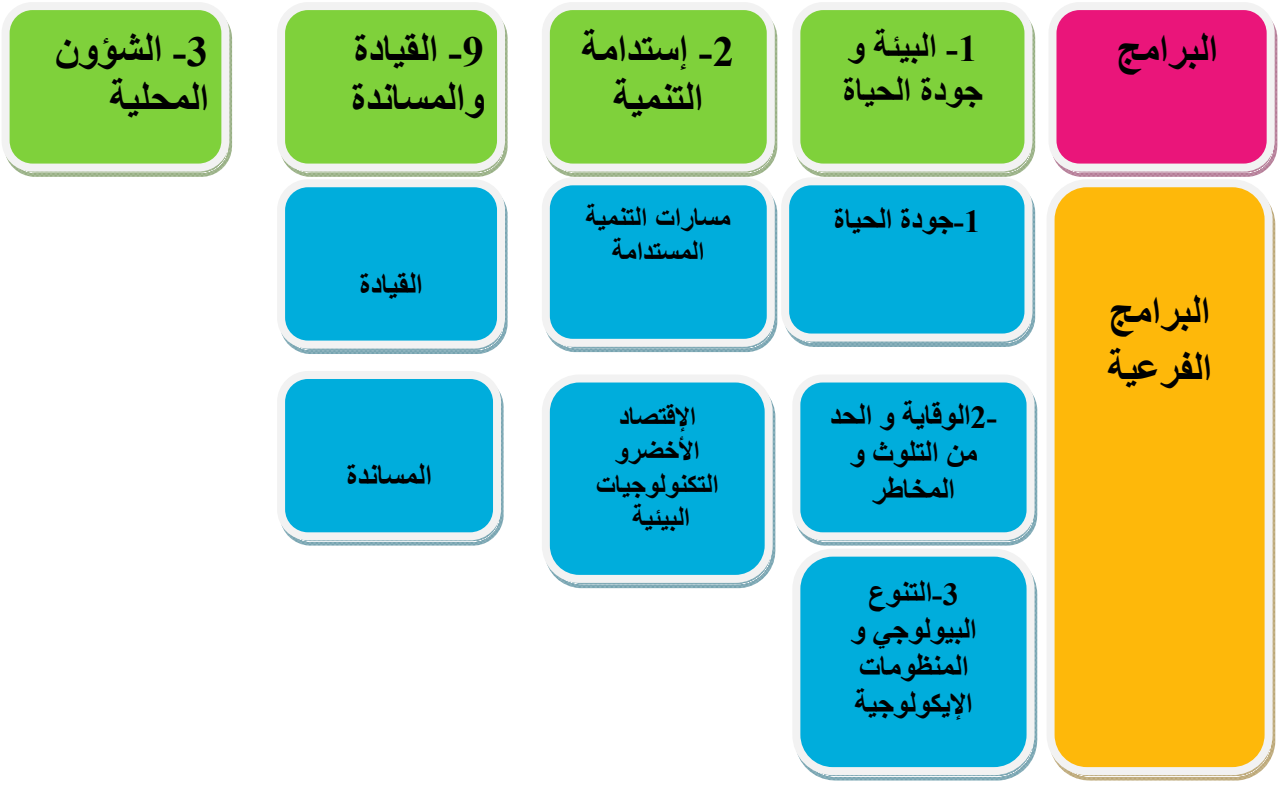

2-الميزانية و برمجة النفقات على المدى المتوسط :

تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2018 :

يندرج مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2018 في إطار مواصلة سياسات الوزارة المتمثلة في السعي إلى حماية البيئة عبر إنجاز جملة من المشاريع التي تهتم بتحسين إطار العيش

والمحافظة على التنوع البيولوجي والنهوض بالسياحة الإيكولوجية والوقاية و الحـــد من التلوث و التأقلم مع التغيرات المناخية ووضع عدد من الدراسات الإستراتيجية و مخططات الـــعمـــل و متابعة تنفيذها. كما تسهر الوزارة على إرساء مقومات إستدامة التنمية في كل القطاعات الإقتصادية و السياسات و المخططات التنموية الوطنية و الجهوية و المحلية .إضافة إلى المهام الجديدة التي ستظطلع بها الوزارة مستقبلا و المتمثلة في تدعيم مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية .

و قد تم ضبط ميزانية وزارة الشؤون المحلية و البيئة لسنة 2018 في حدود **887,406** م.د مقابل 840,583 م.د سنة 2017 أي بزيادة قدرها 46,823 م.د تمثل نسبة 5.6+% .

و تتوزع هذه الإعتمادات حسب نوعية النفقة على النحو التالي :

- **ميزانية التصرف :**

حددت ميزانية التصرف لسنة 2018 بمبلغ قدره 509,406 م.د مقابل 476,794 م.د سنة 2017 أي بزيادة تقدر بـ 32,612 م.د يمثل نسبة 7+.%

- **ميزانية التنمية :**

حددت ميزانية التنمية لسنة 2018 بمبلغ قدره 261 م.د مقابل 239,789 م.د سنة 2017 أ ي بزيادة تقدر بـ 21,211+ م.د يمثل نسبة 9+.%

- **صناديق الخزينة :**

تقدر الإعتمادات المخصصة لصناديق الخزينة بـ 117 م.د منها 17 م.د لصندوق مقاومة التلوث و 6. م.د لصندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط و 94 م د لصندوق التعاون بين الجماعات المحلية . مقابل 124 م د سنة 2017 .

و تتوزع ميزانية وزارة الشؤون المحلية و البيئة حسب البرامج كما يلي:

<u>البرنامج عدد 1 : البيئة وجودة الحياة:</u>

بلغت ميزانية برنامج البيئة وجودة الحياة لسنة 2018 ما قدره197,308م د مقابل 184,662م.د سنة 2017 أي بزيادة تقدر بـ 8,799 م.د يمثل نسبة 5+.%

و تتوزع الإعتمادات المبرمجة لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

- ✓ *البرنامج الفرعي 1جودة الحياة* :172,838 م د
- ✓ البرنامج الفرعي 2: الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر :19,199 م **د**
- ✓ البرنامج الفرعي 3 : التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية: 5,270 م د

البرنامج عدد 2 : إستدامة التنمية:

بلغت ميزانية برنامج إستدامة التنمية لسنة 2018 ما قدره 4,564 م.د مقابل 4,521 م.د سنة 2017 أي بـزيادة تقدر بـ0,043 م.د

و تتوزع الإعتمادات المبرمجة لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

- ✓ البرنامج الفرعي 1 :مسارات التنمية المستدامة : 0,847 م د
- ✓ البرنامج الفرعي 2: الإقتصاد الأخضرو التجديد التكنولوجي : 3,716م د

البرنامج عدد 3 : الشؤون المحلية :

بلغت ميزانية برنامج الشؤون المحلية 675,251 م د سنة 2018 .

البرنامج عدد 9 : القيادة و المساندة :

بلغت ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2018 ما قدره 10,281 م.د مقابل 9,194 م.د سنة 2017 أي بزيادة تقدر بـ 1,087 م.د تمثل نسبة 11,82+.%

صناديق الخزينة:

ستتواصل تدخلات صندوق مقاومة التلوث سنة 2018 والتي تهدف إلى تشجيع الأعمال الرامية إلى حماية البيئة من التلوث الصناعي بالمساهمة في تمويل التجهيزات التي من شأنها أن تحد أو تزيل التلوث الصادر عن المؤسسات الصناعيـــة ومشاريـــع تجميع و رسكلة النفايات.

كما ستتواصل تدخلات صندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط من خلال تمويل العمليات الرامية إلى العناية بالمحيط والمحافظة على البيئة وجمالية المدن .

جدول عدد 1 :

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج و البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

البرامج و البرامج الفرعية	ق.م 2017	تقديرات 2018	تطور اعتمادات الدفع	
		دفع	المبلغ	النسبة (%)
البرنامج عدد 1 : البيئة و جودة الحياة				
البرنامج الفرعي 1: جودة الحياة	164039.5	172 838.75	8 799.25	5.36
البرنامج الفرعي .2: الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر	15 788	19 199.25	3 411.25	21.6
البرنامج الفرعي .3 التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية	4 835	5 270.5	435.5	9
-مجموع البرنامج 1 :	184 662.5	197 308.5	12.646	6.84
البرنامج عدد 2 : إستدامة التنمية				
البرنامج الفرعي 1: مسارات التنمية المستدامة	854	847.750	-6.250	-0.73
البرنامج الفرعي2: الإقتصاد الأخضر و التكنولوجيات البيئية	3 667.5	3 716.750	49.250	1.34
-مجموع البرنامج 2:	4 521.5	4 564.500	43	0
البرنامج عدد 3 : الشؤون المحلية	642 205	675 251.5	33 046.5	5.14
البرنامج عدد 9 : القيادة و المساندة				
البرنامج الفرعي 1: القيادة	5 087.5	5 709.5	622	12.22
البرنامج الفرعي 2: المساندة	4 106.5	4 572	465.5	11.33
مجموع البرنامج 3 :	9 194	10 281.5	1087.5	11.2
المجموع العام للبرامج:	840.583	887.406	46.823	5.57

جدول عدد 2

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج و طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

البرامج / طبيعة النفقة	البرنامج 1 البيئة و جودة الحياة	البرنامج 2 إستدامة التنمية	البرنامج 3 الشؤون المحلية	البرنامج 9 القيادة والمساندة	المجموع
نفقات التصرف	37394.5	3 448.5	459 851.5	8 711.5	509 406
التأجير العمومي	20 622	3 114	16 859.5	4 822.2	45 418
وسائل المصالح	2 491.5	268.5	2 242	3 229	8 231
التدخل العمومي	14 281	66	440 750	660	455 757
نفقات التنمية	136 914	1 116	121 400	1 570	261 000
الاستثمارات المباشرة:	4 414	1 016	1 000	1 570	8 000
على الميزانية	4 414	1 016	1 000	1 570	0
على القروض الخارجية	0	0	0	0	0
التمويل العمومي :	132 500	100	120 400	0	252 580
على الميزانية	132 080	100	120 400	0	132 080
على القروض الخارجية	420	0	0	0	420
صناديق الخزينة	23 000	0	94 000	0	117 000
المجموع حسب البرامج	197 308.5	4 564.5	675 251.5	10 281.5	887.406

رسم بياني عدد 2 :توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج و طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

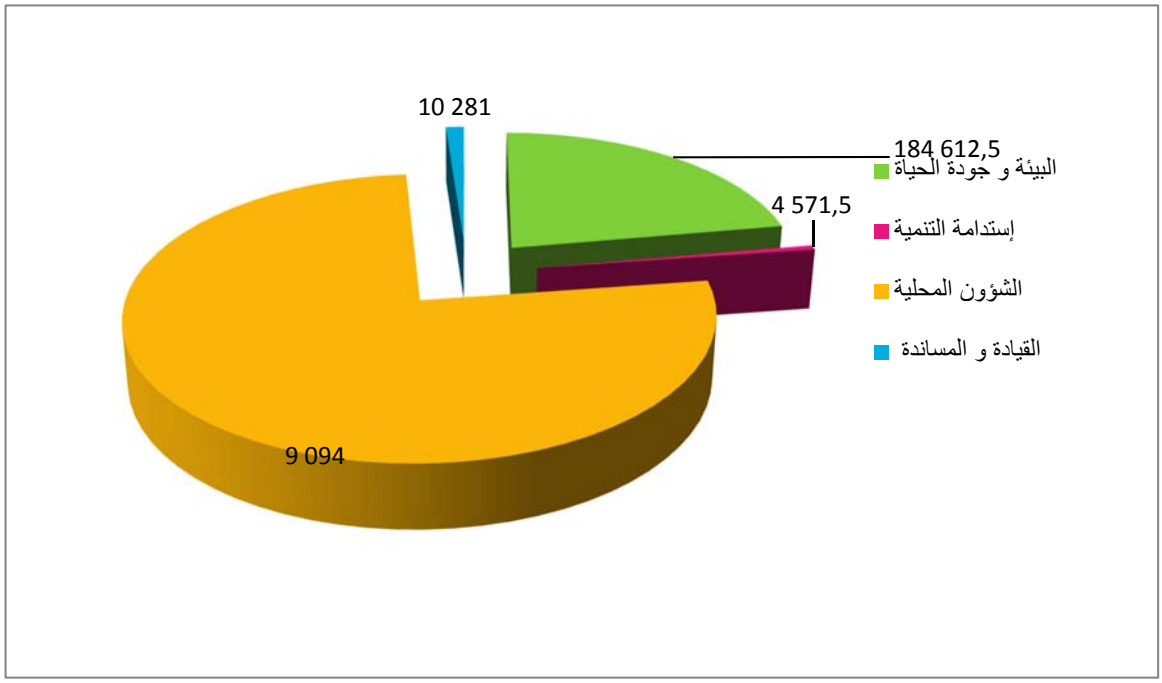

2 – تقديم اطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة :

جدول عدد3 :

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة : التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف		41199	42.667	478 992	513.555	514003.84	515765.889
على موارد الميزانية		41199		476 794	509406	510928.84	512685.889
التأجير العمومي		24584		45 043	45418	47013.34	48770.389
وسائل المصالح		4298		8 610	8231	8229.5	8229.5
التدخل العمومي		12317		423 150	455757	455686	455686
على موارد الذاتية للمؤسسات					4149	3080	3080
التأجير العمومي					169	0	0
وسائل المصالح			2750	2198	3980	3080	3080
التدخل العمومي						0	0
نفقات التنمية		136066	145262	239 789	261000	275301	275301
على موارد الميزانية				237 789		273301	273301
الاستثمارات المباشرة		4422	3.008	8 550	8000	7220	7220
تمويل العمومي		118125	129.654	229 239	252580	266081	266081
على الموارد القروض الخارجية الموظفة						2000	2000
الاستثمارات المباشرة		0.089	0	-		0	0
التمويل العمومي		12830	12.600	2 000	420	2000	2000
على موارد الذاتية للمؤسسات				-		0	0
صناديق الخزينة		40000	76515	124 000	117000	117000	117000
التأجير				-			
وسائل المصالح				-			
التدخل				-			
التجهيز				-			
ميزانية بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات		217265	264.444	840 583	887406	880247.84	882009.889
ميزانية باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات		217265	267.194	542 781	891555	883327.84	885089.889

الجدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة : التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
برنامج 1 البيئة و جودة الحياة		83334	202660	162860	176531	191938	193248
برنامج 2 إستدامة التنمية		4842	4537	5221.5	5444.5	5615.34	5813.389
برنامج 3 الشؤون المحلية				642205	675251.5	675251.5	675251.5
برنامج 9 القيادة والمساندة		6045	5995	9 094	10281	10523	10777
المجموع :		94 221	213192	819 380.5	259782	259 782	277 363

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة

البرنامج 1 : البيئة و جودة الحياة

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته :

1-1 **خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة :** برنامج البيئة و جودة الحياة يتم تنفيذه من قبل عدة إدارات مركزية راجعة بالنظر إلى الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة و مصالح جهوية و كذلك عدة مؤسسات عمومية إدارية و منشآة عمومية تابعة للوزارة بالإضافة إلى مساهمة الجمعيات و المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي بقا للرسم التالي :

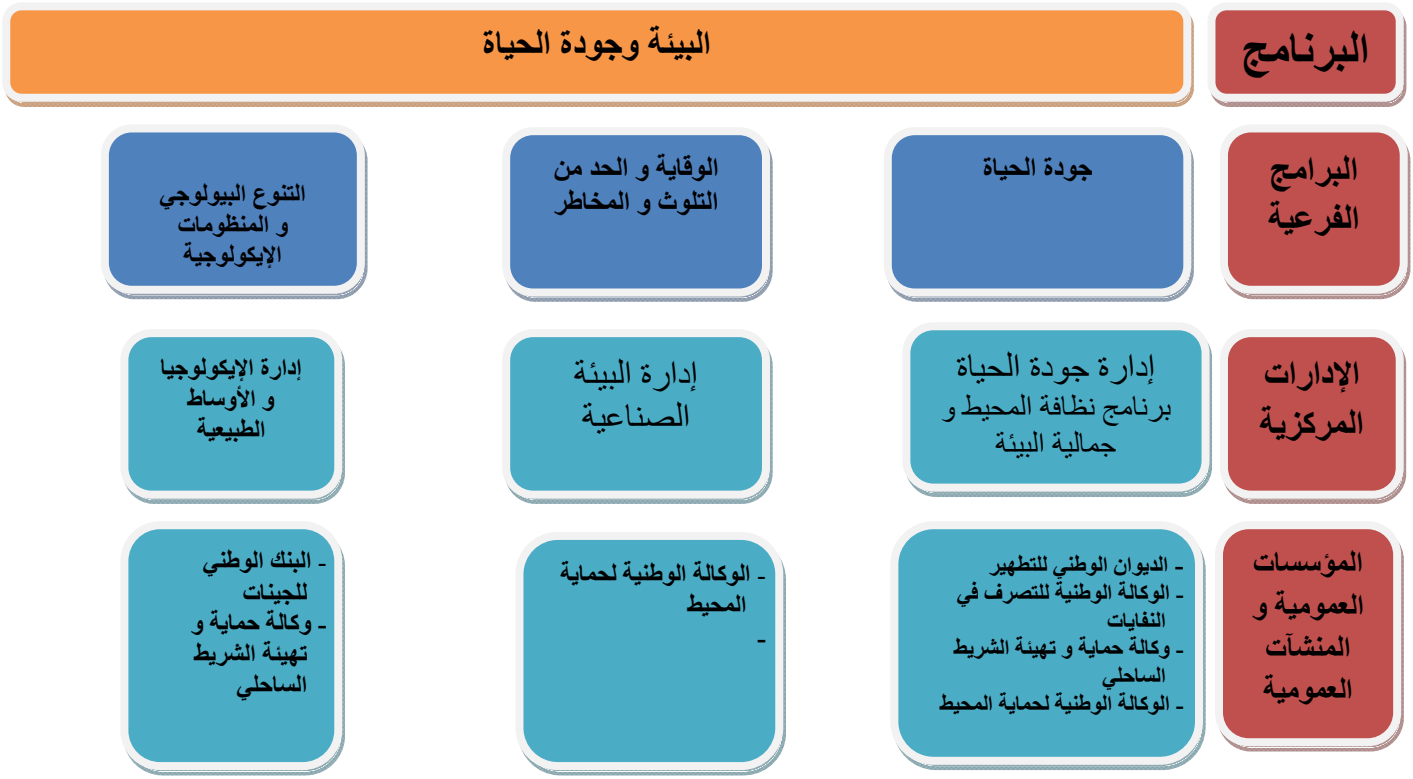

2-1 إستراتيجية البرنامج :

يمثل الوضع البيئي بالبلاد التونسية و المحافظة على البيئة و تحسين مقومات جودة الحياة أهم تحدي مطروح في الوقت الحالي ، و يمكن حوصلة أهم التحديات البيئية الراهنة في ما يلي :

1-2-1 التحديات البيئية :

- **تراجع الأوضاع البيئية في عديد الجيهات** بالأوساط الحضريـــة و الريفيـــة و نقص العناية بالنظافة .

- **قلة العناية بالجمالية الحضرية:** مما ادى إلى تردي وضعية بعض المناطق الخضراء و المنتزهات و الحدائق العمومية.

- **زيادة التلوث المتأتي من الأنشطة الصناعية** : و الذي اثر سلبا على نوعية الهواء و الماء و التربة خاصة بالمناطق الصناعية الكبرى

- **منظومة للتصرف في النفايات تنقصها النجاعة** : حيث أن المنظومة الحالية للتصرف في النفايات لا تغطي كامل مراحل منظومة التصرف في النفايات من الجمع و النقل و الإزالة و التثمين.

- عدم فاعلية **منظومة الرقابة البيئية** :و الرصد و المتابعة البيئية للأوساط الطبيعة في حاجة للمراجعة.

- **تدهور الأراضي و التربة** :إذ يمثل التصحر أهم التحديات التي تجابه البيئة و يشكل عقبة رئيسية أمام تلبية إحتياجات السكان الأساسية في الأراضي الجافة على غرار الغذاء و الشرب و المسكن.

- **مجابهة التغيرات المناخية** : و كل أشكال التدهور التي تتسبب في إختلال التوازنات البيئية و المحافظة على التوازنات الإيكولوجية.

و قصد مجابهة هذه التحديات الكبرى تم وضع جملة من التوجهات الإستراتيجية تتلخص في المجالات التالية :

2-2-1 التوجهات الإستراتيجية :

*** <u>في مجال التصرف في النفايات</u> :**

أدى النمو الديمغرافي الذي عرفته تونس خلال السنوات الأخيرة إلى تغير نمط الإستهلاك و تطور مستوى عيش المواطن مما تسبب في تزايد الكميات المنتجة من النفايات و تنوعها و تفاقم مظاهر التلوث .

و لتفادي هذه الإشكاليات و إنعكاساتها على الوسط الطبيعي و جودة الحياة تم إتخاذ العديد من الإجراءات المؤسساتية و القانونية لإحكام التصرف في النفايات الصلبة ووضع عدة آليات من شانها إيجاد الحلول الكفيلة لتجميع النفايات و تثمينها و رسكلتها. و تتمحور هذه الإستراتيجية على التوجهات التالية :

- ✓ تقليص إنتاج النفايات عند المصدر،
- ✓ مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية و المشابهة .
- ✓ تثمين النفايات بإعادة إستعمالها و رسكلتها و دعم مجهود البلديات في مجال التصرف في النفايات.
- ✓ تحسين التصرف في النفايات الصناعية و الخاصة
- ✓ تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجالات جمع النفايات و إستغلال المصبات المراقبة و التثمين و الرسكلة .

*** <u>في مجال التصرف في المياه المستعملة:</u>**

يعتبر قطاع التطهير من أهم القطاعات ذات الأولوية بالبلاد التونسية و ذلك نظرا للدور الذي يلعبه في المحافظة على الصحة و تحسين جودة الحياة و حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث المائي .و قد تم تسجيل تقدم ملحوظ في قطاع تصريف المياه المستعملة و معالجتها حيث توسعت خدمات التطهير من المناطق الحضرية الكبرى لتشمل المدن المتوسطة و عدد هام من المدن الصغرى و الأحياء الشعبية إلى جانب تطهير بعض المناطق الريفية ذات السكن المجمع و تضم المنظومة الحالية للتطهير 115 محطات لتطهير المياه المستعملة و 173 بلدية متبناة و كمية مياه معالجة تقدر بـ255 مليون م3 و شبكة من القنوات لتجميع المياه المستعملة على أكثر من 16233 كلم .

- تواجه منظومة التطهير عديد الصعوبات تتمثل بالخصوص في :

- ✓ نسبة الربط الضعيفة بشبكة التطهير في بعض الجيهات خاصة الداخلية
- ✓ تجاوز قدرة المعالجة لبعض محطات التطهير نظرا للنمو السكاني السريع بالمناطق الحضرية خاصة بتونس الكبرى و المناطق السياحية .مما جعل بعض محطات التطهير غير قادرة على التعامل مع الكميات المتزايدة من المياه المستعملة مما أثر سلبا على مردودية المحطات و نوعية المياه المعالجة .
- ✓ شبكة تطهير قديمة و مهترئة :جزء هام من الشبكة الحالية للتطهير متكون من قنوات قديمة مستغلة منذ أكثر من 30 سنة تعرف مشاكل عديدة في الإستغلال .
- ✓ التصرف في المياه المستعملة الصناعية يشكو من عديد النقائص و ينعكس سلبا على نوعية المياه المعالجة بمحطات التطهير و يشكل عائقا أمام إعادة إستعمالها في المجال الفلاحي و يرجع ذلك إلى ضعف مردودية عمل محطات المعالجة الأولوية الموجودة بالوحدات الصناعية أو لغيابها في العديد من الحالات .

و تتمثل أهم الأولويات في مجال التطهير في التوجهات التالية :

- ✓ الترفيع في نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالجيهات ذات النسب المنخفظة
- ✓ تعميم خدمات التطهير و تحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان
- ✓ النهوض بالتطهير بالأحياء الشعبية و المناطق الريفية ذات السكن المجمع
- ✓ تحسين نوعية المياه المعالجة و ذلك بتأهيل و توسيع منشآت التطهير التي هي في طور الإستغلال وتعميم منشآت التطهير المختصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية و من ذلك إستعمال التكنولوجيات الحديثة
- ✓ مقاومة التلوث الصناعي السائل و ذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية .
- ✓ تطوير التصرف في الحمأة و تثمينها .

*** <u>في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي:</u>**

تولي الوزارة إهتماما خاصا بالمحافظة على الموارد الطبيعية و البيولوجية حيث تم وضع سياسة متكاملة تجمع بين الإجراءات و البرامج الوقائية والعلاجية و ذلك قصد المحافظة على هذه الموارد من جهة و تثمينها و ترشيد إستهلاكها و تثمينها من جهة أخرى . و يعتبر مستوى المعرفة بالتنوع البيولوجي بتونس مقبولا و ذلك من خلال القيام بعديد الدراسات في هذا المجال و من أهمها الدراسة الوطنية حول التنوع البيولوجي التي تم إعدادها سنة 1998 و تحيينها سنة 2008 و سنة 2014 و قد مكنت هذه الدراسة من جرد لكل الثروات البيولوجية المتوفرة بالبلاد التونسية، بالإضافة إلى جرد كل المنظومات البيئية و الإيكولوجية .

و يبلغ مجموع الأصناف التي تم تحديدها حوالي 7420 صنفا تتوزع على حوالي 69 منظومة طبيعية و 12 منظومة فلاحية .

و بهدف المحافظة على المخزون البيولوجي الوطني تم بعث شبكة للمناطق المحمية حيث بلغ عدد المناطق المحمية 44 منطقة محمية سنة 2012موزعة بين 17 حديقة وطنية و 27 محمية طبيعية إلى جانب المحميات البحرية .بالإضافة إلى حوالي 40 منطقة رطبة مسجلة بالقائمة العالمية لمواقع رمسار.

و يتعرض التنوع البيولوجي إلى عدة ضغوطات تؤدي إلى هشاشة المنظومات الطبيعة البرية و تحطيم الموائل الطبيعية للحيوانات، و ذلك يرجع إلى عدة عوامل من أبرزها العوامل المناخية على غرار الجفاف و التصحر و الفياضانات و الرياح، بالإضافة إلى عدة عوامل ذات طابع بشري على غرار الإستغلال المفرط للغطاء النباتي و خاصة من خلال الرعي الجائر و عدم إحترام التداول الزراعي و تغيير صبغة الأراضي الفلاحية و تحويلها إلى مناطق شبه حضرية او صناعية او إلى مناطق سياحية .

و نظرا للإقرار الدولي بالفشل في الوصول إلى الهدف الخاص بالتقليص من تدهور مكونات التنوع البيولوجي بحلول سنة 2010 الذي أقرته إتفاقية التنوع البيولوجي و تبنته الأمم المتحدة بمناسبة قمة آلأرض الثانية التي إنعقدت بجوهانسبورغ سنة 2002. تمت بلورة خطة إستراتيجية أممية 2011-2020 للمحافظة على التنوع البيولوجي تتمحور حول 20 هدفا .و في هذا الإطار شرعت الوزارة في ملاءمة الإستراتيجية الوطنية مع الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية و ذلك بالإعتماد على المحاور الآتي ذكرها :

- ✓ التعرف و التصرف في الأسباب التي تقف وراء تدهور مكونات التنوع البيولوجي
- ✓ الحد من التهديدات المسلطة على التنوع البيولوجي ،
- ✓ المحافظة على الأصناف و الموارد الجينية ،
- ✓ تدعيم الإنتفاع بإيجابيات الخدمات في مجال التنوع البيولوجي ،
- ✓ التحكم في المعارف و تقوية القدرات الوطنية .

*** في مجال مكافحة التصحر :**

إن ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي وخاصة الزراعية يأثر سلبا على حياة الملايين من البشر في الوقت الراهن ويؤدي إلى تدني إنتاجيتها مما يشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي و جودةالحياةوفي تونس تؤثر هذه الظاهرة على قرابة 75% من التراب الوطني بتفاوت ما بين مناطق شديدة التدهور ومتوسطة التدهور وضعيفة التدهور. كما أن معالجة هذه الظاهرة أصبح أكثر شمولية نتيجة العلاقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المواضيع البيئية الهامة وهي التغيرات المناخية

والتنوع البيولوجي.، حيث أثبتت الدراسات مدى تأثير التغيرات المناخية وظاهرة تدهور الأراضي الزراعية، وتملّح التربة والاستغلال المفرط للمياه، على التنوع البيولوجي.

كما تتعرض المزيد من الأراضي لظاهرة التصحر وقد وضعت الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة التصحر التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر عام .1996واعتمدت تونس، التي انضمت للمعاهدة الأممية في 1995 برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.

كما أن تونس طرف في الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وتقوم بتنسيق الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والعمل على تطبيق ما جاءت به الاتفاقية من مبادئ.

كما أن الوزارة هي نقطة اتصال الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وهي همزة وصل بين ما يحدث على المستوى الدولي (قرارات مؤتمرات الأطراف للاتفاقية وكل الإجراءات التي لها علاقة بذلك) وما يحدث على المستوى الوطني وإيصال المعلومة على المستويين.

و قد تم بإعداد برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر سنة 1998 وهو إطار عام لكل الاستراتيجيات القطاعية والبرامج والمشاريع التي لها علاقة بمكافحة التصحر .

و كذلك برامج عمل جهوية (12) ومحلية (12) في أغلب الولايات الأكثر عرضة للتصحر (1997 – 2010)،و دراسات استراتيجية مختلفة وأهمها وضعية التصحر .بالبلاد التونسية.

أهم الألويات في مجال مقاومة التصحر :

- المساهمة في المحافظة على الغطاء النباتي وتطويره ودعم برامج الحد من التصحر والرعي الجائر مع إعتبار الخصوصيات الإقتصادية و الإجتماعية للسكان المحليين.

- تحيين الخطة الوطنية لمكافحة التصحر و متابعة تنفيذها.

- تشخيص الآليات الكفيلة بتقليص تأثيرات التغيرات المناخية على العديد من الأنشطة الإقتصادية على غرار القطاع الفلاحي.

***في مجال تحسين البيئة الحضرية :**

لقد كان للتطور الديمغرافي والتوسع العمراني وتغير أنماط الإنتاج و الإستهلاك تأثير مباشر على التصرف في الوسط الحضري بصفة عامة وعلى جودة الحياة بصفة خاصة. وقد تم وضع وتنفيذ العديد من البرامج والإجراءات للنهوض بالوسط الحضري نذكر منها بالخصوص النهوض بالجمالية الحضرية (المساحات الخضراء، المنتزهات الحضرية، شوارع البيئة، شوارع الأرض، المسالك الإستراتيجية، مداخل المدن،...)

كما سعت الوزارة إلى معاضدة الأطراف المتدخلة لإدماج البعد البيئي في مختلف الخطط والمشاريع التنموية. إلا أنه تبين وجود عديد النقائص في السياسات المتبعة وهي راجعة بالأساس لـ:

- ✓ صعوبة مواجهة التوسع العمراني للمدن التونسية ،
- ✓ صعوبة التصرف في أمثلة التهيئة العمرانية في ما يخص إعدادها ومتابعتها ومراجعتها وتفعيلها،
- ✓ غياب التنسيق بين المتدخلين في الوسط الحضري،
- ✓ وضع وتنفيذ برامج تنموية محدودة لا تواكب حجم تطور المدن التونسية ولا تستجيب لتطلعات متساكنيها،

و تتمثل أهم الأولويات في هذا المجال في العناصر التالية :

- مزيد العناية بجمالية المدن والتجمعات السكنية بإحداث المزيد من الفضاءات الخضراء بجل المدن والتجمعات السكنية وتعهد المناطق الخضراء والمنتزهات الحضرية الموجودة وتهيئة الشوارع الرئيسية ودعم تعزيز المجهود البلدي في مجال بعث مساحات خضراء .

- ضمان جودة الخدمات البيئية كالنظافة و التطهير الحضري و الريفي و التصرف في النفايات و جمالية المدن و القرى و مقاومة الضجيج و مختلف الأضرار.

*** في مجال مقاومة التلوث :**

تسعى الوزارة لدعم وتطوير طرق وأساليب الوقاية من التلوث الصناعي الذي أصبح من أهم مصادر استنزاف الثروات الطبيعية وتدهور الوضع البيئي والصحي في العديد من الجهات. وفي هذا الصدد تم دعم الجانب القانوني وتطويره من خلال الشروع في إعداد مجلة البيئة واستصدار العديد من النصوص القانونية والترتيبية والشروع في مراجعة وتحيين المواصفات البيئية التونسية. كما تم اعتماد آلية جديدة للوقاية البيئية المتمثلة في التقييم البيئي الاستراتيجي للمشاريع الصناعية الكبرى .

كما يتم العمل على استحثاث نسق تنفيذ مشاريع ازالة التلوث بالمناطق الصناعية الكبرى على غرار مشروع إزالة التلوث ببحيرة بنزرت ومشروع إزالة التلوث بموقع مصنع عجين الحلفاء والورق بالقصرين و التصرف المستدام في إستخراج و تحويل الفسفاط .

ولمزيد تشخيص الوضع البيئي بجميع مناطق البلاد التي تتواجد بها مسببات التلوث الصناعي الناجم عن الانشطة الصناعية الملوثة القديمة منها والحالية، تواصل انجاز الدراسات التشخيصية والتقييمية للوضع البيئي للجهات وتم التركيز بالخصوص على المواقع الصناعية الملوثة (المناجم القديمة، المصبات الصناعية العشوائية والاودية الملوثة، مصبات المرجين المواقع الملوثة بالصخر الحريري...) وتحديد مصادر التلوث

لكل الاوساط الطبيعية كالهواء والماء والتربة والتقييم الاولي للانعكاسات البيئية والصحية المحتملة لتلك الانشطة وشملت هذه الدراسات بالخصوص منطقة صفافس الجنوبية وبحيرة بنزرت والمركب الصناعي بقابس وصفاقس وبنزرت.

وقد حضي المجال التشريعي بحيز اهتمام كبير تجسد في اعداد دراسات لتحيين واستكمال منظومة المواصفات البيئية وتطويرها لتكون متناسقة مع التطور التكنولوجي والاقتصادي التي تشهده بلادنا وتم على اثرها اقتراح نصوص مواصفات جديدة في مجالات المياه المستعملة والانبعاثات الغازية ونوعية التربة والترسبات البحرية والمياه الجوفية والنفايات لبعض القطاعات الاقتصادية وغيرها هذا بالإضافة إلى تطعيم المواصفات التونسية الحالية الخاصة بالمنتجات ومراجعتها طبقا للمقاييس والشروط البيئية التي تضمنتها التشاريع والتوجيهات الأوروبية .

و تتمثل أهم الأولويات في هذا المجال في ما يلي :

- تأهيل قطاع الصناعة والتوجه نحو الإنتاج النظيف واعتماد كلفة تدهور البيئة والموارد الطبيعية ضمن المقاربات الاقتصادية في إطار نظرة اقتصادية شاملة،

- إزالة التلوث واستصلاح وتهيئة المواقع الملوثة ذات الأولوية،

- تحسين نوعية الهواء و المحافظة عليها خاصة بالوسط الحضري و العمل على تطوير الطاقات النظيفة للحد من تلوث الهواء.

- تطوير الآليات و الإجراءات و الطرق المتعلقة بالمراقبة والوقاية من تدهور الوسط الطبيعي و الحد و التخلص من النفايات و الإفرازات الملوثة.

- تدعيم شبكات رصد حالة الأوساط والنظم الطبيعية (شبكة رصد حالة الموارد والأوساط المائية والتربة والسواحل والهواء والغابات ...)

-دعم آليات الإنتاج لمواكبة المواصفات العالمية على مستوى جميع مراحل الإنتاج واعتماد أفضل التكنولوجيات المتاحة من أجل المحافظة على البيئة واستدامة نشاطهم،

التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الصناعية بالأقطاب الصناعية الكبرى التي تمثل أكثر من 80 بالمائة من مصادر التلوث الصناعي.

- التصرف الرشيد و المستدام في المواد الكيميائية الخطرة.

3-1 البرامــج الفرعيـــة:

سعيا لتحقيق الأهداف المنشودة لهذا البرنامج ولتيسير متابعته فقد تم تقسيمه إلى البرامج الفرعية التالية:

1. **جودة الحياة.**
2. **الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر.**
3. **التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية**

تتمثل مشمولات كل برنامج فرعي في ما يلي :

البرنامج الفرعي 1 جودة الحياة :

يتدخل هذا البرنامج الفرعي في ثلاثة مجالات رئيسية و هي :

- **أولا في مجال النظافة العامة و الجمالية الحضرية :**

- وضع مخططات و إنجاز المنتزهات الحضرية و صيانتها و تعهدها و التصرف المستدام فيها بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

- إحداث المساحات الخضراء بالوسط الحضري و المساهمة في تجسيم السياسة الوطنية في هذا المجال

- إعداد و متابعة برامج و مشاريع تجميل المدن .

-تعهد الشواطئ و صيانتها و تأهيلها لتضمينها تحت اللواء الأزرق و إنجاز الفسح الشاطئية.

- المساهمة في النهوض بإطار العيش بالوسط الريفي عبر برامج و مشاريع و إستصلاح و تأهيل المناطق الريفية و عمليات المحافظة على المناظر الطبيعية و المناطق الخضراء

- **ثانيا في مجال النفايات :**

- متابعة و تنسيق البرامج و المشاريع الخاصة بالتصرف في النفايات الصلبة في الوسطين الحضري و الريفي و إقتراح الإجراءات الحلول و البرامج المناسبة لجمع و معالجة و إعادة إستعمال و تثمين تلك النفايات و ذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية .

- إيجاد الحلول والآليات الملائمة للتصرف السليم في المواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخاصة والخطرة والوقاية من مخاطرها.

- إنجاز مشاريع و برامج إحكام التصرف في مختلف أصناف النفايات بهدف حماية البيئة من مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات .و تدعيم منظومات التصرف في النفايات القابلة للرسكلة و التثمين و تعزيز القدرات الوطنية في معالجة الملوثات العضوية الثابتة

- **ثالثا في مجال التطهير :**

- إنجاز و متابعة و تنسيق مشاريع تجهيز المدن و التجمعات الحضرية بشبكات التطهير و محطات التطهير و محطات الضخ .

- إنجاز و متابعة المشاريع المتعلقة بتوسيع و تهذيب محطات التطهير و محطات الضخ و شبكة التطهير

- التصرف في الحمأة المتأتية من محطات التطهير

- مقاومة التلوث الصناعي السائل و الحد من إنعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج تطهير المناطق الصناعية و توسعة محطات معالجة المياه الصناعية و تطوير نسبة إعادة إستعمال المياه المعالجة في بعض الزراعات و الصناعة و السياحة .

- متابعة برامج و آليات النهوض بالتطهير الريفي و ذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

. البرنامج الفرعي2: الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر

تتمثل مشمولات هذا البرنامج الفرعي في جانبين:

- *** أولا الجانب الوقائي :**

- إبداء الرأي حول دراسات المؤثرات على المحيط للمشاريع الجديدة.
- إعداد المواصفات والنصوص الترتيبية للحدود القصوى للافرازات السائلة والصلبة والغازية.
- التصرف في صندوق مقاومة التلوث.
- النهوض بالتكوين والتربية والتحسيس في ميدان مقاومة التلوث.
- إقتراح الإجراءات والحلول اللازمة للوقاية من إفرازات الغازات السامة والغبار والإشعاعات وكل مظاهر التلوث الهوائي.
- تنسيق العمل مع المؤسسات العمومية والأطراف المعنية للوقاية من التلوث.
- رصد تطور النظم البيئية والاوساط المتلقية عبر وضع وإستغلال أنظمة معلوماتية متخصصة.

- *** ثانيا الجانب العلاجي :**

- اعداد الدراسات الاستراتيجية للوقاية والحد من التلوث
- تشخيص وتحديد مصادر التلوث وتقييم الحالة البيئة لمختلف الاوساط.
- مقاومة كل مصادر التلوث والضرر وجميع أشكال تدهور المحيط.
- حث وتشجيع اصحاب المؤسسات الكبرى لاعداد وتنفيذ برامج تاعيل بيئي لوحداتهم الملوثة
- مراقبة ومتابعة المخالفات الملوثة والتجهيزات المخصصة لمعالجتها.
- مراقبة ومتابعة مصادر التلوث الهوائي خاصة بالوسط الحضري بالتنسيق مع الأطراف المعنية
- ضبط ومتابعة تنفيذ برامج إزالة التلوث وبرامج التدخل السريع لمجابهة الوضعيات الطارئة والحوادث المتسببة في التلوث.

- وضع برامج وآليات لمراقبة ومتابعة نوعية المياه والتربة والهواء فيما يتعلق بتأثيرات التلوث.
وضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات للوقاية والحد من مخاطر المواد الكيميائية والنفايات الخطرة وايفاء بلادنا بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

البرنامج الفرعي 3 : التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

تتمثل مشمولات هذا البرنامج الفرعي في:

- إعداد و متابعة خطط العمل و الأنشطة التي تساهم في المحافظة على الموارد الطبيعة و حمايتها من كل مظاهر التدهور.

-المحافظة على المنظومات الطبيعية و خاصة منها الحساسة و على توازن المواقع الإيكولوجية و متابعة تطور التنوع البيولوجي بتلك المنظومات و المواقع.

- السهر على تنمية التراث الجيني و المساهمة في تحيين بنوك الجينات

- إعداد و متابعة تنفيذ خطط العمل و المشاريع المتعلقة بالمحافظة على المحميات و الحدائق الطبيعية و متابعة تطور الوظائف الإيكولوجية الأساسية لتلك المحميات و الحدائق.

- تنسيق و متابعة و تقييم تنفيذ برنامج العمل الوطني الإطاري لمكافحة التصحر و تاثيرات البرامج و المشاريع المنجزة و تطور حالة التصحر بالبلاد التونسية .

- السهر على إدماج عناصر برنامج العمل الوطني الإطاري لمكافحة التصحر ضمن مخططات التنمية

- الإشراف على إعداد التقارير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني الإطاري لمكافحة التصحر و سير تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

- السهر على تبادل المعلومات حول مكافحة التصحر .

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

لقد تم تحديد جملة من الأهداف الإستراتيجية سيتم العمل على و تجسيمها على لامدى القصير و المتوسط و البعيد و هي كالتالي :

- **الهدف1: تحسين إطار العيش و النهوض بجودة الحياة بالوسطين الحضري و الريفي**
- **الهدف2: الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث الصناعي .**
- **الهدف3: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية**

الهدف1: تحسين إطارالعيش و النهوض بجودة الحياة بالوسطين الحضري و الريفي

- تقديم الهدف: يتمثل هذا الهدف في العمل على:

- تحسين التصرف في مختلف النفايات بهدف حماية البيئة من كل مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات و ذلك من خلال مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية و المشابهة و النفايات الصناعية و الخاصة و الخطرة و إحداث المصبات المراقبة و مراكز التحويل التابعة لها إلى جانب الغلق التدريجي و إستصلاح المصبات العشوائية . بالإضافة إلى عن تطوير منظومة التصرف في النفايات القابلة للتثمين و الرسكلة و تعزيز القدرات الوطنية في مجال معالجة الملوثات العضوية الثابتة و المبيدات .
- تعميم خدمات التطهير لتشمل سائر المناطق البلدية و تهذيب الشبكة بالمدن المتبناة بكافة الولايات و توسيع و تهذيب محطات التطهير و مقاومة التلوث الصناعي السائل و الحد من انعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج التطهير بالمناطق الصناعية.
- دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية.
- دعم قدرات الجماعات المحلية من خلال إعداد أمثلة خضراء للمدن من شأنها تيسير ضبط أولويات التدخل للنهوض بجودة الحياة وإحكام التصرف في الوسط الحضري بالاستئناس بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية ومجابهة الكوارث الطبيعية
- الحد من الإزعاجات والأضرار المتأتية من الحشرات والآفات

- مرجع الهدف :

- مخطط التنمية 2016-2020
- الإستراتيجية القطاعية
- برنامج عمل الحكومة .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				ق .م	تقديرات		
		2014	2015	2016	2017		2018	2019	2020
المؤشر عدد 2.1.1.1 نسبة المياه المستعملة المعالجة	%		98	98	98,1		98,5	99,1	100
المؤشرعدد 2.1.1.1 : **نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها**	نسبة مأوية	80	83	83	85		87	90	92
المؤشرعدد 3.1.1.1: **عدد الأمثلة الخضراء التي يتم إعدادها و المصادقة عليها و في المناطق الحضرية**	عدد	-	-		4		24	44	64

الهدف2: الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث الصناعي

- تقديم الهدف : يتمثل هذا الهدف في:

- مراقبة كل مصادر التلوث قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن وإلزام أصحاب الوحدات الاقتصادية الملوثة على الحدّ من التلوث الناجم عن أنشطتها وعلى احترام المواصفات البيئية الجاري بها العمل وعلى الإنخراط في منظومة التأهيل البيئي.
- مراقبة التلوث البحري والتدخل في حالات التلوث العرضي.

- تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية خاصة بالنسبة لدراسات المؤثرات على المحيط و دراسات إزالة التلوث و الشبكات الوطنية لمراقبة نوعية الهواء و التربة و الماء.
- إزالة التلوث الصناعي ببعض المواقع و تحسين الوضع البيئي ببعض الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة ،
- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة وتضم حاليا شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء وشبكة لمراقبة نوعية المياه.

:

- مخطط التنمية 2016-2020
- الإستراتيجية القطاعية
- برنامج عمل الحكومة .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق .م	تقديرات		
		2014	2015	2016	2017	**2018**	2019	2020
المؤشر عدد 1.2.2.1: نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.	**نسبة**					20	40	60
المؤشر عدد 2.2.2.1 : نسبة التخفيض في غازات المضرة بطبقة الأوزون	**نسبة**		%10	%15	%20	%20	%20	%20

الهدف3: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

تقديم الهدف : يتمثل هذا الهدف في:

- المحافظة على الموارد الطبيعية و المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و تدعيم التصرف المندمج للموارد الطبيعية والمنظومات البيئية
- المحافظة على الموروث الجيني الوطني، وتنظيم مسألة النفاذ إلى الموارد الجينية وتقاسم منافعها
- دعم و تطوير المواقع الطبيعية المتميزة و تثمينها في مجال السياحة الإيكولوجية .و ذلك من خلال تدعيم شبكة المناطق المحمية و حماية الأنواع الحيوانية و النباتية المهددة و النادرة
- دعم تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الاحيائية العمل على إرساء الآليات المؤسساتية والفنية الخاصة بتنفيذ مقتضيات بروتوكول قرطاجنة حول السلامة الأحيائية ومشروع القانون حول الكائنات المحورة جينيا.
- التصرف المستدام في المنظومات الرعوية والغابية ،و تطوير الإطار المؤسساتي و التشريعي للمراعي
- السهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي و تفعيل الدراسة الإستراتيجية للنهوض بالسياحة الإيكولوجية.
-إحكام التصرف والوقاية ومقاومة المخاطر المنجرة عن الأصناف الغريبة الغازية والتحكم في تأثيراتها على التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية بتونس
- حماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات ومراقبة التصرف الملك العمومي البحري، و حماية الشواطئ من

الإنجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة و تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية والبحرية.
- التصرف المستدام في المنظومات الواحية بتونس
- النهوض بالسياحة الإيكولوجية ودعم التنوع البيولوجي الصحراوي
كما يتمثل هذا الهدف في المساهمة في ترشيد التصرف في المنظومات الطبيعية و الفلاحية بالمناطق المهددة بالتصحر و النهوض بمتساكني هذه المناطق و تحسين ظروف عيشهم .
- مرجع الهدف :

-الإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي
- -الإستراتيجية وبرنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي.
- الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالسياحة الإيكولوجية .
- الإستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
المؤشر 1.3.3.1 : عدد المشاريع الصغرى التي تم تمويلها و متابعتها في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي	عدد	-	-	20	120 (gdo 44 eco 80)	50 gdo 20 eco	30 gdo	
المؤشر2.3.3.1 : عدد الأصناف المحلية من الحبوب النادرة و المهددة بالإنقراض التي يتم المحافظة عليها .	عدد				42000	42700	44050	45400
المؤشر3.3.4.1 : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	-	2	11	17,6	24	29	33

2-2- تقديم أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2018	الأنشطة	اعتمادات الدفع بحساب أ د
الهدف 1: تحسين إطار العيش و النهوض بجودة الحياة بالوسطين الحضري و الريفي	المؤشر عدد 2.1.1.1 نسبة المياه المستعملة المعالجة	%98,5	-إنجاز محطات تطهير جديدة -تأهيل محطات تطهير بصدد الإستغلال (تهذيب و توسيع)	180 000 أ د
	المؤشرعدد 2.1.1.1 : **نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها**	%87	- إنجاز مصبات مراقبة و مراكز التحويل التابعة لها بعدة ولايات . - إنجاز أشغال توسعة مصبات مراقبة بعدد من الولايات.	23 880 أد
	المؤشرعدد 3.1.1.1: **عدد الأمثلة الخضراء التي يتم إعدادها و المصادقة عليها و في المناطق الحضرية**	24 مثالا	إنجاز دراسة حول إعداد الأمثلة الخضراء بالمدن التونسية والتي تتضمن : - تشخيص الوضع الحالي للمدن التونسية وتحديد منهجية إعداد الأمثلة الخضراء - إعداد الأمثلة الخضراء لعدد 6 مدن تونسية وضع منهجية إعداد الأمثلة الخضراء لبقية المدن التونسية	250 أد
الهدف2: **الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث الصناعي**	المؤشر عدد 1.2.2.1: نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.	%20	**نشاط 1:** وضع برنامج للحد من التلوث بمصنع الاسمنت ببنزرت	200
			نشاط 2: وضع برنامج للحد من التلوث بمصنع الفولاذ	200
			نشاط 3: وضع برنامج للحد من التلوث بمصنع تكرين النفط ببنزرت	260
			نشاط 4: وضع برنامج للحد من التلوث بموقع عجين الحلفاء والورق بالقصرين	147
			نشاط 5: وضع برنامج للحد من التلوث بوحدة انتاج الفسفاط الثلاثي الرفيع بقفصة	150
			نشاط 6: وضع برنامج للحد من التلوث بوحدة انتاج الحامض الكبريتي بقفصة بقفصة	215
			نشاط 7: وضع برنامج للحد الانبعاثات الغازية لوحدات انتاج الحامض الكبريتي بالصخيرة	125
			نشاط 8: وضع برنامج للحد من الانبعاثات الغازية لوحدات انتاج الحامض الكبريتي بقابس	225
			نشاط 9: وضع برنامج للحد من التلوث بوحدة انتاج الديامنيوم الفسفاط	160
			نشاط 10: وضع برنامج للحد من الانبعاثات الناجمة عن مصنع الحامض النيتريكي	52
			نشاط 11: وضع برنامج للحد من انبعاث الروائح بمصانع انتاج الحامض الفسفوري	200

			نشاط 12: وضع برنامج للحد من التلوث بالحوض المنجمي بقفصة	2280
			نشاط 13: وضع برنامج للحد من التلوث بالوحدات الصناعية المتواجدة بالحوض الساكب لوادي مجردة	246
	المؤشر عدد 2.2.2.1 : نسبة التخفيض في غازات المضرة بطبقة الأوزون	%20	- تركيز واستغلال مركزين لتدوير غازات التبريد. - تغيير خطوط انتاج بعض الوحدات الصناعية لإزالة مواد HCFC في قطاعات التكييف والمذيبات. -انجاز دورات إعلامية لفائدة الصناعيين ودورات تكوينية لفائدة مؤسسات التكييف والتقنيين العامليين في مجال التبريد والتكييف.	
الهدف3: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية	المؤشر 1.3.3.1 : **عدد المشاريع الصغرى التي تم تمويلها و متابعتها في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي**	70 مشروعا	إبرام إتفاقيات لتمويل وتأطير مشاريع صغرى لفائدة المتساكنين المحليين والجمعيات الغير حكومية بالمناطق الواحية والمحميات الوطني	1525 أ د
	المؤشر 2.3.3.1 : عدد الأصناف المحلية من الحبوب النادرة و المهددة بالإنقراض التي يتم المحافظة عليها	42700	- القيام بعمليات جرد في عددة انحاء من الجمهورية - مواصلة إحداث وتهيئة وحدة لتجفيف البذور(بناء عازل, كهرباء, ماء...) حسب المعايير الدولية للبنوك الجينية الدولية - تجهيز قاعة التجفيف بالمعدات اللازمة حسب المعايير الدولية - توزيع بذور الحبوب المحلية على الفلاحين وتشجيعهم على المحافظة على الأصناف المحلية عن طريق توزيع أسمدة وأدوية ومعداة الري - تنظيم أيام إعلامية موجهة للفلاحين قصد تحسيسهم بخطورة الاندثار الجيني وأهمية الفلاح في المحافظة على الأصناف المحلية - تركيز قطع مشاهدة يتم فيها تنظيم ورشات الانتخاب التشاركي الموجهة للفلاحين وتشجيع الجمعيات التي تثمن الأصناف المحلية	520 أد
	المؤشر 3.3.4.1 : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	24	4 حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري (رفراف و سليمان و سوسة الشمالية و المنستير)	17660 أد

نفقات البرنامـــج:

1.3 – ميزانية البرنامج :البيئة و جودة الحياة

تطور إعتمادات البرنامج. لسنة 2018(إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

بيان البرنامج	انجازات 2016	ق.م 2017 (1)	تقديرات 2018 (2)	نسبة التطور (2018/2017)	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1)/(1)-(2)
العنوان الأول :نفقات التصرف 1	**33713**	33 500 493	37394	3901	11.6
التأجير العمومي	16683	18 500 226	20622	2396	13
وسائل المصالح	2257	2 000 167	2491	324	14
التدخل العمومي	11773	12 000 955	14281	1326	10
العنوان الثاني :نفقات التنمية2	**130536**	126 000 464	136914	10450	8
الاستثمارات المباشرة :	1772	4 000 780	4414	-366	-7
على الموارد العامة للميزانية	-	4 000 780	4414	-366	-7
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	0	0	0
التمويل العمومي :	128764	121 000 684	132080	10396	8
على الموارد العامة للميزانية		119 000 684	132080	3396	2
على القروض الخارجية الموظفة		2 000 000	0	-2000	-
صناديق الخزينة 3:		24 000 000	23000	-1000	-
مجموع البرنامج:	**164249**	183 500 957	174331	-	-

توزيع ميزانية برنامج البيئة و جودة الحياة لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية :
(اعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي1 جودة الحياة	برنامج فرعي. 2 الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر	برنامج فرعي3 التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف	**19582**	**15918**	**1893**	**37393**
- التأجير العمومي	**5215**	**13999**	**1407**	**20621**
- وسائل المصالح	**496**	**1688**	**306**	**2490**
- التدخل العمومي	**13871**	**230**	**180**	**14281**
نفقات التنمية	**130256**	**3281**	**3377**	**136914**
الاستثمارات المباشرة	**276**	**3181**	**3377**	**6834**
- على الموارد العامة للميزانية	**129836**	**3181**	**3377**	**6834**
- على القروض الخارجية الموظفة	**0**	**0**	**0**	**0**
التمويل العمومي	**129560**	**100**	**957**	**129660**
- على الموارد العامة للميزانية	**129560**	**0**	**2420**	**131980**
- على القروض الخارجية الموظفة	**420**	**0**	**0**	**420**
صناديق الخزينة	**23000**	**0**	**5270**	**28270**
المجموع :	**149884**	**19199**	**10540**	**179623**

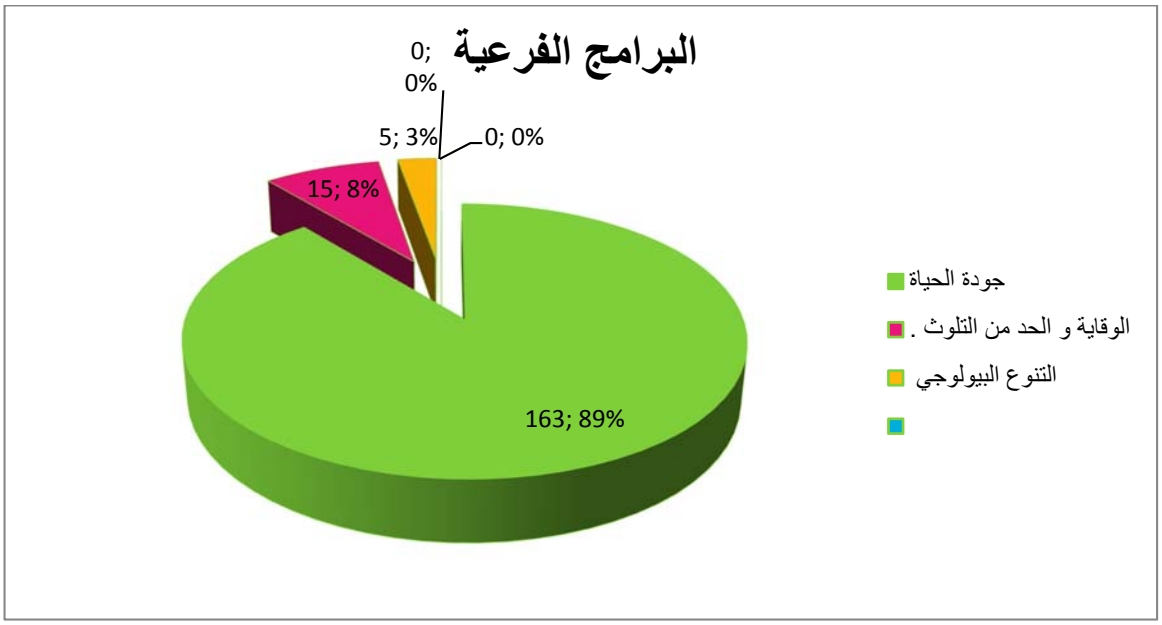
البرامج الفرعية
0; 0%
5; 3%
0; 0%
15; 8%
163; 89%
جودة الحياة
الوقاية و الحد من التلوث .
التنوع البيولوجي

-2-2-/ اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020حسب البرامج الفرعية

3-2-2-1-/ اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج البيئة و جودة الحياة:

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف :		33754	36469	35741	39594	40684	41994
1-على موارد الميزانية		32404	33719	33493	37394	38484	39794
-التأجير العمومي		18453	19744	18266	20622	21784	23094
-وسائل المصالح		4488	2198	2167	2491	2490	2490
-التدخل العمومي		11833	11777	13100	14281	14210	14210
2-على صناديق الخزينة		0	0	0	0	0	0
-التأجير العمومي		0	0	0	0	0	0
-وسائل المصالح		0	0	0	0	0	0
-التدخل العمومي		0	0	0	0	0	0
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات		0	2750	2248	2200	2200	2200
التأجير العمومي		0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح		1350	2750	2248	2200	2200	2200
التدخل العمومي		0	0	0	0	0	0
نفقات التنمية :		9580	166191	4880	136914	151231	151231
1-على موارد الميزانية:		5280	153571	124719	136494	149231	149231
-الاستثمارات المباشرة		2516	25602	4880	4414	3650	3650
-التمويل العمومي		2764	127969	120239	132080	145581	145581
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة:		4300	12600	2000	420	2000	2000
-الاستثمارات المباشرة		100	0	0	0	0	0
-التمويل العمومي		4200	12600	2000	0	2000	2000
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات		0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة :		40000	20000	24000	23000	23000	23000
المجموع: بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات		81984	199910	160612	174331	189738	191048
المجموع : باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات		83334	202660	162860	176531	191938	193248

-2- اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج البيئة و جودة الحياة .

3-2-1/اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج فرعي جودة الحياة :

بحساب 1000د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف :		12345	13096	18238	20382	20623	20954
1-على موارد الميزانية		11695	11746	17390	19582	19823	20154
التأجير العمومي		224	278	4549	5215	5527	5858
وسائل المصالح		71	68	241	496	496	496
التدخل العمومي		11400	11400	12600	13871	13800	13800
2-على صناديق الخزينة		0	0		0	0	0
التأجير العمومي		0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح		0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي		0	0	0	0	0	0
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات		650	1350	848	800	800	800
التأجير العمومي		0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح		650	1350	848	800	800	800
التدخل العمومي		0	0	0	0	0	0
نفقات التنمية :		7421	139692	122599	130256	148219	148219
1-على موارد الميزانية		3121	127029	120599	129836	146219	146219
الاستثمارات المباشرة		2221	367	2200	276	1400	1400
التمويل العمومي		900	126725	118399	129560	142819	142819
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة		4300	12600	2000	420	2000	2000
الاستثمارات المباشرة		100	0	0	0	0	0
التمويل العمومي		4200	12600	2000	420	2000	2000
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات		0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة :		40000	20000	24000	23000	23000	23000
الميزانية بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات		59115	171438	140013	149861	168065	168396
الميزانية باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات		59765	172788	140861	150661	168865	169196

33-2-2-2/ اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي :الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر

بحساب 1000 دينار

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف :		18347	19311	14721	16718	17556	18446
1-على موارد الميزانية		17647	18611	14021	15918	16756	17646
التأجير العمومي		15589	16480	11999	13999	14838	15728
وسائل المصالح		1825	1897	1702	1688	1688	1688
التدخل العمومي		233	233	320	230	230	230
2-على صناديق الخزينة		0	0	0	0	0	0
التأجير العمومي		0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح		0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي		0	0	0	0	0	0
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات		700	700	700	800	800	800
التأجير العمومي		0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح		700	700	700	800	800	800
التدخل العمومي		0	0	0	0	0	0
نفقات التنمية :		1864	967856	1471	3281	1600	1600
1-على موارد الميزانية		0	967856	1471	3281	1600	1600
الاستثمارات المباشرة		0	23856	1471	3181	1500	1500
التمويل العمومي		1864	944	0	100	100	100
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة		0	0	0	0	0	0
الاستثمارات المباشرة		0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي		0	0	0	0	0	0
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات		0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة :		0	0	0	0	0	0
المجموع: بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات		19511	986467	15492	19199	18356	19246
المجموع : باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات		20211	987167	16192	19999	19156	20046

3-2-2-3/ اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي :

التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف :		3062	3363	2782	2493	2505	2594
1-على موارد الميزانية		3062	3363	2082	1893	1905	1994
التأجير العمومي		2640	2986	1678	1407	1419	1508
وسائل المصالح		222	233.340	224	306	306	306
التدخل العمومي		200	144	180	180	180	180
2-على صناديق الخزينة			0	0	0	0	0
التأجير العمومي			0	0	0	0	0
وسائل المصالح			0	0	0	0	0
التدخل العمومي			0	0	0	0	0
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات			0	700	600	600	600
التأجير العمومي			0	0	0	0	0
وسائل المصالح			0	700	600	600	600
التدخل العمومي			0	0	0	0	0
نفقات التنمية :		295	1679	3049	3377	3412	3412
1-على موارد الميزانية		295	1679	3049	3377	3412	3412
الاستثمارات المباشرة		295	1379	1209	957	750	750
التمويل العمومي			300	1840	2420	2662	2662
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة			0	0	0	0	0
الاستثمارات المباشرة			0	0	0	0	0
التمويل العمومي			0	0	0	0	0
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات			0	0	0	0	0
المجموع بدون اعتبار الموارد الذاتية		3357	5042	5131	5270	5317	5406
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		3357	5042	5831	5870	5917	6006

الملاحق

4- بطاقات مؤشرات قيس الآداء
لبرنامج البيئة و بجودة الحياة

بطاقة المؤشـــر

- رمز المؤشر :1.1.1.1

- تسمية المؤشر : نسبة المياه المستعملة و المعالجة بمحطات التطهير.

- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة وجودة الحياة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : جودة الحياة

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :.تحسين إطارالعيش والنهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري والريفي

4- تعريف المؤشر : هذا المؤشر يتعلق بمتابعة تطور كميات المياه التي يتم تجميعها بمحطات التطهير لمعالجتها بمناطق تدخل الديوان الوطني للتطهير بالمقارنة مع كميات المجمعة بالشبكة العمومية للتطهير.

5- نوع المؤشر :مؤشر نشاط

6- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر

   كمية المياه المعالجة بمحطات التطهير بمناطق تدخل الديوان / على كمية المياه المستعملة المجمعة بشبكات التطهير بمناطق تدخل الديوان.
2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :
   - كمية المياه المعالجة بمحطات التطهير بمناطق تدخل الديوان.
   - كمية المياه المجمعة بشبكات التطهيربمناطق تدخل الديوان
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إستبيانات
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الديوان الوطني للتطهير(المديرية المركزية للتصرف)

   - المديريات الجهوية للديوان الوطني للتطهير
6. تاريخ توفر المؤشر : شهر مارس
7. القيمة المستهدفة للمؤشر :100%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مديرية التصفية/إدارة التخطيط والميزانية

III-قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجاز 2015	انجاز 2016	توقعات	تقديرات		
				2017	2018	2019	2020
نسبة المياه المستعملة و المعالجة بمحطات التطهير	%	98	98	98,1	98,5	99,1	100

2. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

شهدت نسبة المياه المستعملة المعالجة استقرارا خلال الفترة 2011-2014. ويعود ذلك بالأساس إلى وجود بلديات متبناة غير مجهزة حاليا بمحطات تطهير. كما تجدر الإشارة أن الديوان يقوم حاليا بإنجاز محطات تطهير بهذه البلديات.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

-إنجاز محطات تطهير جديدة

-تأهيل محطات تطهير بصدد الإستغلال (تهذيب و توسيع)

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- هذا المؤشر لا يمثل كامل المناطق بإعتبار أنه يقتصر على البلديات المتبناة من قبل ديوان التطهير و التي يتدخل فيها لمعالجة المياه المستعملة و بالتالي فهو لا يشمل البلديات غير المتبناة من الديوان والتي تستهلك كميات من المياه لا تتم معالجتها و لا يتم إحتسابها بواسطة هذا المؤشر.

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :2.1.1.1

تسمية المؤشر : **نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها**
- تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : "** جودة الحياة"

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تحسين التصرف في المياه المستعملة و النفايات و النهوض بالجمالية الحضرية

3. **تعريف المؤشر :** هذا المؤشر يبرز مدى مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية عن طريق إنجاز مشاريع المصبات المراقبة (وحدات معالجة النفايات) ، كما يمكّن هذا المؤشّر من معرفة المجهود المبذول للتخفيض من كمية النفايات و أيضا لمعرفة أنماط معالجة النفايات.
4. **نوع المؤشر** : مؤشر نشاط
5. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** كمية النفايات المودعة بالمصبات /الكمية الجملية للنفايات
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :**
   * كمية النفايات المودعة بالمصبات
   * الكمية الجملية للنفايات
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** تقارير يعدّها رؤساء المشاريع

5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (**إدارة الإستغلال و الممثليات الجهوية)

6. **تاريخ توفر المؤشر** : كل ثلاثية
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** بلوغ نسبة 92 % من النفايات المودعة بالمصبات

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** مدير إدارة الإستغلال بالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها	نسبة مائوية	80	83	83	85	87	90	92

2. **تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :** يلاحظ انخفاظ على مستوى هذا المؤشّر و هذا نظرا للإضطرابات التي شهدها القطاع ممّا أدى إلى غلق بعض المصبات والذي انجرّ عنه انخفاض في الكميات المودعة بالمصبات

هذا كما ينتظر أن يسترجع القطاع نسق تقدّمه عند دخول مصبات زغوان و توزر و قرقنة حيز الإستغلال خلال سنة 2017هذا كما ينتظر أن تتحسّن هذه النسبة خلال سنوات 2018/2017 عند دخول بقية المصبات و مراكز التحويل المبرمجة حيّز الأستغلال

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

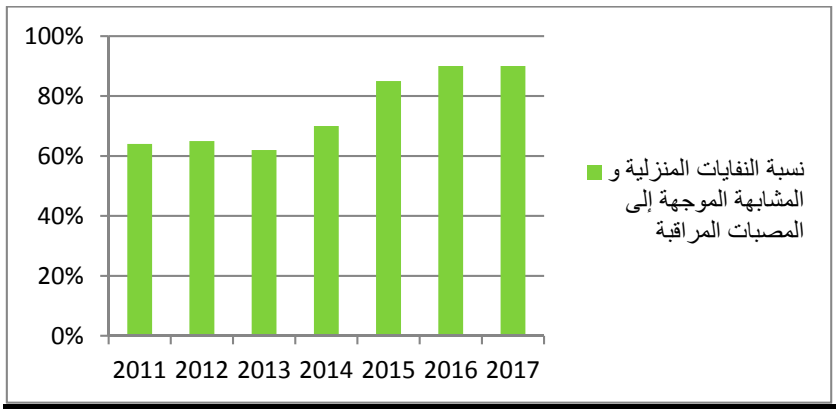

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :**

- إنجاز مصبات مراقبة و مراكز التحويل التابعة لها بعدة ولايات
- إنجاز أشغال توسعة مصبات مراقبة بعدد من الولايات .

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر** : تطور المؤشر مرتبط بتقدم إنجاز مشاريع المصبات المراقبة و مراكز التحويل و التي تشهد عدة عراقيل خاصة من قبل المواطنين و الجمعيات الذين يعارضون إنجاز المصبات في بعض المناطق.

بطاقة المؤشـــر

- رمز المؤشر : 3.1.1.1
- تسمية المؤشر : **عدد الأمثلة الخضراء التي يتم إعدادها و المصادقة عليها**
- تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :جودة الحياة

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تحسين إطار العيش و النهوض بجودة الحياة بالوسطين الحضري و الريفي

3. تعريف المؤشر :عدد الأمثلة الخضراء بالمدن التي صادقت عليها البلديات و تم إعتمادها في التخطيط البلدي .
4. نوع المؤشر : : مؤشر منتوج
5. طبيعة المؤشر : ، مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشر : عدد الأمثلة الخضراء المنجزة والتي تمت المصادقة عليها من طرف البلديات و تم إعتمادها

2- وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : عدد الأمثلة الخضراء المنجزة و المصادق عليها

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : (إستمارة ،تقرير ، إستبيان.) : تقارير متابعة .

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة جودة الحياة و البلديات

6- تاريخ توفر المؤشر :في نهاية السنة

7-القيمة المستهدفة للمؤشر : 64

8-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة جودة الحياة

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الأمثلة الخضراء التي يتم إعدادها و المصادقة عليها و في المناطق الحضرية	عدد	-	-		4	24	44	64

2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- الإعلان عن طلب عروض دراسة إعداد الأمثلة الخضراء بالمدن التونسية والتي تتضمن :
  - تشخيص الوضع الحالي للمدن التونسية وتحديد منهجية إعداد الأمثلة الخضراء
  - إعداد الأمثلة الخضراء لعدد 6 مدن تونسية
  - وضع منهجية إعداد الأمثلة الخضراء لبقية المدن التونسية

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : مدى تجاوب البلديات مع هذه الأمثلة و السهر على تنفيذها و إحترامها.

بطاقة المؤشـــر

رمز المؤشر:1.2.2.1

تسمية المؤشر:نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا.

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر**: البيئة وجودة الحياة.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر**: الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر
3. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر**: الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث الصناعي.
4. **تعريف المؤشر**:هذا المؤشر يمكن من قياس التقليص في نسبة التلوث الناتجة عن الأنشطة الصناعية بالوحدات الصناعية التي تتسبب في أكبر نسبة من التلوث الذي يؤثر سلبا على الهواء و الماء و التربة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتيجة.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصاديةوإجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر:إحتساب نسبة التقليص من التلوث بالمقارنة مع الإفرازات الجملية للتلوث بكل وحدة صناعية من الوحدات محل تدخل و متبعة ثم تجميع كل النسب لكل الوحدات ثم قسمة مجموع النسب على عدد الوحدات للحصول على معدل عام لكل الوحدات و عددها 14
2. وحدة المؤشر:عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتسابالمؤشر:

نسبة التخفيض في التلوث في كل وحدة من الوحدات محل المتابعة

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:

يتم تجميع المعطيات من خلال تقارير المتابعة و إستمارات و محاضر تسليم الأشغال و المعاينات

5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتسابالمؤشر: الوحدات الصناعية المعنية ببرامج الحد من التلوث .
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر ديسمبر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2020 : 60 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البيئة الصناعية.

-III قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:
2.

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة	عدد					20	40	60

3. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

4. رسم بياني لتطور المؤشر:

5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تتمثل الأنشطة المبرمجة في:

نشاط 1: وضع برنامج للحد من التلوث بمصنع الاسمنت ببنزرت
نشاط 2: وضع برنامج للحد من التلوث بمصنع الفولاذ
نشاط 3: وضع برنامج للحد من التلوث بمصنع تكرين النفط ببنزرت
نشاط 4: وضع برنامج للحد من التلوث بموقع عجين الحلفاء والورق بالقصرين
نشاط 5: وضع برنامج للحد من التلوث بوحدة انتاج الفسفاط الثلاثي الرفيع بقفصة
نشاط 6: وضع برنامج للحد من التلوث بوحدة انتاج الحامض الكبريتي بقفصة بقفصة
نشاط 7: وضع برنامج للحد الانبعاثات الغازية لوحدات انتاج الحامض الكبريتي بالصخيرة
نشاط 8: وضع برنامج للحد من الانبعاثات الغازية لوحدات انتاج الحامض الكبريتي بقابس
نشاط 9: وضع برنامج للحد من التلوث بوحدة انتاج الديامنيوم الفسفاط
نشاط 10: وضع برنامج للحد من الانبعاثات الناجمة عن مصنع الحامض النيتريكي
نشاط 11: وضع برنامج للحد من انبعاث الروائح بمصانع انتاج الحامض الفسفوري
نشاط 12: وضع برنامج للحد من التلوث بالحوض المنجمي بقفصة
نشاط 13: وضع برنامج للحد من التلوث بالوحدات الصناعية المتواجدة بالحوض الساكب لوادي مجردة

—

6. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر لا يمكن من متابعة التقليص من التلوث بكل الوحدات الصناعية بإعتبار أنه يقتصر على الوحدات الأكثر تلوثا على مستوى التراب الوطني .

بطاقة المؤشـــر

رمز المؤشر: 2.2.2.1

تسمية المؤشر:نسبةالتخفيض في الغازات المضرة بطبقة الأوزون

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا.

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر: البيئة وجودة الحياة.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر
3. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار.
4. تعريف المؤشر: مؤشرالحد من المواد المستنزفة لطبقة الأوزون ويمثل نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC".
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية وإجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر:
كمية مواد "HCFC" الموردة سنويا / المستوى المرجعي المحدد من قبل بروتوكول منتريال (والمتمثل في معدل الكميات الموردة والمستهلكة خلال سنتي 2009 و2010 والتي قدرت بـ 725 طن).
2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:
المعطيات الإحصائية المتحصل عليها من قبل الديوانة التونسية والمعهد الوطني للإحصاء.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:
يتم تجميع المعطيات من خلال تقرير النشاط السنوي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الوكالة الوطنية لحماية المحيط (وحدة الأوزون).
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر جانفي.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر 20:%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الوكالة الوطنية لحماية المحيط.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة التخفيض في الغازات المضرة بطبقة الأوزون	نسبة	-	-	%10	%15	%20	%20	%20

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

تطبيقا للرزنامة المحددة من قبل بروتوكول منتريال تم الشروع في تجميد التوريد والاستهلاك لهذه المواد بالنسبة لسنتي 2013 و2014 وتم الشروع في التخفيض بنسبة 10% في سنة 2015.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور الكميات الموردة لمادة HCFC (طن)

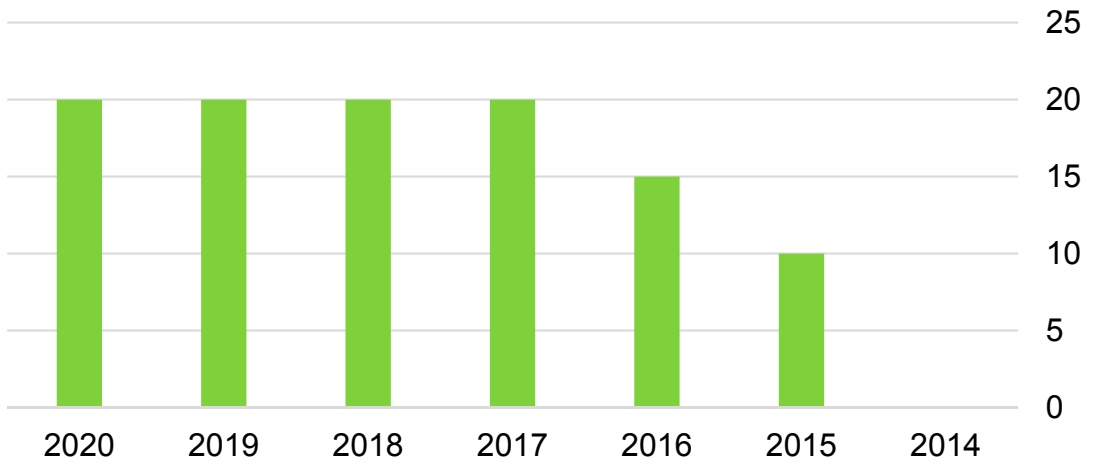

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تتمثل الأنشطة المبرمجة في:

- تركيز واستغلال مركزين لتدوير غازات التبريد.
- تغيير خطوط انتاج بعض الوحدات الصناعية لإزالة مواد HCFC في قطاعات التكييف والمذيبات.
- انجاز دورات إعلامية لفائدة الصناعيين ودورات تكوينية لفائدة مؤسسات التكييف والتقنيين العامليين في مجال التبريد والتكييف.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر لا يشمل المواد الأخرى المستنزفة لطبقة الأوزون.

بطاقة المؤشـــر

- رمز المؤشر :1.3.3.1

تسمية المؤشر **عدد المشاريع الصغرى التي يتم تمويلها و متابعتها في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي** .-

- تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل .

4- تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور المشاريع الصغرى الممولة من قبل الوزارة و المنجزة من قبل المتساكنين المحليين و الجمعيات القاطنين بجوار الحدائق الوطنية (الحديقة الوطنية بوهدمة بسيدي بوزيد و دغومس بتوزر و جبيل بقبلي 84 مشروعا) و المناطق الواحية (6 واحات هي تمغزة- الشبيكة-ميداس-القطار-النويل-الزارات 50 مشروعا) في المجالات الفلاحية و الصناعات التقليدية و تربية الماشية و التي لها علاقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي و تثمين المنظومات الطبيعية لتحسين ظروف عيش السكان .

5- نوع المؤشر: مؤشر نشاط

6- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشر : يتم إحتساب المؤشر من خلال ضبط عدد المشاريع الصغرى المتحصلة على منحة

2- وحدة المؤشر : عدد المشاريع

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : منظومة معلوماتية

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقـــاريـــر و إستمـــارات و معاينات ميدانيـــة و إستبيانات ميدانية .

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

الإتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي و المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية و الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة .

6- تاريخ توفر المؤشر : سنويا

7-القيمة المستهدفة للمؤشر : 134 منها 50 مشروع في إطار مشروع التصرف المستدام في الواحات و 84 مشروعا في إطار مشروع السياحة الإيكولوجية و المحافظة على التنوع البيولوجي الصحراوي

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد مصطفى العروي كاهية مدير و محمد الزمرلي رئيس مصلحة بالإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

-III قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المشاريع الصغرى التي يتم تمويلها و متابعتها في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي	عدد المشاريع	-	-	20	120	134	134	134

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

لم يتم تحقيق أي إنجازات سنوات 2012و 2013 و 2014 بإعتبار ان الأنشطة المتعلقة بهذا المؤشر إنطلقت سنة 2015 بالتزامن مع الشروع في إنجاز مشروع التصرف المستدام في المنظومات الواحية و مشروع النهوض بالسياحة الإيكولوجية و دعم التنوع البيولوجي الصحراوي.

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

إبرام إتفاقيات لتمويل وتأطير مشاريع صغرى لفائدة المتساكنين المحليين والجمعيات الغير حكومية بالمناطق الواحية و المحميات الوطنية .

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكننا من تقييم دور المشاريع الصغرى في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية بالمناطق الجافة و شبه الجافة و تحسين ظروف العيش بها .

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر : 2.3.3.1

- تسمية المؤشر : عدد الأصناف المحلية من الحبوب النادرة و المهددة بالإنقراض التي يتم المحافظة عليها .

- تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I - <u>الخصائص العامة للمؤشر :</u>

1البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة وجودة الحياة

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : التنوع البيولوجي

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

4.تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة عمليات الجرد و التقييم و خزن الأصناف المحلية من البذور و خاصة القمح و الشعير النادرة و المهددة بالإنقراض و ذات أهمية إقتصادية للبلاد التونسية سواء في بيوت التبريد بمخابر البنك الوطني للجينات أو في الضيعات الفلاحية لدى المزارعين .

5.نوع المؤشر : ، مؤشر نشاط

6.طبيعة المؤشر: ، مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - <u>التفاصيل الفنية للمؤشر :</u>

1.طريقة إحتساب المؤشر : إحصاء عدد العينات **التي يتم جردها و تققيمها و خزنها ببيوت التبريد بالبنك الوطني للجينات أو في الضيعات الفلاحية**

<u>2</u>.وحدة المؤشر : عدد

<u>3</u>. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : معطيات إحصائية

<u>4</u>.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : قاعدة بيانات

<u>5</u>.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: البنك الوطني للجينات

<u>6</u>.تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7.القيمة المستهدفة للمؤشر :45400

.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: البنك الوطني للجينات

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الأصناف المحلية من الحبوب النادرة و المهددة بالإنقراض التي يتم المحافظة عليها .	عدد				42000	42700	44050	45400

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-القيام بعمليات جرد في عددة انحاء من الجمهورية

-مواصلة إحداث وتهيئة وحدة لتجفيف البذور(بناء عازل, كهرباء, ماء...) حسب المعايير الدولية للبنوك الجينية الدولية نظرا لأهمية هذه المرحلة في خزن البذور والمحافظة عليها وتفادي إتلافها

-تجهيز قاعة التجفيف بالمعدات اللازمة حسب المعايير الدولية

-توزيع بذور الحبوب المحلية على الفلاحين وتشجيعهم على المحافظة على الأصناف المحلية عن طريق توزيع أسمدة وأدوية ومعداة الري

-تنظيم أيام إعلامية موجهة للفلاحين قصد تحسيسهم بخطورة الاندثار الجيني وأهمية الفلاح في المحافظة على الأصناف المحلية

- تركيز قطع مشاهدة يتم فيها تنظيم ورشات الانتخاب التشاركي الموجهة للفلاحين وتشجيع الجمعيات التي تثمن الأصناف المحلية

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: هذا المؤشر لا يمكن من تقييم مدى المحافظة على كل الأصناف من البذور و الموارد الجينية النباتية و الحيوانية و لكنه يقتصر فقط على الحبوب من القمح و الشعير

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :3.3.4.1

-تسمية المؤشر : : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري

-تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكلوجية

4-تعريف المؤشر : الإنجراف البحري هو نتيجة الضغط المتواصل على الشريط الساحلي مما أدى إلى تدهور العديد من الشواطئ .و يتمثل هذا التدهور في تقلص مساحة الشواطئ و إختلال توازن الكثبان الرملية و قد بينت الدراسات ان حوالي 100 كلم من الشواطئ الرملية من بين 500 كلم التي يحتويها الشريط الساحلي أصبحت تشكو من ظاهرة الإنجراف و تتطلب التدخل العاجل. و قد تم وضع هذا المؤشر قصد متابعة مدى التقدم في الإنجازات المتعلقة بالتقليص من الشواطئ المهددة بالإنجراف .

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر :مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

طريقة إحتساب المؤشر: يتم إحتساب المؤشر من خلال متابعة تقدم الأشغال المنجزة من قبل الشركات المتعاقدة مع وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

1.وحدة المؤشر : الكم

2. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تنفيذ صفقات الأشغال

3.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : من خلال تقارير متابعة الأشغال

4.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

5.تاريخ توفر المؤشر : في نهاية السنة

6.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 : 9 كم

7.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج. حسام الدين الرجيشي

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	-	-	9	12	16	22	27

2تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري

3رسم بياني لتطور المؤشر :

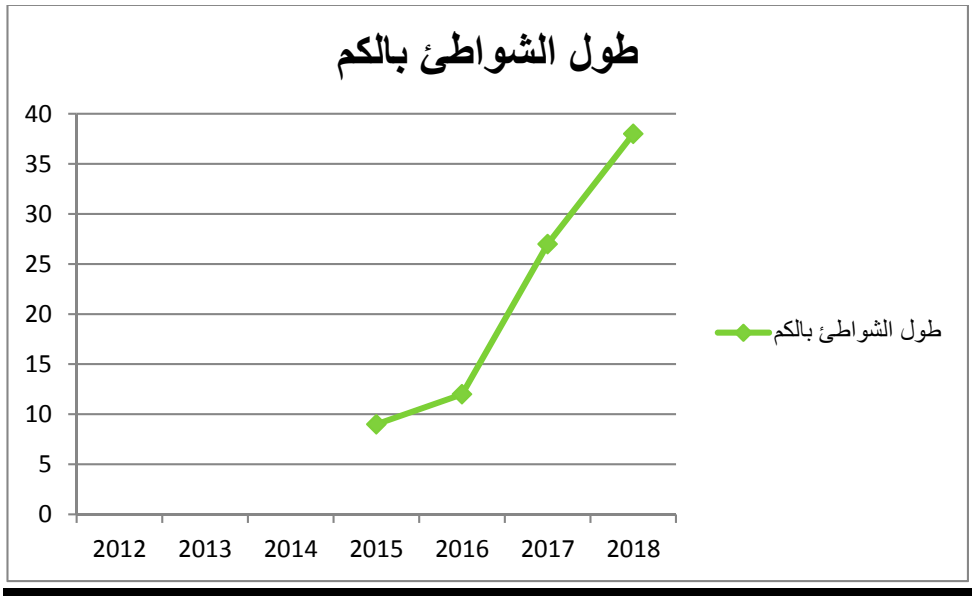

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- انجاز اشغال حماية شاطئ الرفراف من الإنجراف البحري

- إنجاز أشغال حماية الشواطئ الممتدة من قمرت إلى قرطاج من الإنجراف البحري

- إنجاز أشغال حماية الشريط الساحلي من هرقلة إلى سوسة الشمالية من الإنجراف البحري .

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يهم إلا ظاهرة الإنجراف في حين أن هناك عدة أخطار أخرى تهدد الشواطئ و خاصة التلوث و التغيرات المناخية .

بطاقات المنشآت و المؤسسات

العمومية المتدخلة في

برنامج البيئة و جودة الحياة

بطاقة منشأة : الديوان الوطني للتطهير

-البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و جودة الحياة
-البرنامج الفرعي : المياه المستعملة والنفايات

I- التعريف :

النشاط الرئيسي :حماية المحيط المائي (مواصفات سكب المياه بالوسط الطبيعي)

ترتيب المؤسسة /المنشأة :منشأة عمومية

مرجع الإحداث :

القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 03 أوت 1974 و قد تمتّ مراجعة القانون المحدث للدّيوان بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 ليصبح المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي و مقاومة مصادر التلوث.

مرجع التنظيم الإداري و المالي :

- الأمر عدد 1139 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للديوان الوطني للتطهير.
- الهيكل التنظيمي طبقا للأمر عدد 395 لسنة 2006 المؤرخ في 03 فيفري 2006
- النظام الأساسي لسنة 1999.

تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة و الديوان الوطني للتطهير :جوان 2010

-II إطار القدرة على الآداء :

الإستراتيجية العامة للديوان الوطني للتطهير:

9. الإستراتيجية العامة للديوان الوطني للتطهير:

لمقاومة كافة أشكال التلوث المائي، عدة اختيارات استراتيجية تم اعتمادها في تونس من حيث معالجة المياه المستعملة لتحسين إطار عيش المواطنين وضمان بيئة سليمة ومستدامة. وتتمثل هذه الاستراتيجية في:

- تحسين الوضع البيئي وإطار جودة الحياة بجميع الأوساط والجهات
- المحافظة على الصحة العامة للمواطنين
- ضمان معالجة مستدامة للمياه المستعملة المنزلية والصناعية

10. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج** :مساهمة مباشرة

11. **أهم الأولويات و الأهداف:**

هدف البرنامج هو تحسين التصرف في المياه المستعملة و النفايات و يعمل الديوان الوطني للتطهير على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني (المهدية والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس ومدنين وتطاوين وقفصة وقبلي) لتقارب المستوى الوطني؛
- تعميم خدمات التّطهير وتحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان؛
- تدعيم البرامج الخاصة بتطهير الأحياء الشّعبيّة والمناطق الرّيفيّة ذات السّكن المجمّع؛
- تحسين نوعية المياه المعالجة وتحسين نوعية خدمات التطهير عبر تأهيل وتوسيع منشآت التطهير التي هي في طور الاستغلال وذلك باستعمال أحدث التكنولوجيات وخاصة منها المقتصدة في الطاقة؛
- العمل على إحكام التصرف في الحمأة المتأتية من محطات التطهير وتثمينها؛
- مقاومة التلوث الصناعي السائل وذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية؛
- تنمية إعادة استعمال المياه المعالجة في المجالات التنموية؛

12. مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع والإستثمارات والبرامج التي ينفذها الديوان الوطني للتطهير والتي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- مشروع تطهيرالمدن الصغرى والمتوسطة (المرناقية والسرس وبوعرادة ومكثر والجريصة والمكناسي)
- مشروع تطهير سوسة II
- مشروع توسيع وتهذيب
- مشروع توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير و130 محطة ضخ
- برنامج التصرف في الحمأة -القسط الأول-
- المشروع الرابع والخامس لتطهير الأحياء الشعبية (يهم كل الولايات)
- مشاريع برامج المخطط الثاني عشر والمخطط 2016-2020 (يهم توسيع وتهذيب شبكات التطهير)
- برنامج توسيع وتهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ 10 ولايات (بنزرت وزغوان وباجة وسليانة والكاف وجندوبة والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس وقبلي) "JICA"
- برنامج تحسين نوعية المياه المعالجة
- تطهير مدن بن قردان والقطار وفوسانة والرقاب

و يعتمد الديوان الوطني للتطهير على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف :

مؤشر قيس الآداء	إنجاز 2015	إنجاز 2016	توقعات 2017	تقديرات 2018	تقديرات 2019	تقديرات 2020
نسبة الربط بشبكة التطهير	90,0	90,3	90,4	90,6	91,1	91,6
كمية المياه المستعملة المعالجة	241,7	255	261	270,9	280	290

الإجراءات المصاحبة :

تتم المصادقة على ميزانية الديوان الوطني للتطهير لسنة 2018 من طرف سلطة الإشراف عن طريق مقرر وذلك في موفى شهر ديسمبر 2017 بعد عرضها على مجلس الإدارة

تتكفل الدولة بتسديد أصل الدين وتمويل الاستثمارات عن طريق العمليات المالية للدولة

تساهم الدولة كذلك في نفقات التدخل العمومي بقيمة 13,78 مليون دينار سنة 2018، للتخفيض في العجز الحاصل في السيولة.

IIIميزانيةالمؤسسة : الديوان الوطني للتطهير

تقديم عام لميزانية المؤسسة لسنة 2018 :

ميزانة الاستثمار لسنة 2018:

الوحدة: م د

البيانات	مصدر الموارد Les ressources de financement	توقعات 2017	تقديرات 2018
الإستعمـــالات			
الاستثمارات	الدولة والممولين الأجانب (KfW, BEI, AFD, BIRD, (BAD, JICA	184	363
تسديد أصل الدين	الدولة	76,5	108,3
المجموع	-	**260,5**	**471,3**
المـــوارد			
العمليات المالية للدولة	الدولة	52	121,7
منحة التوازن	الدولة	76,5	108,3
القروض والهبات	الدولة والممولين الأجانب (KfW, BEI, AFD, BIRD, (BAD, JICA	132	241,3
المجموع	-	**260,5**	**471,3**

ميزانة الاستغلال لسنة 2018: **الوحدة: م د**

البيانات	مصدر الموارد Les ressources de financement	توقعات 2017	تقديرات 2018	نسبة التطور مقارنة بتوقعات 2017
معاليم التطهير	خلاص الحرفاء عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	180,6	195,06	%8
الأشغال والخدمات الأخرى	خلاص الخدمات من طرف المواطنين والشركات	6,61	7,92	%19,8
إيرادات توظيف الأموال	الأموال الموظفة بالبنوك التونسية	8,6	9,1	%5,8
نفقات التدخل العمومي	الدولة (عن طريق ميزانية وزارة الشؤون المحلية والبيئة)	12,535	13,789	%10
منحة توازن لاستغلال مشروعي اللزمة	الدولة (عن طريق ميزانية وزارة الشؤون المحلية والبيئة)	-	22,8	-
جملة المداخيل	**-**	**208,36**	**248,68**	**%19,3**
أعباء الأعوان	المداخيل المتأتية من معاليم التطهير والأشغال والخدمات الأخرى وإيرادات توظيف الأموال ونفقات التدخل العمومي	103,08	104,58	%1,5
المواد المستهلكة		15,04	15,74	%4,7
نفقات استهلاك الكهرباء		26,5	25,91	%2,2-
أعباءالاستغلال الأخرى		55,78	57,42	%2,9
أعباء مشاريع اللزمة		-	28,91	-
مخصصات الاستهلاك والمدخرات		76,37	78,32	%2,6
الأعباء المالية		14,78	15,97	%8
جملة الأعباء		**291,58**	**326,88**	**%12,1**
نتيجة الإستغلال		**-83,21**	**-78,20**	**-**

تطور مؤشرات التطهير 2018:

البيانات	الوحدة	إنجازات 2015	إنجازات 2016	توقعات 2017	تقديرات 2018
البلديّات المتبنّاة من طرف الدّيوان الوطني للتطّهير	بلدية	173	173	181	186
نسبة الرّبط	%	90,0	90,3	90,4	90,6
عدد المشتركين	مليون مشترك	1,798	1,847	1,893	1,947
طول الشبكة	كلم	16063	16283	16489	16822
محطّات التّطهير	محطّة	112	115	118	120
كمية المياه المستهلكة من طرف مشتركي الشبكة	مليون م3	291	297	305	312
كمّية المياه المجمّعة	مليون م3	246,7	260	266	275
كميّة المياه المستعملة المعالجة	مليون م3	241,7	255	261	270,9
نسبة المياه المستعملة المعالجة	%	98	98	98,1	98,5

بطاقة مؤسسة :وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: *البيئة و جودة الحياة*

البرنامج الفرعي 1 : جودة الحياة

البرنامج الفرعي 3 : التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

I- التعريف :

1. **النشاط الرئيسي :** التصرف في الشريط الساحلي التونسي
2. **ترتيب المؤسسة /المنشأة : صنف ب**
3. **مرجع الإحداث :** القانون عدد 72 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995
4. **مرجع التنظيم الإداري و المالي :**النظام الأساسي بمقتضى الأمر عدد 3214 لسنة 2009 المؤرّخ في 27 أكتوبر 2009
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة ووكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:** جوان 2008 للفترة 2007-2011

II - إطار القدرة على الآداء :

1-الإستراتيجية العامة لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية :

- **المحور الأول**: رصد تطوّر الأنظمة البيئية و وضع و استغلال الأنظمة المعلوماتية و الجغرفة الرقمية للمساعدة على أخذ القرار من خلال استعمال تكنولوجيات حديثة في مرصد الشريط الساحلي.
- **المحور الثاني**: المحافظة وصيانة المنظومات البيئية الساحلية والبحرية والتصرف المستدام فيها
- **المحور الثالث**: تثمين وتأهيل الواجهات البحرية للبلاد التونسية.
- **المحور الرابع**: إحكام التصرف في الملك العمومي البحري من خلال تكثيف عمليات المراقبة الدورية والمتواصلة للشريط الساحلي ومراجعة معاليم الإشغال الوقتي.
- **المحور الخامس**: حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ومن التغيرات المناخية من خلال التقنيات التقليدية والتقنيات الحديثة واللينة.
- **المحور السادس**: دعم أنشطة التوعية والتحسيس لمستعملي المنظومات البيئية الساحلية من خلال الشراكة مع المجتمع المدني.

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

أهم الأولويات و الأهداف :

هدف البرنامج هو المحافظة على الموارد و المنظومات الطبيعية و الإرتقاء بإطار العيش بالوسط الحضري و الريفي،

و تعمل وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- تأهيل الشواطئ و تحسين جمالية الواجهة البحرية للمدن الساحلية
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري
- حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية

2-مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الإستثمارات و البرامج التي تنفذها وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- برنامج تنظيف الشواطئ و رفع الأعشاب البحرية
- إنجاز الفسح الشاطئية
- تثمين الشواطئ و الموانئ الترفيهية: اللواء الأزرق
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري
- حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية
- مراقبة الملك العمومي البحري

و تعتمد وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
✓ **الهدف 1** : : **تأهيل الشواطئ وتحسين جمالية الواجهة البحرية للمدن الساحلية**								
المؤشر: طول الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة	الكم	117	130	130	142	142	142	150
المؤشر: مساحة الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة	هك				7222	7222	7222	7500
✓ **الهدف 2**: **حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري والتأقلم مع التغيرات المناخية.**								
المؤشر : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	-	2	11	17,6	24	29	33

3-الإجراءات المصاحبة :

تعاني الوكالة بعض الإشكاليات و التحديات :

- تحديد الشريط الساحلي و وضع إستراتيجية التصرف فيه
- مجابهة النقص الكبير في عدد أعوان الوكالة على المستوى الجهوي و المركزي بالنظر لإلى مهام الوكالة.
- أشغال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري : الدراسات والتقارير المنجزة تتطلّب التدخل بتحيين الحلول المقترحة.
- تعديل الأمر الخاص بشروط إسناد الخطط الوظيفية

III ميزانية وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:

بحساب 1000 د

البيانات	مصدر الموارد	2017	تقديرات 2018
I-ميزانية التصرف			
13. الموارد			
	• **ميزانية الدولة**	4369	5530
	• **موارد ذاتية**	848	700
مجموع الموارد / ميزانية التصرف		**5217**	**6230**
14. **النفقات (الأعباء)**			
	• **نفقات الأجور**	4152	4860
	• **نفقات التدخلات**	65	120
	• **نفقات التسيير**	1000	1250
مجموع النفقات / ميزانية التصرف		**5217**	**6230**
II-ميزانية الإستثمار			
15. **الموارد**			
- منحة التوازن	• **ميزانية الدولة** • **نفقات طارئة**	3000	24590
- هبة	• **التعاون التونسي الألماني: KFW**	16000	17000
	• **الصندوق الفرنسي للبيئة**	100	1000
	• **التعاون التونسي الكويتي**		750
- قرض	• **الصندوق السعودي للتنمية**		900
مجموع الموارد / ميزانية الإستثمار		**19100**	**44240**
16. **النفقات**			
	• **مشاريع متواصلة**	19100	42590
	• **مشاريع جديدة**	-	1650
مجموع النفقات / ميزانية الإستثمار		**19100**	**44240**
المجموع		**24317**	**50470**

بطاقة مؤسسة : الوكالة الوطنية لحماية المحيط

-البرنامج الذي يتضمن الوكالة: البيئة و جودة الحياة
-البرنامج الفرعي :المراقبة البيئية و الحد من التلوث

I- التعريف :

6. **النشاط الرئيسي : المراقبة البيئية**
7. **ترتيب الوكالة : صنف ب**
8. **مرجع الإحداث :**قانون إحداث عدد91 لسنة 1988 مؤرخ في 1988/08/2

- **مرجع التنظيم الإداري و المالي:** الأمر عدد 1784 لسنة 1988 المؤرخ في 1988/10/18 المنقح بالأمر عدد 1375 سنة 1990 المؤرخ في 1990/02/22 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 335 لسنة 1993 المؤرخ في 1993/02/8

9. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و الوكالة : 2007-2009**

-IIإطار القدرة على الآداء :

- **الإستراتيجية العامة :**تحديد ملامح الإستراتيجية العامة للوكالة:

- المساهمة في إعداد السّياسة العامّة للحكومة في ميدان مقاومة التلوّث وحماية المحيط وتنفيذها
- مقاومة كل مصادر التلوّث والضرر وجميع أشكال تدهور المحيط.
- دراسة ملفات المصادقة على الاستثمارات في كل المشاريع التي ترمي إلى المساهمة في مقاومة التلوّث وحماية المحيط.
- مراقبة ومتابعة الأنشطة الملوّثة والتجهيزات المخصّصة لمعالجتها.
- النهوض بالتكوين والتربية والدراسات والبحوث في ميدان مقاومة التلوّث وحماية المحيط

- **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :**

في مجال الوقاية :
- تقييم ومتابعة دراسات المؤثرات على المحيط

- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة وتضم حاليا شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء وشبكة لمراقبة نوعية المياه. كما يتم متابعة المواقع الملوثة والوسط البحري والمنظومة البيئية بإشكل.
- متابعة إستدامة التنمية ونوعية الحياة عبر سلسلة من المؤشرات يشرف على تطويرها وتحيينها المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة.
- التحسيس و التربية البيئية قصد تنمية الوعي البيئي لدى المواطن و المؤسسات و الناشئة
- في مجال العلاج :
- مراقبة كل مصادر التلوث قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن وإلزام أصحاب الوحدات الاقتصادية الملوثة على الحدّ من التلوث الناجم عن أنشطتها وعلى احترام المواصفات البيئية الجاري بها العمل وعلى الإنخراط في منظومة التأهيل البيئي.
- مراقبة التلوث البحري والتدخل في حالات التلوث العرضي.
- دراسة ملفات صندوق إزالة التلوث وتقييم دراسات الحد من التلوث.
- المساهمة في تحسين جودة الحياة من خلال دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية.

أهم الأولويات و الأهداف:

أهم الأوليات بالنسبة للوكالة في مجالي البيئة وجودة الحياة و استدامة التنمية هي كالآتي:

الأولوية الأولى: تحسين الوضع البيئي وإطار العيش.
الأولوية الثانية: النهوض بالتوعية والتربية البيئية.
الأولوية الثالثة: تطوير الإطار المؤسساتي و القانوني.

وستعمل الوكالة خلال الخمس سنوات القادمة على تحقيق الأهداف التالية:

الهدف 1:تحسين منظومات وآليات الوقاية والمراقبة والمتابعة البيئية.
الهدف 2:دعم المجهود الوطني في مجال النهوض بالجمالية الحضرية.
الهدف 3:تحسين وتطوير وسائل وأدوات التوعية والتربية البيئية وتفعيل استراتيجية الاتصال البيئي.
الهدف 4: تدعيم لامركزية عمل الوكالة الوطنية لحماية المحيط.

مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تجسيم سياسات الوزارة و توجهاتها الإستراتيجية من خلال برنامج البيئة و جودة الحياة ,الهدف عدد2 المتمثل في الوقاية من المخاطر و الأضرار و برنامج إستدامة التنمية من خلال الهدف 2 تنمية الحس البيئي و نشر الثقافة البيئية و النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة. وقد وضعت الوكالة جملة من الأهداف الخصوصية لتحقيق هذه الأهداف العامة و هي :

الهدف 1: التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية.
الهدف 2: تحسين نوعية الوسط الطبيعي.
الهدف 3: دعم المجهود البلدي في مجال النهوض بالجمالية الحضرية.
الهدف 4: المساهمة في تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية.

تم إعتماد المؤشرات التالية لقيس تحقيق الأهداف:

الهدف1 :التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
المؤشر1.2.2.1: نسبة المشاريع المتحصلة على المصادقة على دراسة المؤثرات على المحيط.	نسبة	**% 40.0**	**% 35.7**	**% 44.2**	**% 48**	**% 50**	**% 50**	**% 50**
المؤشر2.2.2.1: نسبة عمليات المراقبة التي لا يترتب عنها تحرير محاضر مخالفات.	نسبة	**%93.5**	**%93.7**	**%93.7**	**%95**	**%96**	**%96**	**%96**
المؤشر3.2.2.1: نسبة دراسات إزالة التلوث المتحصلة على المصادقة.	نسبة	**%29.0**	**%43.4**	**%23.8**	**%50**	**%60**	**%60**	**%60**

الهدف2 :تحسين نوعية الوسط الطبيعي.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
المؤشر4.2.2.1:النسبة الجملية للعينات والقياسات المطابقة للمواصفات: *المؤشر 1.4.2.2.1: النسبة الجملية المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية الهواء.*	**نسبة**	**% 97**	**% 90**	**% 90**	**% 90**	**% 90**	**% 90**	**% 90**
المؤشر 2.4.2.2.1: النسبة الجملية المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية المياه.	**نسبة**	**% 53**	**% 60**	**% 60**	**% 65**	**% 65**	**% 65**	**% 65**
المؤشر 5.2.2.1: عدد المواقع الملوثة التي تمت متابعتها.	**عدد**	**30**	**24**	**25**	**25**	**35**	**40**	**40**
المؤشر6.2.2.1: نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC".	**نسبة**	**-**	**% 10**	**%15**	**%20**	**%20**	**%20**	**%20**

الهدف3:دعم المجهود البلدي في مجال النهوض بالجمالية الحضرية:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
المؤشر1.3.3.1: عدد البلديات التي انتفعت من عمليات النظافة والصيانة والتجميل.	عدد	**4**	**12**	**13**	**12**	**12**	**12**	**12**

الهدف4:المساهمة في تطوير العقليات والسلوكيات المحترمة للبيئة:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشر1.3.1.2: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية والأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية.	عدد	**1787**	**1206**	**2456**	**5000**	**5000**	**6000**	**6000**
المؤشر 2.3.1.2: عدد المؤسسات التربوية التي انتفعت بتدخلات ميدانية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.	عدد	**0**	**26**	**32**	**70**	**70**	**100**	**100**
المؤشر 3.3.1.2: عدد العناوين البيداغوجية والتحسيسية المتعلقة بالبيئية والتنمية المستدامة.	عدد	**11**	**16**	**10**	**10**	**10**	**10**	**10**

الإجراءات المصاحبة :

تعاني الوكالة الوطنية لحماية المحيط بعض الإشكاليات و التحديات من أهمها:

- تعدد الأطراف المتدخلة في بعض مهام الوكالة الوطنية لحماية المحيط على غرار تقييم دراسة المؤثرات على المحيط والمراقبة البيئية ومتابعة الوضع البيئي والتوعية البيئية.
- وجود ضبابية في الإطار القانوني لبعض أنشطة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على غرار العمل الجهوي والتصرف في المنظومات الطبيعة والمرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة والتصرف في المنتزهات الحضرية.
- وجود ثغرات في الإطار التشريعي لأنشطة الوكالة من جراء غياب النصوص التنفيذية للفصلان عدد 8 و9 من القانون المحدث للوكالة، ومحتوى خطط التصرف البيئي غير محددة، غياب إجراءات ردعية في حالة انجاز مشروع دون تقييم الأثر البيئي والحصول على موافقة الوكالة،.
- غياب بعض المواصفات البيئة في مجال التربة و التلوث الضوضائي و الإنبعاثات من المصدر
- غياب التخطيط والبرمجة المنتظمة لمعالجة المسائل البيئية.
- محدودية لامركزية عمل الوكالة الوطنية لحماية المحيط في ضل واعتماد هيكل تنظيمي لا يتماشى مع مهام وأنشطة الوكالة الوطنية لحماية المحيط وحجم العمل الموكول لها.

III ميزانية الوكالة الوطنية لحماية المحيط:

بحساب مليون دينار

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2017	تقديرات 2018
I-ميزانية التصرف			
17. الموارد			
	• **ميزانية الدولة**	**13,776**	**13,686**
	• **موارد ذاتية**	0,700	1,200
مجموع الموارد / ميزانية التصرف		**14,476**	**14,886**
18. **النفقات** (الأعباء)			
	• **نفقات الأجور**	11,816	11,816
	• **نفقات التدخلات**	2,340	2,840
	• **نفقات التسيير**	0,320	0,230
مجموع النفقات / ميزانية التصرف		**14,476**	**14,886**
II-ميزانية الإستثمار			
19. **الموارد**			
- موارد على ميزانية الدولة	• **ميزانية الدولة**	0	6,658
- هبة	• **PNUE**	0	-
مجموع الموارد / ميزانيةالإستثمار		**0**	**6,658**
20. **النفقات**			
	• **مشاريع متواصلة**	0	1,410
	• **مشاريع سنوية جديدة**	0	3,148
	• **مشاريع جديدة**	0	2,100
مجموع النفقات / ميزانيةالإستثمار		**0**	**6,658**

بطاقة مؤسسة : الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و جودة الحياة

البرنامج الفرعي : جودة الحياة

I- التعريف :

النشاط الرئيسي : التصرف في النفايات

ترتيب المؤسسة /المنشأة : صنف ب

مرجع الإحداث : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرخ في 22 أوت 2005

مرجع التنظيم الإداري و المالي : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 و المتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و بضبط مهامها و تنظيمها الإداري و المالي و كذلك طرق تسييرها

و الأمر 4016 لسنة 2007 المؤرّخ في 04 ديسمبر 2007 المتعلّق بالمصادقة على النّظام الأساسي الخاص بأعوان الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات ،

و الأمر عدد 3489 لسنة 2008 المؤرّخ في 10 نوفمبر 2008 المتعلّق بضبط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات،

تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات: تمت المصادقة على عقد أهداف الوكالة للفترة 2011/2007 خلال شهر ماي 2008، هذا كما تمّ إعداد عقد أهداف الوكالة للفترة 2014/2010 و تمّ عرضه أمام أنظار مجلس المؤسّسة بتاريخ 13 ماي 2011 ، كما تمّ إحالة مشروع عقد الأهداف إلى وزارة الإشراف قصد المصادقة عليه بتاريخ 28 جويلية 2011، ولم يقع المصادقة عليه إلى حدّ هذا التاريخ،

II - إطار القدرة على الأداء :

الإستراتيجية العامة للوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية :

- **المحور الأول:** تطوير و تدعيم منشآت المعالجة والتثمين
- **المحور الثاني:** تطوير و تشجيع التثمين و الرّسكلة
- **المحور الثالث:** تطوير آليات التقليص من كمية النفايات من المصدر
- **المحور الرابع:** خلق و استصلاح المصبات العشوائية
- **المحور الخامس:** تدعيم و تنمية الموارد البشرية عبر إرساء آليات تنظيمية ملائمة لحجم نشاط الوكالة (هيكل تنظيمي و دليل إجراءات)
- **المحور السادس:** ضمان استدامة آليات التمويل عبر دراسة إمكانية توسيع قاعدة معلوم المحافظة على البيئة أو إقرار معلوم جديد

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

أهم الأولويات و الأهداف :

هدف البرنامج هو تطوير و تحسين القدرات و المنظومات لمعالجة و تثمين النفايات عبر المعالجة المثلى للنفايات القابلة للرسكلة و التثمين

و تعمل الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- تطوير نسبة النفايات المنزلية المعالجة
- تثمين النفايات
- تطوير نسبة النفايات الصّناعية و الخاصّة التي تمّ معالجتها

مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الإستثمارات و البرامج التي تنفذها الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- برنامج إنجاز وحدات معالجة النفايات (المصبات المراقبة) و مراكز التحويل
- برنمج توسعة المصبات عبر إنجاز خانات جديدة
- برنامج غلق واعادة تهيئة المصبات العشوائية
- برنامج تطوير و وضع منظومات جديدة قصد تطوير و تشجيع تثمين و رسكلة النفايات
- تحسين التصرّف في النفايات الصّناعية و الخاصّة عبر إعادة تشغيل وحدة معالجة النفايات الصناعية و الخاصة بجراد و الاستغلال مركزي خزن و تحويل النفايات الصناعية بقابس و صفاقس و انطلاق برنامج تأهيل وتهيئة وحدة جرادو و مواصلة برنامج معالجة زيوت مولدات الكهربائية PCB و برنامج التصرّف المندمج في النفايات الإستشفائية
-

و تعتمد الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
- الهدف 1 : تطوير نسبة النفايات المنزلية المعالجة								
1- المؤشر : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة إلى المصبات	النسبة المائوية	80	83	83	85	87	90	92
-الهدف 2:تطوير التثمين و الرسكلة								
2- المؤشر : نسبة رسكلة و تثمين المواد المستخرجة من النفايات المنزلية	%	-	-	10	10	15	16	17
الهدف 3 : تحسين نسبة النفايات الصّناعية و الخاصّة التي تمّ معالجتها								

3- **المؤشر**: تحسين نسبة النفايات الصّناعية و الخاصّة التي تمّ معالجتها	%	0	0	0	0	10	20	30

الإجراءات المصاحبة :

1) **تعاني الوكالة بعض** الإشكاليات **و التحديات :**
2) - نقص التشاور والتعاون والاتصال بين كافة المتدخلين في مجال التصرّف في النفايات
3) محدودية القدرات بالقطاع العمومي بما في ذلك الجماعات المحلية
4) محدودية وضعف نجاعة الأنشطة التوعوية وبرامج التربية البيئية
5) نقص في التواصل مع الأجوار قصد الحصول على الموافقة الإجتماعية
6) عدم ديمومة آليات تمويل القطاع
7) الهيكل التنظيمي للوكالة لا يتلائم و نشاط الوكالة الحالي و الإستراتيجي.
8) غياب دليل إجراءات
9) غياب مخطط تكوين و خاصّة التكوين في مجالات التكنولوجيا الحديثة لمعالجة النفايات

III ميزانية الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

بحساب الألف دينار

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2017	تقديرات 2018
I-ميزانية التصرف			
21. الموارد			
	• ميزانية الدولة	20.799	22.515
	• موارد ذاتية	-	-
مجموع الموارد / ميزانية التصرف		**20.799**	**22.515**
22. النفقات (الأعباء)			
	• نفقات الأجور	18.000	19.500
	• نفقات التدخلات	300	350
	• نفقات التسيير	2.499	2.665
مجموع النفقات / ميزانية التصرف		**20.799**	**22.515**
II-ميزانية الإستثمار			
23. الموارد			
- موارد على ميزانية الدولى	• ميزانية الدولة	9.000	28940
-هبة	• هبة	-	600
- قرض	• على موارد القروض الخارجية الموظفة	1.000	14440
مجموع الموارد / ميزانية الإستثمار		**10000**	**43.380**
24. النفقات			
	• مشاريع متواصلة	9.445	37.530
	• مشاريع جديدة	555	5.850
مجموع النفقات / ميزانية الإستثمار		**6900**	**43.380**
المجموع		**10.000**	**65.895**

البرنامج 2 : إستـدامة التنميــة

1-تقديم البرنـامج و إستراتيجيته:

1.1-خارطة البرنـامج : الهياكل المتدخلة في البرنـامج:

-عدة هياكل تساهم بصفة مباشرة و غير مباشـــرة في تنفيـــذ إستراتيجية و أهداف إستدامة التنمية و هي الإدارات المركزية و الإدارات الجهوية و المؤسسات العمومية الإدارية و غير الإدارية و المنشآت العمومية.

و قد تم تقسيم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين الأول يتعلق بمسارات التنمية المستدامة و الثاني يتعلق بالإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي .

البرنامج	إستدامة التنمية	
البرامج الفرعية	البرنامج الفرعي 1 : مسارات التنمية المستدامة	البرنامج الفرعي 2 : الإقتصاد الأخضر والتكنولوجيات البيئية
المصالح الإدارية	- إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات - الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة	- إدارة الدراسات و التحاليل الإقتصادية البيئية و التخطيط
المؤسسات العمومية و المنشآت العمومية	- الوكالة الوطنية لحماية المحيط،	- مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

2.1- إستراتيجية البرنامج :

لقد اصبحت التنمية المستدامة من المسائل المطروحة بقوة في جل دول العالم كخيار تنموي يوفر أكبر قدرمن التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة، وتأمين رفاه المواطن والمحافظة على الموارد الطبيعية و التوازن البيئي من جهة أخرى.

و قد تبنت الدولة التونسية هذا التوجه منذ قمة الأرض الأولى بريو ديجنيرو سنة 1992. ومنذ ذلك الوقت تم وضع عدة آليات وسياسات بهدف تجسيم مفهوم التنمية المستدامة في كل القطاعات.

لقد قامت تونس منذ سنة 1990 بوضع الأدوات و الآليات الأكثر ملاءمة مع الخصوصيات الوطنية إذ شرعت الوزارة المكلفة بالبيئة منذ سنة 1996 في برنامج عمل وطني حول البيئـة و التنمية المستديمة (الأجندا 21 الوطنية) . كما أدرج المخطط التاســع للتنمية الإقتصاديــة و الإجتماعية (1997-2001) عددا من الإجراءات و البرامج ذات العلاقة بالبيئة و بالإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية تجسيما لعدد من مقترحات وثيقة الأجندا 21 الوطنية .

كما تم التنصيص على التنمية المستدامة بصفة جلية ضمن المخطط الخماسي العاشر للتنميـــة (2002-2006) و كذلك المخطط الخماسي الحادي عشر (2007-20011)حيث خصص هذان المخططان للبرامج و المشاريع البيئية بمفهومها الواسع بابا منفردا تحت عنوان " التنمية المستدامة ".

كما خصص أول مخطط خماسي للتنمية بعد الثورة 2016-2020 بابا خاصة بالتتنمية المستدامة

كما تم بعث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة سنة 1993 لتتولى دور التنسيق بين مختلف القطاعات الوطنية بهدف التأسيس لتنمية إقتصادية و إجتماعية و للمحافظة على البيئة و على الموارد الطبيعية .

1-2-1 التوجهات الإستراتيجية في مجال مسارات التنمية إستدامة التنمية :

قامت الوزارة المكلفة بالبيئة بوضع عدة مسارات لإستحثاث الفاعلين في كل القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية على الإنخراط في مناهج التنمية المستدامة حسب خصوصيات كل قطاع و ما يمليه واقع التنمية في تونس و في ما يلي أهم هذه المسارات :

- مسارات إعداد الأدلة القطاعية للتنمية المستدامة :

إن التجسيم الفعلي لمبادئ التنمية المستدامة على المستوى القطاعي التي أوضحتها الأجندا 21 الوطنية يتطلب تشخيص خصوصيات كل قطاع و نشاط تنموي حتى يستطيع كل قطاع إدماج الأبعاد البيئية و الإجتماعية ضمن إستراتيجيته و برامجه و مشاريعه .

في هذا الإطار تم إعداد دراسات تشخيصية لواقع التنمية و متطلبات تجسيم التنمية المستدامة لكل القطاعات الإقتصادية و تلخيص مقترحاتها في أدلة قطاعية للتنمية المستدامة تضبط بكل دقة ووضوح كيفية إدماج الأبعاد البيئية و إعتبار الأبعاد الإجتماعية حسب واقع كل قطاع تنموي سواء في مستوى السياسات و الإستراتيجيات القطاعية أو في مستوى المؤسسات و خلايا الإنتاج .

و قد تم إلى حد الآن وضع أدلة و مؤشرات للتنمية المستدامة تخص قطاعات الفلاحة و الصيد البحري و الغابات و الصناعة و السياحة و النقل و الطاقة و من المفروض على القطاعات المعنية أن تعمل على تجسيم محتويات و مضامين هذه الأدلة في حيز الواقع.

ما يمكن إستخلاصه من هذا المسار أن جل القطاعات لم تركز بنفس الوضوح على أهمية إدماج الأبعاد الإجتماعية بل إقتصرت على الأبعاد البيئية فقط حتى أنه أصبح شائعا ان مفهوم التنمية المستدامة يترادف مع مفهوم حماية البيئة .

- مسارات البرامج الجهوية للبيئة من أجل التنمية المستدامة:

في إطار المجهودات المبذولة لإدماج الأبعاد البيئية في البرامج و المشاريع التنموية الجهوية إنطلق في بداية العشرية المنقضية مسار تشاركي جهوي كان هدفه ضبط الخصوصيات البيئية لكل جهة إنطلاقا من مشاغل المواطنين و كل الأطراف المعنية و كل القطاعات التنموية .

و تم حوصلة أبرز المشاكل البيئية التي تميز كل جهة و ربط هذه المشاكل بالقطاعات التنموية التي كان لها دور في بروزها. ثم تحديد الأولويات لمعالجة هذه المشاكل في برنامج جهوي للبيئة من أجل التنمية المستدامة لكل ولاية ، يحوصل أولويات الجهة في مجالات حماية البيئة و تحسين جودة الحياة و الحفاظ على الموارد

الطبيعية و تجسيم التنمية المستدامة .ثم تضمين هذه البرامج في مخططات التنمية بعد مصادقة المجالس الجهوية عليها.

و قد تم إلى حد الآن إعداد ثلاثة برامج جهوية للبيئة و التنمية المستدامة لثلاث ولايات هي سيدي بوزيد و القصرين و مدنين .

- مسارات إعداد الأجندا 21 المحلية أو البرامج المحلية للتنمية المستدامة:

يهدف برنامج الأجندا 21 المحلية إلى تطوير عملية التخطيط التشاركي المحلي من أجل التنمية المستدامة ، وتزويد اوالجماعات المحلية بأدوات فعالة حتى تتمكن من مواكبة معايير التنمية المستدامة ، وتعميم ذلك على كل البلديات.

مسار إعداد البرامج المحلية للتنمية المستدامة يعتبر أداة للتخطيط التنموي المحلي و مسار يشارك فيه كل الأطراف الفاعلة على مستوى الجماعة المحلية من مواطنين و مصالح إدارية و فنية و بلديات و مجالس قروية و مجتمع مدني .

و هو وثيقة مرجعية تمكن من التواصل بين مختلف السكان و الأطراف الفاعلة و من التعريف بمتطلبات الإستدامة حسب المقتضيات المحلية و توضح لكل الأطراف أولويات التنمية على مستوى المدينة أو القرية و كيفية إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة محليا حتى يصبح المواطن أيا كان مسؤوليته و موقعه في أخذ القرار مساهم و مسؤول مباشرة في النهوض بمدينته أو قريته و تطويرها .

وقد إنطلقت هذه العملية التي يتم متابعتها وتأطيرها من قبل الوزارة المكلفة بالبيئة منذ سنة 1999بمشروع نموذجي لإعداد أجندات 21 محلية لمجموعة من البلديات بحوض مجردة من المنطقة الشمالية الغربية ومنذ ذلك التاريخ تمكنت قرابة 25 بلدية من إعداد أجندا 21 محلي خاصة بها إضافة إلى إنخراط 160 بلدية في هذا المسار.

- مسار التربية من أجل التنمية المستدامة :

في إطار مسايرة عشرية الأمم المتحدة للتربية من اجل التنمية المستدامة 2005-2014 و برنامج العمل العالمي للتربية من أجل التنمية المستدامة2015-2020 تقوم الوزارة بتنفيذ برنامج شبكة المدارس المستدامة الذي يهدف إلى نشر ثقافة البيئة والتنمية المستدامة لدى التلاميذ بالمؤسسات التربوية وذلك من خلال تشجيع التلميذ على ممارسة الأعمال المتعلقة بحماية النباتات و الغراسات والتفاعل الميداني والتطبيقي مع العناصر البيئية . ويتكون هذا البرنامج من شبكة تضم إلى حد الآن قرابة 315 مؤسسة تربوية موزعة على كامل الولايات.

-مسار البناءات المستدامة و مواصفات البناء الإيكولوجي :

في إطار تجسيم مفاهيم التنمية المستدامة في عدة قطاعات و منها قطاع البناء شرعت الوزارة في وضع مسار للبناءات المستدامة و ذلك من خلال إنجاز دراسة تشخيصية لواقع قطاع البناء في تونس وفق مقتضيات الإستدامة من الجوانب المؤسساتية و التشريعية و الفنية.

-مسار المدن المستدامة:

يعيش الآن 54٪ من سكان العالم في مناطق حضرية(حوالي 4 مليارات نسمة)، وتشير التوقعات إلى أن هذا التوجه آخذ في الزيادة حتى عام 2050 نحو الثلثين على أقل تقدير، هذا التحول من عالم ريفي إلى آخر يغلب عليه الطابع الحضري يشير إلى الحاجة لتغيير كيفية تطور المدن. ويواجه المعماريون، والمهندسون، ومخططو المدن، والمجتمع المدني، وصانعو السياسات تحديات إنشاء مدن مستدامة، صحية، ذكية(هي المدن التي أدمجت التكنولوجيا ونظم المعلومات في تسييرها لإدارة الموارد بشكل أكثر نجاعة، وتحسين الرصد، وتسهيل عملية أخذ القرار، وتجسد رؤية المدينة الذكية مصطلح 'العمران المتصل شبكيا؛ وفيه تتوفر لدى جميع النظم آلية تحكم مركزية حينية)، خضراء، قابلة للتكيف، شاملة، منتجة، آمنة، مرنة، ومتأقلمة بحيث تقوى على الحد من التلوث والتدهور البيئي، الذي غالبًا ما يقترن بسوء الإدارة، ونقص توفير الخدمات.

غير بعيد عن هذا المشهد العالمي و تجاه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تشهدها بلادنا، تسعى وزارة الشؤون المحلية و البيئة (الإدارة العامة للتنمية المستديمة) إلى التفكير في أدوات جديدة للنهوض بالمدن التونسية حتى تستجيب لمبادئ وأسس التنمية المستدامة بإعتبارها إحدى أهم الأدوات التي يمكن أن تساعد على تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030.
إنطلاقا من هذا المنظور، قامت الإدارة العامة للتنمية المستدامة/ ببرمجة إعداد دراسة حول المدن المستدامة في تونس، حيث يهدف هذا المشروع في مرحلة أولى إلى إعداد دراسة تشخيصية لواقع المدن التونسية و إقتراح مؤشرات و معايير الإختيار مع تقديم تصور متكامل لمقومات المدينة المستدامة بالإستئناس بالتجارب المقارنة و بآراء مختلف المتدخلين عبر إستبيان وطني يعد في الغرض، ثم إعداد كراس شروط نموذجية خاصة بالمدن المستدامة بما يسمح بتحديد قائمة مختصرة من المدن التي تستجيب إلى أكبر قدر ممكن من الشروط تيسر لها التحول نحو مدن مستدامة و في مرحلة ثانية سيتم إنجاز تهيئة ثلاثة مدن مستدامة نموذجية ليتم في مرحلة ثالثة العمل على تعميم هذه التجربة وفق خطة عمل وطنية تجمع بين الجوانب الفنية و آليات البحث عن التمويل الوطني و الدولي مع الأخذ بعين الإعتبار للخصوصيات المعمارية و البيئية و الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية لكل مدينة وخاصة إيلاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأفق 2030 الأهمية اللازمة.

1-2-2 التوجهات الإستراتيجية في مجال الأطر الإستراتيجية للتنمية المستدامة

قامت الوزارة المكلفة بالبيئة بإعداد عدة إستراتيجيات في التنمية المستدامة نذكر منها بالخصوص:

-الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة :

قامت الوزارة المكلفة بالبيئة بوضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تتضمن 9 تحديات تنموية و إقترحت إجراءات و مجالات العمل ذات الأولوية لرفع هذه التحديات خلال الخمس سنوات القادمة و تتمثل هذه التحديات في:

1- التأسيس لأنماط إنتاج و إستهلاك مستدامة

2-النهوض بإقتصاد منصف و قوي وضمان العدالة الإجتماعية و مقاومة التفاوت الجهوي

3-التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية ،

4- وضع مقومات لتهيئة ترابية متوازنة تعتمد على منظومة نقل ناجعة و مستديمة ،

5- ضمان نوعية حياة أفضل للمواطنين،

6- تطوير النجاعة الطاقية و النهوض بالطاقات المتجددة ،

7- تطوير إمكانيات التأقلم مع التغيرات المناخية ،

8- التأسيس لمجتمع المعرفة ،

9- تطويع الحوكمة لمزيد النهوض بالتنمية المستدامة ،

- خارطة الطريق الوطنية للإقتصاد الأخضر :

في إطار العمل على تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر إلى أفق 2030، تولت الإدارة العامة للتنمية المستدامة من خلال مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر، إعداد خارطة طريق وطنية للإقتصاد الأخضر تتضمن جملة من الدراسات ومخططات العمل التي من شأنها التأسيس لخيار الإقتصاد الجديد ومن ذلك:

الأطر الإستراتيجية لتكريس التحولات نحو الإقتصاد الأخضر على غرار الإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأخضر و الإستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمنظمات،

وسائل البرمجة والتمويل على غرار المخطط الوطني العشري لنظم الإنتاج والإستهلاك المستدامة وتحيين المخطط الوطني للشراءات العمومية المستدامة وإعداد البرنامج الوطني للمالية المستديمة،

آليات الحوار والتنسيق على غرار إطلاق مسار الميثاق الوطني للتنمية المستدامة والمساهمة في إرساء الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة،

وسائل التقييم والمتابعة من خلال إعداد البرنامج الوطني لتحديث نظم المعلومات والإحصاء حول التنمية المستدامة والمساهمة في المقاربة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة،

1-2-3 أهم التوجهات الإستراتيجية في مجال التنمية المستدامة

لقد إنطلق منذ شهر ماي 2014 "مسار أسس التنمية المستدامة" تحت إشراف كتابة الدولة للتنمية المستدامة بإجتماعات تشاركية ضمت كل القطاعات في إطار أربع مجموعات عمل . ثم إنتظمت الندوة الوطنية الأولى "لأسس التنمية المستدامة" بحضور ممثلين عن كل الوزارات و الأطراف ذات العلاقة بالبيئة و التنمية على المستوى المركزي و الجهوي و المحلي يومي 1 و 2 اكتوبر 2014 و قد ناقشت هذه الندوة وثيقة العمل التي شملت نتائج التحاليل و المقترحات التي إنتهت إليها مجموعات العمل . و قد تم الإعتماد في التحاليل و المقترحات خلال هذا المسار على ما تضمنته الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و عدد كبير من الدراسات و التقارير بهدف تصحيح برنامج العمل الذي إقترحته هذه الإستراتيجية نحو الأولويات البيئية و التنموية التي يفرضها الوضع الراهن في تونس .

أدى هذا المسار التشاركي إلى حد هذه المرحلة إلى التركيز على 6 محاور إستراتيجية أساسية يجب إعتبارها كأولويات للمرحلة القادمة و هي :

أنماط الإنتاج والاستهلاك،

التصرف في الموارد الطبيعية والمنظومات الايكولوجية والتأقلم مع التغيرات المناخية

التهيئة الترابية والمدينة و النقل،

جودة حياة المواطن ومقاومة الازعاجات بالمدينة والوسط الريفي،

التربية والتجديد والتصرف المعرفي،

الحوكمة في مجال البيئة و التنمية المستدامة؟،

تمخض عن هذه المحاور الكبرى مجموعة من التوجهات الإستراتيجية تتلخص في:

1- توجيه طرق الإنتاج والاستهلاك نحو الاقتصاد الأخضر والدامج والمجدد للحد من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ومن التأثيرات على البيئة والمساهمة في تنمية المنافسة ورفاه المواطن

2- حوكمة للموارد الطبيعية تشرك الأطراف المعنية وملائمة للخصوصيات البيئية للموارد وأكثر نجاعة واستدامة،

3- مستوى عيش ذو جودة عالية ضامن لشروط تنمية اقتصادية وإجتماعية أفضل

4- تهيئة ترابية تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية تعطي للمدن وظائف كبرى وقدرة تنافسية مع منظومة نقل مستدام

5- التصرف في المعارف ونظام التربية لتوفير أكبر قدر ممكن من الابتكار وإتقان أفضل للتكنولوجيات من مختلف المستفيدين،

6- حوكمة بيئية متكاملة ولامركزية وتشاركية وذات فعالية.

3.1- البرامج الفرعية :

يتكون برنامج إستدامة التنمية من برنامجين فرعيين أساسيين :

- البرنامج الفرعي 1 : مسارات التنمية المستدامة :

تتمثل أهم مشمولات هذا البرنامج الفرعي في تنسيق ومتابعة الأعمال والمشاريع الرامية إلى تجسيم مناهج التنمية المستدامة في مستوى قطاعات التنمية.

وخاصة متابعة الأعمال الرامية إلى متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتحيين برنامج العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (الأجندا 21 الوطنية) وتدعيم مسارات الأجندات 21 على المستويين المحلي والجهوي بالإضافة إلى تطوير منظومة التربية من أجل التنمية المستدامة.

- البرنامج الفرعي 2 : الاقتصاد الأخضر و التكنولوجيات البيئية.

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الأخضر من خلال البحث في إمكانيات تطوير الأنشطة الاقتصادية القائمة وتركيز أنشطة جديدة خضراء في عدة مجالات بناءا على التحولات التكنولوجية الحديثة والعمل على وضع الآليات الكفيلة في الغرض.و المساهمة في تقوية قدرات المؤسسات الصناعية عبر مسار التأهيل البيئي و توخي تقنيات و طرق الإنتاج الأنظف .

تركيز مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر لتوظيف مختلف الأطر الإستراتيجية وآليات البرمجة والتخطيط والمسارات والحوارات لدعم المبادرة الإقتصادية الخضراء وتأطيرها مع العمل على الإحاطة بباعثي المشاريع الذين يرغبون في الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وبالخصوص خريجي التعليم العالي الذين بصدد البحث عن مواطن شغل لائقة وذلك من خلال تقديم المشورة والمعلومة اللازمة لدفع المبادرة الخضراء.

- اليقضة والإستشراف بخصوص المسائل ذات العلاقة بالتنمية المستدامة بصفة عامة والإقتصاد الأخضر بصفة خاصة ،

- توظيف مختلف الأطر الإستراتيجية وآليات البرمجة والتخطيط والمسارات والحوارات لدعم المبادرة الإقتصادية الخضراء وتأطيرها ،

- البحث على آليات جديدة لتمويل البرامج البيئية ولتشجيع وتنويع استثمارات القطاع العام والخاص في مجالات البيئة والتنمية المستدامة منها في مجالات التجديد التكنولوجي وتركيز مقومات الاقتصاد الأخضر.

- النهوض بالتعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات ونتائج البحوث وإرساء شراكة مع مؤسسات البحث العلمي لاستنباط تقنيات بيئية تتلاءم والحاجيات الوطنية.

- التشجيع على التجديد التكنولوجي في الميدان البيئي وتطويعه وتحويله لصالح القطاع العام والقطاع الخاص.

- نقل التقنيات البيئية وتطويعها وتطويرها ووضعها على ذمة المستعملين على المستوى الوطني.

- تأطير المخترعين في ميدان البيئة قصد تطوير نتائج البحث العلمي والاختراعات والوصول بها إلى مرحلة التصنيع.

- الإحاطة بالصناعيين والنهوض بإرساء مقومات الإنتاج الأنظف

للرفع من قدرتهم التنافسية عبر إيجاد حلول للمشاكل البيئية المطروحة وتطوير الكفاءات وتعزيز القدرات.

2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرامج:

حوصلة لأهداف البرنامج:

تتمثل أهداف برنامج إستدامة التنمية في ثلاثة أهداف :

- **الهدف 1:** تركيز مسارات التنمية المستدامة على مستوى السياسات القطاعية
- ***الهدف 2:** الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة

الهدف 1 : تركيز مسارات التنمية المستدامة على مستوى السياسات القطاعية

تقديم الهدف:

إن تجسيم مناهج التنمية المستدامة في مستوى قطاعات التنمية يتم من خلال التأسيس لديمقراطية محلية تولي لأبعاد التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الأهمية اللازمة في مجال التخطيط على المستوى المحلي .ووضع مسار البناءات المستدامة يلزم محختلف المتدخلين في قطاع البناء بنظم و مواصفات البناء الإيكولوجي و كذلك إنجاز برنامج شبكة المدارس المستدامة للتعريف بمقومات التنمية المستدامة بالمؤسسات التربوية . والعمل على نشر الثقافة البيئية وغرس مقومات المواطنة البيئية لدى الناشئة بالمؤسسات التربوية وتفعيل الشراكة بين المدرسة والمحيط ضماناً لتربية سليمة من أجل تنمية مستدامة بالإضافة إلى مساعدة التلميذ على ممارسة العناية بالبيئة والتفاعل الميداني والتطبيقي مع المسائل ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة

*** مرجع الهدف:**

- التوصيات المنبثقة عن مؤتمر قمة الأرض بريودي جانيرو في شهر جوان سنة 2012 (بالخصوص الوثيقة الختامية للمؤتمر المستقبل الذي نصبو إليه)
- المخطط الخماسي للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية 2016-2020
- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2020
- برنامج العمل العالمي للتربية من اجل التنمية المستدامة 2015-2020
- الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2015-2020
- .الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2016-2030

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق م	تقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشر عدد 1.1.1.2: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد الأجندا 21 المحلية	نسبة	%8	%8	%8	%8	%14	%14	%21

الخاصة بها								
المؤشر عدد 1.2.1.2: نسبة المؤسسات التربوية التي تمت مصاحبتها للانخراط في شبكة المدارس المستدامة	نسبة			%57	%68	%78	%89	%100

*الهدف 2: الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة

* تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تركيز مقومات الإقتصاد الأخضر من خلال البحث في إمكانيات تطوير الأنشطة الاقتصادية القائمة وتركيز أنشطة جديدة خضراء في عدة مجالات بناء على التحولات التكنولوجية الحديثة والعمل على وضع الآليات الكفيلة في الغرض.

المساهمة في تقوية قدرات المؤسسات عبر مسار التأهيل البيئي وتوخي تقنيات وطرق الإنتاج الأنظف و إستيعاب وتطويع وتطوير التقنيات الحديثة والنهوض بتكنولوجيا البيئة وإنتاجها ودعم القدرات الوطنية لتطوير المعارف العلمية الضرورية لاستنباط ووضع التقنيات البيئية الملائمة للحاجيات الوطنية والإقليمية وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة.

* مرجع الهدف

- التوصيات المنبثقة عن مؤتمر قمة الأرض ريو + 20
- عشرية الأمم المتحدة للاستهلاك والإنتاج المستديمين.
- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2020
- الإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأخضر (2016-2036)
- الإستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات و المنظمات
- المخطط الوطني العشري لنظم الإنتاج و الإستهلاك المستدامة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
المؤشر عدد 1.2.2.2. نسبة تقدم إنجاز مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	نسبة			%51	%55	%60	%65	%70
المؤشر عدد 2.2.2.2: عدد المؤسسات الإقتصادية المؤهلة بيئيا	عدد	110	77	30	40	44	45	50
مؤشر عدد 3.2.2.2 : التكنولوجيات البيئية التي تم تطويرها وتطويعها	عدد	15	15	18	18	18	22	25

2-2- تقديم أنشطة البرنامج 2018 :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2018	الأنشطة	الاعتمادات الدفع
الهدف 1 : تركيز مسارات التنمية المستدامة على مستوى السياسات القطاعية	**المؤشر1**: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد الأجندا 21 المحلية الخاصة بها	**%14**	دعم قدرات المعنيين بإعداد الأجندا 21 المحلية عن طريق تنظيم دورات تكوينية بالجهات عن طريق مكاتب مختصة وبالاعتماد على إعداد أدلة ميسّرة حول الانخراط في مسار الأجندا 21 المحلية (دليل إعداد الأجندا 21 الجهوية والمحلية).	**70**
			انتداب مكتب وخبراء مختصين لمعاضدة البلديات التي تبدي استعدادها للانخراط في المسار الأجندا 21 المحلية بدعمها فنيا في مرحلة الانطلاق.ومواكبة ومتابعة مسار إعداد الأجندا 21 الجهوية والمحلية في مختلف المراحل وتنظيم ندوات للتعريف بالتجارب الناجحة في المسار.	**130**
	المؤشر 2: نسبة المؤسسات التربوية التي تمت مصاحبتها للانخراط في شبكة المدارس المستدامة	**%78**	- إنجاز حديقة بيئية في كل مدرسة تمسح قرابة 400 م م وتشتمل على النباتات والأشجار وتوزيع مجموعة من أدوات البستنة لممارسة أنشطة ميدانية بالحديقة. - تجهيز مكتبة نادي البيئة بالمدارس بكتب ووثائق حول البيئة والتنمية المستدامة وبالمعدات السمعية والبصرية والرقمية. - المساهمة في الأنشطة التي تقوم بها هذه المدارس والمتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة و ذلك من خلال التعاون مع مصالح وزارة التربية وبتشريك بعض الجمعيات البيئية. اقتناء بعض الإصدارات البيئية لفائدة المدارس المستدامة.الجهوية للتربية بصفة متوازنة بين كل ولايات الجمهورية -	**450**

الهدف 2: الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة	**المؤشر عدد 1.2.2.2.** : نسبة تقدم مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	%60	-استكمال المرحلتين الثانية والثالثة (الأخيرة) من الدراسة حول آفاق المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وتنظيم حوار وطني لتقديم نتائج الدراسة ومناقشة المخطط العملي - إعداد أدلة توجيهية قطاعية في مجال الشراءات العمومية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة المشترين العموميين وخاصة بالجهات. - الإحاطة بعدد من باعثي المشاريع الشبان في مجالات الإقتصاد الأخضر في إطار مبادرة نموذجية -تنفيذ بعض الخدمات في إطار أنشطة مكتب المساندة للاقتصاد الأخضر (القيام بأنشطة اتصالية وتحسيسية قصد التعريف بالإقتصاد الأخضر ومكتب المساندة للإقتصاد الأخضر و كذلك إعداد أدلة توجيهية للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر) - مصاحبة حوالي 40 من الباعثين الشبان الراغبين في الإستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر.	50 50 120 100 100
	المؤشر عدد 2.2.2.2: عدد المؤسسات الإقتصادية المؤهلة بيئي	**44**	- مصاحبة المؤسسات لوضع منظومات بيئية وتركيز آليات الإنتقال نحو الإنتاج الأنظف وإقتصاد أخضر - التكوين وتدعيم القدرات في مجال المرجعية الوطنية للحوكمة	420
	مؤشر عدد 3.2.2.2 : :عدد التكنولوجيات البيئية التي يتم تطويرها و تطويعها	18	نشاط عدد 1: التطهير الريفي بإستعمال النباتات المائية وتبني تقنيات جديدة	300
			نشاط عدد 2: التحويل التكنولوجي	125
			نشاط عدد 3: تجهيز المخابر	230
			نشاط عدد 4: إنشاء نظام وطني للتحقق من التكنولوجيات البيئية	150
			نشاط عدد 5: اعتماد البيوتكنولوجيا للحد من التلوث الصناعي	200

نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية البرنامج :إستدامة التنمية

التوزيع حسب طبيعة النفقة بحساب 1000.د

بيان البرنامج	ق.م 2017 (1)	2018 اعتمادات الدفع (2)	نسبة التطور (2018/2017) المبلغ (2)-(1)	نسبة التطور (2018/2017) النسبة (%)
العنوان الأول :نفقات التصرف	3561.5	3 448.5	-113	- 3
-التأجير العمومي	3279.5	3 114	- 165.5	- 5
-وسائل المصالح	216	268.5	52.5	24
-التدخل العمومي	66	66	0	0
العنوان الثاني : نفقات التنمية	1010	1 016	6	0.59
الاستثمارات المباشرة:	1010	1 016	6	0.59
على الموارد العامة للميزانية	1010	1 016	6	0.59
على القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-
التمويل العمومي :	0	100	100	100
على الموارد العامة للميزانية	0	100	100	100
على القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-
مجموع البرنامج :	4571.5	4 564.5	-7	0.15

توزيع مشروع ميزانية برنامج إستدامة التنمية لسنة 2018حسب طبيعة النفقة :
إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

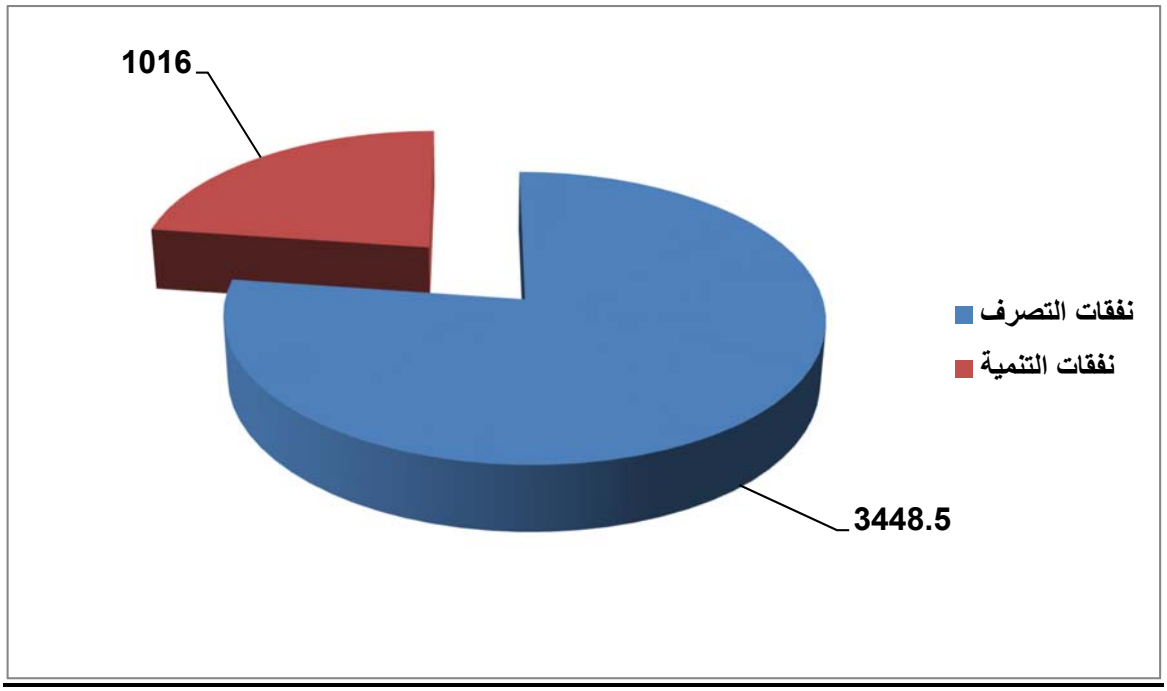

توزيع ميزانية برنامج إستدامة التنمية لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية :

اعتمادات الدفع بحساب الدينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي 1 مسارات التنمية المستدامة	برنامج فرعي 2 الاقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف :	197 750	3 250 750	3 448 500
التأجير العمومي	70 500	3 043 500	3 114 000
وسائل المصالح	127 250	141 250	268 500
التدخل العمومي	-	66 000	66 000
نفقات التنمية:	650 000	466 000	1 116 000
الاستثمارات المباشرة	650 000	366 000	1 016 000
التمويل العمومي	-	100 000	100 000
صناديق الخزينة	-	-	-
المجموع :حسب البرامج الفرعية	**847 750**	**3 716 750**	**4 564 500**

توزيع مشروع ميزانية برنامج إستدامة التنمية لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية :

إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

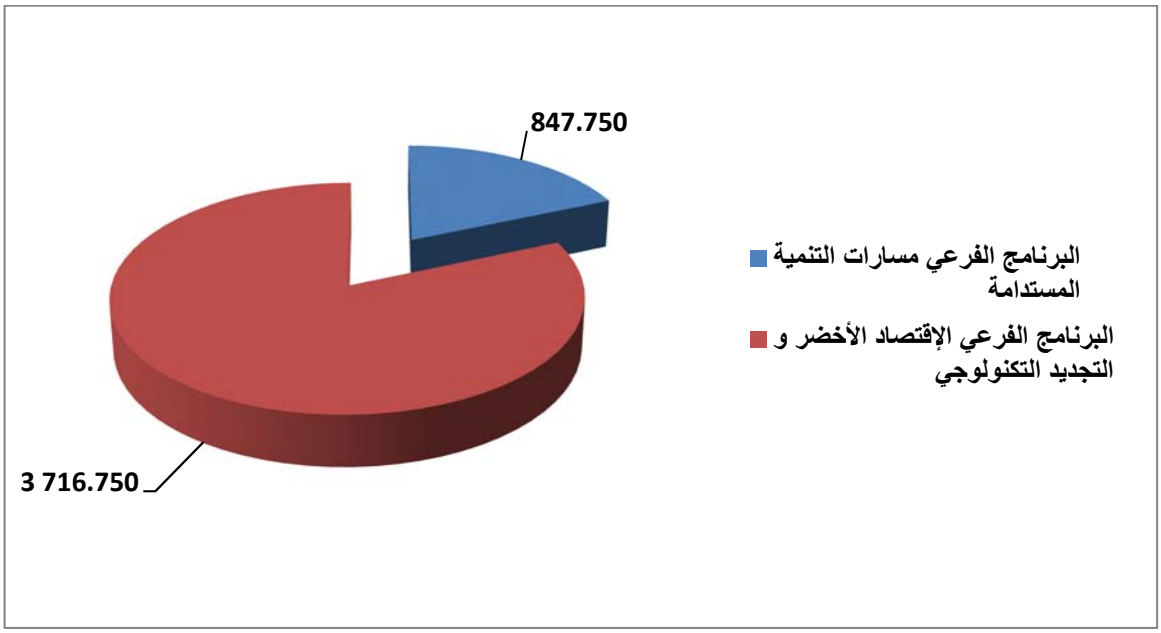

3-2- اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج إستدامة التنمية.

3-2-1/اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 حسب طبيعة النفقة :

بحساب 1000 د

النفقات	انجازات			ق.م 2017	تقديرات		
	2014	2015	2016		2018	2019	2020
نفقات التصرف :		3962	4008	4 211.5	4 328.5	4 515.34	4713.389
على موارد الميزانية:		3732.7	3 724	3 561.5	3 448.5	3 635.34	3833.389
-التأجير العمومي		3078	3 401	3 279.5	3 114	3 300.84	3498.889
-وسائل المصالح		288.7	257	216	268.5	268.5	268.5
-التدخل العمومي		66	66	66	66	66	66
على الموارد الذاتية للمؤسسات:		530	284	650	880	880	880
- التأجير العمومي		-	-	-	-	-	-
-وسائل المصالح		530	284	650	880	880	880
-التدخل العمومي		-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية :		880	529	1 010	1 116	1 100	1 100
على موارد الميزانية :		880	529	1 010	1 116	1 100	1 100
-الاستثمارات المباشرة		400	314	1 010	1 016	1 000	1 000
-تمويل العمومي		480	215	0	100	100	100
على الموارد القروض الخارجية الموظفة		-	-	-	-	-	-
- الاستثمارات المباشرة		-	-	-	-	-	-
-التمويل العمومي		-	-	-	-	-	-
على الموارد الداتية للمؤسسات		-	-	-	-	-	-
المجموع بدون إعتبار الموارد الداتية للمؤسسات		4312	4253	**4 571.5**	4 564.5	4 735.34	4 933.389
المجموع بإعتبار الموارد الداتية للمؤسسات :		4842	4537	**5 221.5**	5 444.5	5 615.34	5 813.389

3-2-2/ اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 حسب البرامج الفرعية

3-2-2-1/ اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي مسارات التنمية المستدامة

بحساب 1000د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف		207	229	204	197.750	201.98	206.463
التأجير العمومي		179	229	162	70.500	74.730	79.213
وسائل المصالح		29		42	127.250	127.250	127.250
التدخل العمومي				-	-	-	-
نفقات التنمية		192	179	650	650	800	800
الاستثمارات المباشرة		192	179	650	650	800	800
التمويل العمومي		-		0	-	-	-
المجموع :		399	408	854	847.750	1 001.98	1 006.463

3-2-2-2/ اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي:

بحساب1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف :		3755	3778	4007.5	4130.750	4313.36	4506.926
1-على موارد الميزانية:		3225	3494.5	3 357.5	3250.750	3433.36	3626.926
-التأجير العمومي		2899	3171.5	3 117.5	3043.500	3226.11	3419.676
-وسائل المصالح		260	257	174	141.250	141.250	141.250
-التدخل العمومي		66	66	66	66	66	66
2-على الموارد الذاتية للمؤسسات:		530	284	650	880	880	880
-التأجير العمومي		-	-	-	-	-	-
-وسائل المصالح		530	284	650	880	880	880
-التدخل العمومي		-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية :		688	349	360	466	300	300
1-على موارد الميزانية:		688	349	360	466	300	300
الاستثمارات المباشرة		208	134	360	366	200	200
التمويل العمومي		480	215	0	100	100	100
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة :		-	-	-	-	-	-
-الاستثمارات المباشرة		-	-	-	-	-	-
-التمويل العمومي		-	-	-	-	-	-
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات		-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة :		-	-	-	-	-	-
المجموع: بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات		3913	3843	3717.5	3716.75	3733.36	3926.926
المجموع : **باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات**		4443	4127	4367,5	4596.75	4613.36	4806.926

4- بطاقات مؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج إستـدامة التنميـة

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر :1.1.2.2

- تسمية المؤشر : نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد الأجندا 21 المحلية الخاصة بها

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - <u>الخصائص العامة للمؤشر :</u>

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :** استدامة التنمية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :** مسارات التنمية المستدامة
3. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:** إدماج مسارات التنمية المستدامة في مستوى السياسات القطاعية

4. **تعريف المؤشر :** وثيقة الأجندا 21 المحلية هي برنامج عمل يتم إعداده بصفة تشاركية من قبل جميع المتدخلين في التنمية المحلية ويعكس حاجيات المدينة أو القرية من التنمية المحلية التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية

5. **نوع المؤشر** : مؤشر منتوج ind de produit،
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية efficacité،

11. II - <u>التفاصيل الفنية للمؤشر :</u>

1. **طريقة احتساب المؤشر :** إحصاء عدد الأجندات 21 الجهوية والمحلية اتي يتم إعدادها في مختلف الجهات مقارنة بالعدد الجملي الهدف والمتمثل توفر أجندا 21 محلية بجميع البلديات التونسية وعددها 350 بلدية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الأجندات 21 المحلية المصادق عليها

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير التسلم النهائي الصادرة عن المكتب أو المكاتب الذين سيتولون مصاحبة البلديات خلال مسار علاوة على المديرين الجهويين للبيئة والتنمية المستدامة والبلديات المعنية

5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الخبراء المكلفين بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة والبلديات المعنية

6. **تاريخ توفر المؤشر :** عند انتهاء مهمة مكتب المصاحبة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2018:** 24 بلدية تولت أو بصدد إتمام مراحل إعداد الأجندا 21 المحلية

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: البرنامج الفرعي لمسارات التنمية المستدامة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

6. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الأجندات 21 المحلية و الجهوية التي تم إعدادها والمصادقة عليها	نسبة	8	8	8	8	14	14	14

تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بانطلاق البرنامج فقط تعطل نظرا لتأجيل تركيز بلديات منتخبة. وفي انتظار ذلك تركزت أنشطة البرنامج علة دعم قدرات وتكوين المتدخلين في عملية التخطيط المحلي ومراحل عداد الأجندا 21 المحلية والجهوية وكيفية إعداد طلبات التمويل للمشاريع التي تتضمنها.

7. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

8. رسم بياني لتطور المؤشر :

9. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- معاضدة البلديات التي تبدي استعدادها للانخراط في المسار الأجندا 21 المحلية بدعمها فنيا في مرحلة الانطلاق عن طريق خبيرين يتم انتدابهما للغرض.
- مواكبة إعداد الأجندا 21 الجهوية والمحلية في مختلف المراحل عن طريق مكاتب دراسات وخبراء مختصين.
- تنظيم دورات تكوينية بالجهات لفائدة القائمين على مسار الأجندا 21 المحلية.

10. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: المؤشر لا يعطي فكرة واضحة عن كل الأنشطة التي تسبق المصادقة على وثيقة الأجندا 21 المحلية حيث يتضمن المسار على عدة مراحل

بطاقة مؤشـــر

رمز المؤشر: 2.1.2.2

تسمية المؤشر: نسبة المؤسسات التربوية التي تمت مصاحبتها للانخراط في شبكة المدارس المستدامة

تاريخ تحيين المؤشر: 2015

I - **الخصائص العامة للمؤشر:**

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر:** التنمية المستدامة

2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر:** البرنامج الفرعي لمسارات التنمية المستدامة :

3. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:** إدراج مسارات التنمية المستدامة في القطاعات ومنها القطاع التربوي قصد تنمية الحس البيئي ونشر الثقافة البيئية والنهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة

4. **تعريف المؤشر:** يتم سنويا التدخل في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة من أهم عناصرها تهيئة حديقة بيئية مدرسية وإحداث نادي بيئة وتجهيزه بالمعدات السمعية والبصرية وبالوثائق والإصدارات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة أو عن طريق تدخلات أخرى من قبيل القافلة البيئية وغيرها...

5. **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط،

6. **طبيعة المؤشر** : ،مؤشر نجاعة اقتصادية و اجتماعية

II - **التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة احتساب المؤشرنسبة المؤسسات التربوية التي يتم التدخل فيها وإدراجها في شبكة المدارس المستدامة وتحسب هذه النسبة بالمقارنة مع العدد المحدد بالمخصص التنموي 2016-2020 وهو 464 مؤسسة تربوي (مدرسة ومعهد)

2.وحدة المؤشر : نسبة المؤسسات التربوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤسسات تربوية تمت مصاحبتها للانخراط في شبكة المدارس المستدامة

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير المتابعة على مستوى الإدارات الجهوية والأذون الإدارية الصادرة عن الإدارة المعنية ومحاضر تسليم النهائية للأشغال

5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتنمية المستدامة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة وبقية المؤسسات البيئية العاملة في مجالي التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة وكذلك محاضر الاستلام النهائي للأشغال

6.تاريخ توفر المؤشر: شهر ديسمبر

7. **القيمة المستهدفة للمؤشر 2017:** انخراط على الأقل 48 مؤسسة تربوية من المؤسسات التربوية الجديدة المنخرطة بالشبكة

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** البرنامج الفرعي لمواكبة مسارات التنمية المستدامة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة المؤسسات التربوية تمت مصاحبتها لانخراط في شبكة المدارس المستدامة (مقارنة بهدف المخطط والمحدد ب460 مؤسسة تربوية)	نسبة المؤسسات التربوية	266	-	% 57	% 68	% 78	% 89	100 %

2.تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

تجدر الإشارة ان الصفقة الإطارية قد انتهت في آخر سنة 2014 وتولت المصلحة المعنية بالإجراءات اللازمة لتجديد الصفقة سنة 2015 ولم تفض إلى نتيجة وتمت إعادة الإعلان عن طلب العروض سنة 2016

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

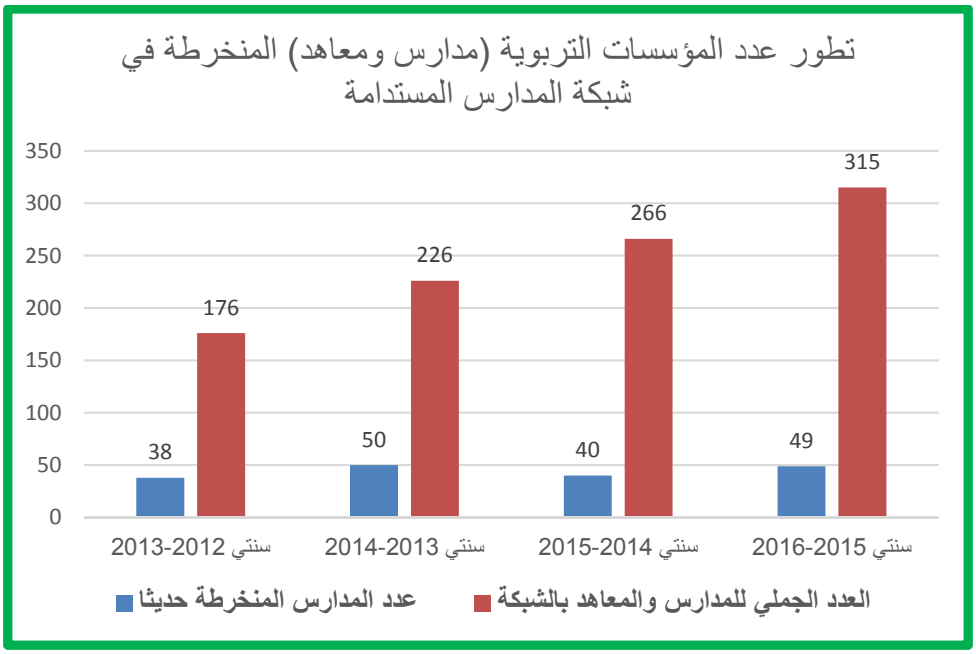

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تجديد الصفقة الإطارية لانتداب مؤسسات بستنة مختصة
- التنسيق مع الإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة والمندوبيات الجهوية للتربية ومعاينة المدارس المترشحة للانخراط في شبكة المدارس المستدامة
- اختيار المؤسسات التربوية الجديدة والشروع في إنجاز الأشغال
- إعداد طلب عروض وفق الإجراءات المبسطة لتجهيز نوادي البيئة

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر : 1.2.2.2
- تسمية المؤشر : نسبة تقدم مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر
- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

12. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :** استدامة التنمية
13. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :** الإقتصاد الأخضر و التكنولوجيات البيئية
14. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :** الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة
15. **تعريف المؤشر :** يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم إنجاز مكونات خارطة الطريق الوطنية للإقتصاد الأخضر. فهو عبارة عن مقياس تأليفي يتراوح بين 0 و 1، وينقسم إلى ثلاث مستويات:
    - مستوى عالي: 0,80 فأكثر،
    - مستوى متوسط: بين 0,5 و 0,80،
    - مستوى ضعيف: أقل من 0,5.
16. **نوع المؤشر :** مؤشر مسار
17. **طبيعة المؤشر :** مؤشر فاعلية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

25. **طريقة إحتساب المؤشر:** العدد الجملي = العدد 1 + العدد 2 + العدد 3 + العدد 4 + العدد 5

العدد 1 = درجة الترجيح المكونة الفرعية1 /100 * (نسبة التقدم المادي1)/100

العدد 2 = درجة الترجيح المكونة الفرعية2 /100 * (نسبة التقدم المادي2)/100

العدد 3 = درجة الترجيح المكونة الفرعية3 /100 * (نسبة التقدم المادي3)/100

العدد 4 = درجة الترجيح المكونة الفرعية4 /100 * (نسبة التقدم المادي4)/100

العدد 5 = درجة الترجيح المكونة الفرعية5 /100 * (نسبة التقدم المادي5)/100

26. **وحدة المؤشر :** عدد
27. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** نسب التقدم المادي لكافة المكونات مع درجات الترجيح ذات العلاقة
28. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : (إستمارة ،تقرير ، إستبيان....):** التقارير والخدمات
29. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الإدارة العامة للتنمية المستدامة (إدارة الدراسات)
30. **تاريخ توفر المؤشر :** شهر ديسمبر
31. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2017:** 0.55
32. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الدراسات والتحاليل الإقتصادية البيئية والتخطيط

III - قراءة في نتائج المؤشر :

11. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مدى تقدم مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	عدد			0.535	0.55	0.65	0.70	0.75

12. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

مستوى تقدم متوسط: 0.509 (بين 0,5 و 0,80)

13. رسم بياني لتطور المؤشر :

14. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

-دراسة حول آفاق المسؤولية المجتمعية للمؤسسات

-مكتب المساندة حول المبادرة الإقتصادية الخضراء

-الشراءات المستديمة

-تنفيذ بعض الخدمات في إطار أنشطة مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر

-مصاحبة عدد من الباعثين الشبان الراغبين في بعث مشاريع في مجال الإقتصاد الأخضر

15. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

مؤشر غير موضوعي ولا سيما مسألة درجات الترجيح التي تم ضبطها على مستوى الإدار

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :2.2.2.2

- تسمية المؤشر **: عدد المؤسسات الإقتصادية المؤهلة بيئيا**

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2017

I - الخصائص العامة للمؤشر :

18. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :** البرنامج 2 ، إستدامة التنمية
19. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :** الإقتصاد الأخضر والتكنولوجيات البيئية
20. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :** الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة
21. **تعريف المؤشر :** عدد المؤسسات المنتفعة بالمصاحبة لتأهيلها بيئيا
22. **نوع المؤشر** : مؤشر نشاط
23. **طبيعة المؤشر** : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

33. **طريقة إحتساب المؤشر**

المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: مجموع عدد المؤسسات التي أمضت إتفاقيات مصاحبة فنية مع المركز لتركيز مقومات الإقتصاد الأخضر بمختلف آلياته (إنتاج أنظف، منظومات إيزو 14001، 50001، البصمة المائية، البصمة الكربونية

34. **وحدة المؤشر** : عدد

35. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :**

عدد المؤسسات المنتفعة بالمصاحبة لتركيز مقومات الاقتصاد الأخضر

عدد المنتفعين من مؤسسات صناعية أو فندقية أو غيرها...بالمصاحبة لتركيز مقومات الإقتصاد الأخضر عبر مختلف البرامج مادية كانت أو لا مادية (مثل منظومة الإيزو 14001، الإيكولابال، التصرف البيئي المربح، البصمة الكربونية، البصمة المائية،..) والتي تعتمد على التجديد التكنولوجي في آليات المصاحبة، وتقوم بها المؤسسة قصد الحد من التلوث والتصرف المحكم في الموارد الطبيعية والتقليص من النفايات وفقا للتراتيب الوطنية والمواصفات البيئية والتي من شأنها المساهمة في تعزيز النجاعة الإقتصادية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات و الخدمات التونسية وتموقعها على الصعيد الإقليمي والدولي لتيسير دخولها للأسواق العالمية ودفع التصدير.

36. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : (إستمارة ،تقرير ، إستبيان....)**

- عدد إتفاقيات المصاحبة الممضاة ،

- عدد أذون التزود
- تقارير متابعة دورية حول تقدم إنجاز البرامج والمشاريع لإحتساب عدد المؤسسات المنتفعة بالمصاحبة

37. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :
المصالح الداخلية للمؤسسة

38. تاريخ توفر المؤشر : آخر السنة و كل ما دعت الحاجة للتقييم

39. القيمة المستهدفة للمؤشر :
مصاحبة 44 مؤسسة لتركيز أليات الإقتصاد الأخضرالتي يوفرها المركز للحد من التلوث وإحترام التشريعات البيئة و النهوض بالإنتاج الأنظف وكذلك تحقيق نجاعة إقتصادية

40. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج

-ادارة مراقبة التصرف بالمركز

III - قراءة في نتائج المؤشر :

41. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	الإنجازات			ق م	التوقعات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر عدد1: **عدد المؤسسات الإقتصادية المؤهلة بيئيا**	عدد	110	77	30	40	44	45	50

42. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :
تـقاريرمرحلية و سنوية

16. رسم بياني لتطور المؤشر :

17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :
-التحسيس و التسويق

43. تحديد أهم النقائص les limites المتعلقة بالمؤشر :

تحقيق المؤشر مرتبطة بمدى انصهار المؤسسات الاقتصادية في برامج المصاحبة لتركيز مقومات الإقتصاد الأخضر عبر تحسين إستراتجية تسويق الأنشطة بالمركز و عبر تمكين المؤسسات الصناعية والفندقية التي تتم مصاحبتها في مجال التصرف البيئي من قبل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة من الانتفاع بامتيازات صندوق تنمية القدرة الصناعية FODEC علي غرار بقية المراكز الفنية

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :3.2.2.2

-تسمية المؤشر : **عدد التكنولوجيات البيئية التي تم تطويرها و تطويعها**

-تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2017

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :** البرنامج 2 ، إستدامة التنمية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :** 2-2 الإقتصاد الأخضر والتكنولوجيات البيئية
3. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :** الهدف 3، الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة
4. **تعريف المؤشر :** عدد التكنولوجيات التي تم تطويعها من طرف المركز على الصعيد الوطني كحلول للإشكاليات بيئية والتي من شأنها ‘إدماج البعد البيئي والتكنولوجيات النظيفة المحافظة على المحيط والداعمة للتنمية المستديمة في الأنشطة القطاعية وفي بعض الميادين المحورية (كقطاع الإسمنت، قطاع مصبرات الطماطم، محور التصرف في المرجين، محور التطهير الريفي، محور التثمين الطاقي أو المهوء للنفايات ...)
5. **نوع المؤشر** : مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر** : ، مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر**
2. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:
3. عدد التكنولوجيات المطوعة من طرف المركز والمدعمة للتنمية المستدامة والتي تم إعتمادها بمختلف مشاريع المركز كحلول بيئية لإشكاليات وطنية على مستوى قطاعي أو محوري أو ميداني
4. **وحدة المؤشر** : عدد
5. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :**
6. مخطط عمل المركز بمختلف مشاريعه مع التعمق في نوعية التكنولوجيات المقدمة كحلول لإشكاليات وطنية على مستوى قطاعي أو محوري أو ميداني ثم عد هذه التكنولوجات
7. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : (إستمارة ،تقرير ، إستبيان....)** عدد التكنولوجيات،
8. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :**

a. المصالح الداخلية للمؤسسة (مخطط العمل، تقارير المشاريع..)

9. **تاريخ توفر المؤشر**: آخر السنة و كل ما دعت الحاجة للتقييم

10. **القيمة المستهدفة للمؤشر :25**

11. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة**

-ادارة مراقبة التصرف بالمركز (لحصر وجمع التكنولوجيات)

III - قراءة في نتائج المؤشر :

18. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

الهدف 3 : المساهمة مع الهياكل العمومية في تطوير وترويج أحدث التكنولوجيات البيئية و تركيز مقومات الإقتصاد الأخضر: **عدد التكنولوجيات التي تم تطويرها وتطويعها من طرف المركز على الصعيد الوطني**								
		إنجازات			ق م	تقديرات		
		2014	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
تكنولوجيا استعمال المحروقات البديلة في قطاع الإسمنت (مع الدليل البيئي للقطاع)	عدد	1	1	1	1	1	1	1
تكنولوجيا الحماة المنشطة مدمجة مع تقنية المركب الفيزيائي-كيميائي لمعالجة مياه صناعة مصبرات الطماطم (مع الدليل البيئي للقطاع)	عدد	1	1	1	1	1	1	1
تكنولوجيا رسكلة الإطارات المطاطية على شكل حبيبات لاستعمالها في الملاعب الرياضية	عدد			1	1	1	1	1
تثمين مادة المرجين(تثمين طاقي و تثمين فلاحي)	عدد	2	2	2	2	2	2	2
نشر والتعريف بأفضل التقنيات البيئية المتاحة للحد من التلوث من المصدر لصالح قطاع النسيج (مع دليل قطاعي)	عدد	1	1	1	1	1	1	1
التخمير المهوء لحمأة مصانع النسيج	عدد			1	1	1	1	1
إزالة التلوث من النفايات السائلة لصناعات النسيج لإعادة استخدامها في الزراعة	عدد			1	1	1	1	1
إزالة الملونات من النفايات السائلة للنسيج بإعتماد تقنية الozone	عدد	1	1	1	1	1	1	1
نشر والتعريف بأفضل التقنيات البيئية المتاحة للحد من التلوث من المصدر لصالح قطاع الحليب ومشتقاته (مع دليل قطاعي)	عدد	1	1	1	1	1	1	1
تكنولوجيات التطهير الريفي: 1-معالجة المياه المستعملة بالنباتات المائية 2-معالجة المياه بتقنية الحمأة المنشطة و الأغشية البيولوجية	عدد	2	2	2	2	2	2	2
تكنولوجيا تثمين النفايات العضوية بالتخمير اللا مهوء Biométhanisation	عدد	1	1	1	1	1	1	1
تكنولوجيا تثمين النفايات العضوية بطريقة التخمير المهوء إلى سماد Compostage)	عدد	1	1	1	1	1	1	1
WATERBIOTECH تقييم احدث التكنولوجيا الموجودة في ما يخص بيوتكنولوجيا المياه	عدد	1	1	1	1	1	1	1

و إستراتيجيا التصرف في المياه بالبلاد التونسية								
معالجة المياه المستعملة لإزالة الملوثات و المبيدات باستعمال تقنية الفيتوكتليز	عدد	1	1	1	1	1	1	1
تكنولوجيا انتاج الطاقة المزدوجة (رياح و شمس)	عدد	1	1	0				
تقنية إزالة التلوث من التربة الملوثة بالمحروقات décontamination des sites pollués	عدد	1	1	1	1	1	1	1
التقنية البيولوجية لإزالة التلوث الناتج عن المحروقات و تثمين التربة بتونس	عدد			1	1	1	1	1
جديد	عدد						4	3
عدد التكنولوجيات التي تم تطويرها وتطويعها من طرف المركز على الصعيد الوطني	عدد	15	15	18	18	18	22	25

19. **تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :** تـقاريرمرحلية و نهائية

20. رسم بياني لتطور المؤشر :

21. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

-التحسيس، التكوين، المساندة الفنية، المصاحبة الفنية...

22. تحديد أهم النقائص les limites المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة منشأة عمومية: مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئية

-البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: **برنامج إستدامة التنمية**
-البرنامج الفرعي : **عدد 2 :** الإقتصاد الأخضر والتكنولوجيات البيئية

I- التعريف :

1 **النشاط الرئيسي :** استيعاب وتطويع وتطوير التقنيات الحديثة والنهوض بتكنولوجيا البيئة وإنتاجها ودعم القدرات الوطنية وتطوير المعارف العلمية الضرورية لاستنباط ووضع التقنيات البيئة الملائمة للحاجيات الوطنية والإقليمية الخصوصية وفقا لمتطلبات تنمية مستديمة.

2 **المؤسسة /المنشأة :** صنف ب

3 **مرجع الإحداث :** القانون عدد 25-96 المؤرخ في 25 مارس 1996

4 **مرجع التنظيم الإداري و المالي :**الأمر عدد 2542-97 المؤرخ في 29 ديسمبر1997

5 **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والمركز :** نوفمبر 2010 للفترة 2010-2011

-IIإطار القدرة على الآداء :

1. **الإستراتيجية العامة :**

تنصهر التوجهات الإستراتيجية التي حددها عقد القدرة على الآداء لسنة 2018ضمن الخطة الإستراتيجية للمركز التي تمتد من2016إلى2020 والتي تساهم في تنفيذ توجهات و سياسات الدولة المنطوية في الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020 والتي تعتمد على منوال تنموي جديد يقوم على الركائز التالية:

- **تدعيم الإقتصاد الأخضر كضامن لإستدامة التنمية**
- **إكتساب نجاعة اقتصاديّة قوامها التجدّيد والشراكة**
- **السعي لتثمين نتائج البحث وتوجيهه حسب متطلبات حل الإشكاليات المطروحة**

وفي هذا الإطار حدد المركز أهداف إستراتيجية من شأنها أن تساهم في تحقيق التوجهات العامة للدولة و في تنفيذ السياسات و التوجهات القطاعية الخاصة بالرنامج الفرعي2 "الاقتصاد الأخضروالتجديد التكنولوجي" التابع لبرنامج إستدامة التنمية لوزارة التنمية المحلية والبيئة .

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية للمركز في ما يلي:

- **الهدف 1: تكريس الانتقال البيئي والمجتمعي للمؤسسات**
- **الهدف 2: النهوض بالمهن الخضراء**
- **الهدف 3: تطويع التكنولوجيات البيئية**

ولتحقيق هذه الأهداف يسعى المركز إلى:

- **تعزيز نشاط التعاون الدولي لإستقطاب التكنولوجيات الجديدة وتعزيز آليات الاقتصاد الأخضر**
- **تركيز أسس الإدارة الحديثة وتقوية القدرات الداخلية لإعادة تموقعه المؤسساتي**

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: مساهمة مباشرة
3. **تقديم أهم الأولويات و الأهداف :**

هدف البرنامج هو تعزيز "مقومات الإقتصاد الأخضر والنهوض بالتكنولوجيات البيئية".
ويعمل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة على تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الخصوصية التالية:

- **الهدف 1: تكريس الانتقال البيئي والمجتمعي للمؤسسات**

- البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمؤسسات هو مجموعة من الإجراءات وبرامج المصاحبة التي تعتمد على وضع آليات متجددة لتركيز مقومات الإقتصاد الأخضر وتهدف إلى الإحاطة بالصناعيين قصد الحد من التلوث الصناعي والتصرف المحكم في الموارد الطبيعية والتقليص من النفايات وفقا للتراتيب الوطنية والمواصفات البيئية في السوق و رغبة حرفاء البلدان الأجنبية والنهوض وتطوير الكفاءات وتعزيز القدرات وفق إستراتيجية واضحة المعالم
- تدعيم السياحة المستديمة ومواصلة تركيز العلامة البيئية التونسية ومزيد التعريف بها وطنيا ودوليا.
- الرفع من القيمة المضافة التكنولوجية بالمؤسسات وتحسين إنتاجيتها الاقتصادية من خلال استقطاب شراكات تكنولوجية عالية مما يساهم في الرفع من و قدرتها التنافسية وتيسير نفاذها للأسواق العالمية والتهوض بالتصدير
- إدماج البعد الإجتماعي في برامج وآليات المصاحبة الفنية

- **الهدف 2: النهوض بالمهن الخضراء**

- تدعيم القدرات الوطنية في المجالات البيئية بهدف الرفع والتحسين من القدرة التشغيلية للمتكونين وتسهيل إنصهارهم في المنظومة التشغيلية
- الإحاطة بالباعثين الشبان لمشاريع خضراء للرفع من عدد المشاريع المنجزة سنويا في اطار النهوض بالمهن الخضراء وبعث مشاريع جديدة وذلك بتأطير الباعثين الشبان بالتكوين وكذلك المصاحبة ضمن محضنة مؤسسات خضراء لبعث مشاريع بيئية جديدة حسب الخصوصيات البيئية والإيكولوجيّة للجهات والوصول بها إلى مرحلة التصنيع والتسويق، مع إيلاء الأولوية لحاجيات وخصوصيات الجهات في هذا المجال.

- التشجيع على التجديد التكنولوجي في الميدان البيئي وذلك بتشجيع ومصاحبة المخترعين لتقنيات بيئية جديدة من طور التجارب إلى طور تسويق التكنولوجيا وذلك ضمن محضنة مؤسسات خضراء وبالشراكة مع المؤسسات الجامعية وهياكل البحث والتجديد

الهدف 3: تطويع التكنولوجيات البيئية

يتمثل التجديد التكنولوجي في إستقطاب أحدث التكنولوجيات البيئية ثم تطويعها و نقلها من الدول المتمكنة منها (كالبلدان الأوروبية أو كندا..) إلى الدول التي تحتاجها ' وكذلك من الميدان البحثي سواء على الصعيد الدولي أوالوطني إلى المنظومة الإقتصادية والفاعلين بها بمختلف القطاعات وذلك لدفع التجديد داخل المؤسسة الإقتصادية و حثها على الإستثمار في البحوث التنموية مع السعي نحو توجيه البحوث العلمية نحو تلبية حاجياتها و لتحفيز وإبرام الشراكات المناسبة بين هياكل البحث والمؤسسات الإقتصادية حسب الحاجيات والإختصاصات . وتتمثل بذلك أهم الأهداف في:

- النهوض بالتجديد التكنولوجي واستقطاب أحدث التكنولوجيات البيئية لإيجاد حلول للمشاكل بيئية المطروحة مع الأخذ بعين الإعتبار للظروف المحلية وللحاجيات الخصوصية في هذا المجال وللتطور المستمر لهذه التكنولوجيات ولمدى توفيرها لقيمة مضافة إقتصادية عند النقل والتحويل
- النهوض بمنظومة تثمين البحث العلمي ونقل التكنولوجيا، بتطوير علاقة الشراكة والتعاون بين فرقاء البحث العلمي التطبيقي والتجديد التكنولوجي وفرقاء القطاع الإقتصادي لتعزيز برامج الإستثمار في البحوث التنموية والتجديد والابتكار عامة وصلب المؤسسة خاصة
تعزيز مساهمة التعاون الدولي في دعم منظومة البحث والتجديد

مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الاستثمارات و البرامج التي ينفذها مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

الهدف 1: تكريس الانتقال البيئي والمجتمعي للمؤسسات

- **البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمؤسسات** (مصاحبة المؤسسات لتأهيلها بيئيا، تركيزالمرجعية الوطنية للحوكمة الرشيدة القيام بدراسات،)
- **مشروع جديد التكوين والتحسيس والإتصال في مجال الإقتصاد الأخضر** (تدعيم اللامركزية وإعداد برنامج تكوين خاص بالجماعات المحلية :مستشارين بيئيين، تثمين النفايات..مع CFAD)
- **مشروع وضع منظومة التكوين عن بعد**

الهدف 2: النهوض بالمهن الخضراء

- **مشروع تركيز محضنة لبعث مؤسسات صغرى مشغلة في التقنيات البيئة**

الهدف 3: تطويع التكنولوجيات البيئية

- تطهير المياه المستعملة في الوسط الريفي عن طريق النباتات المائية
- تحويل التكنولوجيا (تجهيز ورشة لمساندة مشاريع البحوث التطبيقية، تركيز وحدة يقظة تكنولوجية واستراتيجية، دعم الشبكات التكنولوجية البيئية القطاعية)

- التحاليل المخبرية

برنامج البحث والتجديد (جديد) :

- **مشروع جديد: إنشاء نظام وطني للتحقق من التكنولوجيات البيئية**

« Mise en place d'un système national de vérification des technologies »

- **مشروع جديد : اعتماد البيوتكنولوجيا للحد من التلوث الصناعي** (بمصانع الأدوية في تونس و محطات معالجة المياه المستعملة التابعة لها، بدراسة شاملة حول المخلفات الخطرة لمصانع الأدوية، بحملة تحاليل لتحديد الخصائص الكيميائية و الفيزيائية لمياه الرشح بأحد المصبات المراقبة، تحديد مواقع إنتاج و نوع المذيبات و تحديد كمياته)ا

ويعتمد مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف:

		الإنجازات			ق.م	التوقعات		
مؤشر قيس الآداء	الوحدة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
1-الهدف 1: تكريس الانتقال البيئي والمجتمعي للمؤسسات								
المؤشر1:عدد المؤسسات الإقتصادية المؤهلة بيئيا	عدد	110	77	36	40	44	45	50
2-الهدف 2: النهوض بالمهن الخضراء								
مؤشر 1: عدد الباعثين للمشاريع البيئية	عدد					5	5	5
3-الهدف 3: تطويع التكنولوجيات البيئية								
المؤشر1: عدد التكنولوجيات المطوعة	عدد	15	15	18	18	18	22	25

4. الإجراءات المصاحبة : يعاني المركز بعض الإشكاليات و التحديات نذكر من أهمها :

- تمكين المؤسسات الصناعية التي تتم مصاحبتها في مجال التصرف البيئي من قبل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة من الانتفاع بامتيازات صندوق تنمية القدرة الصناعية FODEC علي غرار بقية المراكز الفنية
- عدم إكتمال مسار حوكمة المنظومة الوطنية للبحث والتجديد قصد دعم الصلة بين البحوث والمؤسسات الاقتصادية مما يصعب دور المركز في نقل وتحويل التكنولوجيا بين فرقاء البحث العلمي و فرقاء النسيج الإقتصادي وذلك لعدم توفر رؤية واضحة في المجالات ذات الأولوية في التحويل التكنولوجي ولعدم تمكن المركز من آليات التمويل الخاصة بالتجديد ولعدم تلاءم النصوص التشريعية للمركز مع مسارات التجديد التكنولوجي. هذا إلى جانب التنامي السريع للتكنولوجيات البيئية أمام عدم وجود آليات لتثمين أشغال البحث بالجامعات.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمركز ومراجعة القانون الأساسي للمركز للتلاؤم مع مخططه الإستراتيجي وتوجهاته الجديدة

البيانات	مصدر الموارد Les ressources de financement	توقعات 2017	تقديرات 2018
الإستعمـــالات			
المشاريع المتواصلة	على الموارد العامة للميزانية	0	865
المشاريع السنوية	على الموارد العامة للميزانية	0	760
المشاريع الجديدة	على الموارد العامة للميزانية	0	710
المشاريع الجهوية	على الموارد العامة للميزانية	0	-
المجموع	-	**0**	**2335**
المشاريع المتواصلة	على الموارد العامة للميزانية	0	865
المشاريع السنوية	على الموارد العامة للميزانية	0	760
المشاريع الجديدة	على الموارد العامة للميزانية	0	710
المشاريع الجهوية	على الموارد العامة للميزانية	0	-
المجموع	-	**0**	**2335**

البرنامج 3 : الشؤون المحلية

1-تقديم البرنامج و إستراتيجيته:

ستتركز إستراتيجية هذا البرنامج خاصة على تكريس الباب السابع من الدستور المتعلق بالحكم المحلي و السهر على تدعيم مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية من خلال تعميم النظام البلدي على كافة تراب الجمهورية ،و دفع الإستثمار البلدي خاصة للبلديات الجديدة من خلال توفيرالتمويلات اللازمة للفترة 2016-2020 . و إستكمال مسار إعداد مشروع مجلة الجماعات المحلية .

هذا بالإضافة إلى إصلاح الجباية المحلية و دعم الجماعات المحلية بالموارد البشرية والتجهيزات و المعدات اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بعهدتها و تحفيز الإطارات العليا للعمل بالجيهات .

1.1-خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة في البرنامج:

عدة هياكل تساهم بصفة مباشرة و غير مباشـــرة في تنفيـــذ و إستراتيجية و أهداف برنامج الشؤون المحلية و هي الإدارات المركزية و الإدارات الجهوية و المؤسسات العمومية الإدارية و غير الإدارية و المنشآت العمومية.

البرنامج	الشؤون المحلية
البرامج الفرعية	
الإدارات المركزية	- الإدارة العامة للبرامج البلدية و المجالس الجهوية و مجالس الأقاليم - الإدارة العامة للتراتيب و النظافة و العناية بالمحيط - الإدارة العامة للموارد و حوكمة المالية المحلية
المؤسسات العمومية و المنشآت العمومية	- مركز التكوين و دعم اللامركزية - صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية

الإشكاليات و الصعوبات التي تعوق تركيز اللامركزية :

تشكو الجماعات المحلية بصفة عامة من عديد الصعوبات و العراقيل منها ما هو هيكلي و منها ما هو ظرفي أما الصعوبات الهيكلية فتتمثل خاصة في ضعف الموارد المالية ومحدودية القدرات البشرية خاصة ذات الكفاءة العالية وضعف نسبة التأطير وعدم ملائمة الإطار التشريعي والمؤسساتي لعمل الجماعات المحلية.
إذ يعد نقص الموارد البشرية و خاصة الكوادر العليا أهم عائق أمام فاعلية و نجاعة العمل البلدي فعدد الأعوان العاملين بالجماعات المحلية لا يتعد 5 % من مجموع العاملين في الوظيفة العمومية و هو عدد ضئيل جدا ، كما أن نسبة التأطير تعتبر متدنية فهي لا تتجاوز 8,6 % بالنسبة للإطارات الإدارية و1,6 % للإطارات الفنية. هذه الوضعية قد أثرت سلبا على آداء الجماعات المحلية من حيث الخدمات المسداة و الدور التنموي المنتظر خاصة بالبلديات ذات المؤشرات التنموية المتدنية.
كما أن الموارد المالية للبلديات تعتبر ضئيلة جدا فهي لا تتجاوز 4 بالمائة من ميزانية الدولة بما لا يتماشى مع حجم المسؤوليات المناطة بعهدتها، و يحد من فاعليتها ويكرس تبعيتها للسلطة المركزية، مما ينعكس سلبا على الخدماة المسداة للمواطنين و قدرتها على تنمية المناطق خاصة الداخلية .ومقارنة ببعض البلدان تصل هذه الميزانية في المغرب إلى11 بالمائة و18 بالمائة في تركيا وبولونيا 33 بالمائة والدانمارك 54 بالمائة.
و قد أدى ضعف الموارد المالية للبلديات إلى تفاقم المديونية لدى عدد هام من البلديات و عجزها هن إيفاء بتعهداتها نحو شركائها و إقتصار عملها على التسيير على حساب البرامج التنموية و المشاريع الإستثمارية .هذا و قد تراجعت الموارد المالية للمجالس الجهوية تراجعا ملحوظا بداية من سنة 2011 مع إرتفاع نسبة التاجير خلال نفس الفترة مقارنة بسنة 2010 .

أما الصعوبات الظرفية للجماعات المحلية، فتشمل تراجع الموارد الذاتية و ضعف المداخيل المتأتي أساسا من عزوف المواطن عن القيام بواجبه الجبائي وتركيز نيابات خصوصية غير متجانسة ومحدودة القدرات مما أدى إلى تدهور الخدمات البيئية وتراجع أداء المؤسسة البلدية في القرار والتنفيذ والتعويل على دعم الدولة، وتفاقم المديونية وشعور المواطن بعدم الرضاء أمام تدهور الإطار الحياتي.

التوجه الإستراتيجي : إرساء نظام اللامركزية بكامل تراب الجمهورية

و يعتمد المسار التدرج لتحقيق الأهداف المرجوة و توفير أفضل شروط النجاح و ينقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية تدوم كل منها ثلاث سنوات و تهدف على التوالي إلى :

-**المرحلة الأولى** : إعداد الدراسات و المقترحات و القيام بالإستشارات الوطنية و الجهوية و المحلية بما يمكن من تحديد الخيارات الإستراتيجية و ضبط السبل الفعلية لترجمة مبادئ الدستور بشكل عملي و من خلال رزنامة دقيقة .
كما يتم خلال هذه المرحلة العمل مع المجالس البلدية و الجهوية المنتخبة على تفعيل مجمل الإصلاحات الهيكلية و صياغة المراجعات القانونية الضرورية و تعزيز الموارد المالية و البشرية الضرورية بما يتلاءم مع مبادئ الإستقلالية و التدبير الحر من جهة و ضرورة إعتماد مبادئ الحكومة الرشيدة و ضمان مشاركة واسعة للمواطنين في تحديد البرامج التنموية و الإستثمارات المحلية من جهة أخرى .
المرحلة الثانية :

تهدف إلى الشروع تدريجيا في تفعيل المراجعات الضرورية في مجال الصلاحيات بما يضمن نجاعة التدخلات العمومية من جهة ووحدة الدولة من النواحي القانونية و التنموية من جهة اخرى .و تهدف كذلك إلى تفعيل هياكل الرقابة المالية و الإدارية على الجماعات المحلية بما يمكن من ضمان تحقيق مبادئ الشفافية و المساءلة و علوية القانون .

المرحلة الثالثة :

تعمل على تحقيق الأهداف النهائية المتعلقة بتعزيز الموارد البشرية المحلية و تحقيق مبدأ التكافؤ بين المهام و الصلاحيات المبينة بالدستور علاوة على ضمان تغطية ترابية واسعة للنظام البلدي و دراسة تحويل صلاحيات جديدة للجماعات المحلية.كما تهتم هذه المرحلة بإستكمال الأطر القانونية و الهياكل الرقابية و هيئات مساندة الجماعات المحلية .

الرهانات و التحديات :

يطرح تجسيم المبادئ الدستورية المتعلقة بالسلطة المحلية جملة من التحديات تتمثل في ما يلي :

- ✓ تركيز مجالس محلية منتخبة كشريك فعلي و رئيسي في مسار اللامركزية
- ✓ منهجية احداث الجيهات و خاصة الأقاليم
- ✓ تجسيم مبدإ التدبير الحر و مراجعة القوانين المرتبطة به
- ✓ عدم خضوع الجماعات المحلية للإشراف فيما بينها
- ✓ التوازي بين الاستقلالية ووحدة الدولة (اللامركزية / اللامحورية)
- ✓ تفعيل الديمقراطية التشاركية و تحديد أطر مشاركة المواطنين
- ✓ منهجية توزيع الصلاحيات بالإعتماد على مبدإ التفريع
- ✓ التكافؤ بين الموارد و الصلاحيات
- ✓ ملاءمة الرقابة اللاحقة مع حسن التسيير و التصرف
- ✓ مراجعة المنظومة الحالية للقضاء الإداري
- ✓ الإصلاحات المؤسساتية في المستويين الوطني و المحلي
- ✓ الترفيع في قدرات الجماعات المحلية في مجالات الإدارة و التسيير و التخطيط و التنمية
- ✓ تكريس مبادئ الشراكة و التعاون اللامركزي
- ✓ دفع التنمية المحلية،
- ✓ تحسين الخدمات المسداة للمواطن،
- ✓ نشر ثقافة الحوكمة المحلية والمواطنة الفاعلة،
- ✓ الرفع من القدرات البشرية والموارد المالية للجماعات المحلية، ودعم استقلاليتها
- ✓ تطوير وتفعيل صندوق الجماعات المحلية.

و يقتضي تطبيق هذه الأحكام الدستورية وضع أجندة لمراجعة الأطار التشريعي و الترتيبي الذي يحكم الجماعات المحلية و سن النصوص القانونية الضرورية لترسيخ اللامركزية .

و تعتبر عملية المشاركة من أكبر التحديات التي تواجه مسار تفعيل اللامركزية نظرا للعدد الهائل من المتدخلين المعنيين بالمسار و للطبيعة المعقدة للمواضيع المطروحة التي تكتسي طابعا سياسيا يعبر عن إختيارات مستقبلية بالغة الأهمية من جهة و التعاطي مع معطيات فنية و علمية دقيقة من جهة أخرى .

مشمولات البرنامج :

يتدخل برنامج الشؤون المحلية في عدة مجالات تتمثل في ما يلي :

- إعداد و تنفيذ مسار إرساء نظام اللامركزية بكامل تراب الجمهورية و تطوير قدرات الجماعات المحلية و تأهيلها للإندماج في هذا المسار و ذلك من خلال :
  - ✓ تقييم واقع الجماعات المحلية و إعداد مخطط إنخراطها التدريجي في منظومة اللامركزية
  - ✓ القيام بالدراسات الإستشرافية و الإستراتيجية في مجال اللامركزية و إعداد تصور لمسار إرسائها بكامل تراب الجمهورية و السهر على تنفيذه
  - ✓ إعداد تصور لبرمجة تحويل و نقل الصلاحيات المركزية و الموارد المالية و البشرية لفائدة الجماعات المحلية
  - ✓ توفير و تعبئة الموارد المالية الضرورية و الملائمة لإرساء مسار اللامركزية
  - ✓ وضع برامج التكوين لتطوير و دعم قدرات الموارد البشرية المحلية
- إعداد و متابعة تنفيذ مخططات و برامج و مشاريع التنمية المحلية و دعم التنسيق بين مختلف الهياكل و المؤسسات المتدخلة في في هذا المجال و دفع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.
- مساندة الجماعات المحلية في مجال إحكام التصرف الإداري و المالي و تنمية قدراتها الذاتية في مجال تسيير الشؤون المحلية
- إرساء مقومات العمل التشاركي المحلي بين الجماعات المحلية و بقية الهياكل العمومية و الخاصة و مكونات المجتمع المدني
- تنسيق تدخلات و اعمال مختلف الجماعات المحلية على الصعيد المحلي و الجهوي و الوطني و التحكيم بينها
- وضع برامج لتحديث و تطوير أساليب و مناهج العمل و تركيز إدارة ألكترونية و تحسين جودة الخدمات بالجماعات المحلية
- الإشراف على البرامج الوطنية ذات الصلة بإختصاصات الجماعات المحلية و خاصة في مجالات النظافة و حفظ الصحة و العناية بالبيئة و جمالية المدن.

أهداف و مؤشرات قيس الآداء للبرنامج :

يهدف برنامج الشؤون المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرحلية المضمنة بالباب السابع للدستور و المتعلقة بالسلطة المحلية في مجالات الموارد البشرية و المالية المحلية و التغطية التدريجية للتراب الوطني بالنظام البلدي و توزيع الصلاحيات بين الجماعات المحلية.

الهدف الأول : تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية

* تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في الترفيع في نسبة التأطير بشكل تدريجي من 15% خلال المرحلة الأولى من المسار إلى 25% خلال السنة الأخيرة من المرحلة الثالثة من المسار من أجل ضمان نجاعة التدخلات العمومية و التكفل بصلاحيات جديدة و ذلك من خلال آليات الحراك الوظيفي و الإنتداب . و تقدر الإحتياجات المستقبلية للجماعات المحلية من الإطارات و الكوادر العليا الإدارية و الفنية خلال التسع سنوات القادمة في حدود 7000 إطار جديد.

كما سيتم العمل على الترفيع في نسبة الموارد المالية المحلية من الميزانية العامة للدولة من 8% إلى 19% بما يساعد على ضمان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية و التكفل بصلاحيات جديدة في إطار اللامركزية.

*** مرجع الهدف**

- مخطط التنمية 2016-2020
- أولويات وثيقة قرطاج
- برنامج عمل الحكومة .
- مسار اللامركزية الذي تمت المصادقة عليه في مجلس وزاري بتاريخ 25 جوان 2015

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
المؤشر عدد 1.2.2.2. نسبة التاطير بالجماعات المحلية	نسبة					%12	%14	%15
المؤشر عدد 2.2.2.2: نسبة الموارد المالية المحالة للجماعات المحلية	نسبة					%6	%8	%10

الهدف الثاني : تدعيم صلاحيات الجماعات المحلية

*** تقديم الهدف:**

عبر تحويل الإختصاصات من السلطة المركزية إلى السلطات المحلية من خلال مسار يعتمد تحديد الأولويات القطاعية و التدرج لضمان التوازن و النجاعة في التدخلات و تحسين الخدمات المسداة للمواطنين

*** مرجع الهدف**

- مخطط التنمية 2016-2020
- أولويات وثيقة قرطاج
- برنامج عمل الحكومة .
- مسار اللامركزية الذي تمت المصادقة عليه في مجلس وزاري بتاريخ 25 جوان 2015

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
المؤشر عدد 1.2.2.2. نسبة الإختصاصات المحالة من الإدارات المركزية إلى الجماعات المحلية	نسبة					10%	%12	%15

2-نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية برنامج الشؤون المحلية:

تم ضبط ميزانية برنامج الشؤون المحلية بملغ قدره ..... م.د سنة 2018 و تتضمن ميزانية البرنامج على إعتماد قدره .....م.د بعنوان نفقات تصرف و إعتماد قدره .....م.د بعنوان نفقات تنمية .

تطور إعتمادات برنامج الشؤون المحلية :

بحساب 1000 د

بيان البرنامج	انجازات 2016	ق.م 2017 (1)	تقديرات 2018	نسبة التطور (2018/2016)	
			اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1)/(1)
I نفقات التصرف		461 255	459 851	28 596	6
-التأجير العمومي		18 470	16 859	-1 610	-8
-وسائل المصالح		3 430	2 242	-1 188	-34
-التدخل العمومي		409 355	440 750	31 395	7
II العنوان الثاني : نفقات التنمية		110 950	121 400	10 450	9
-الاستثمارات المباشرة :		1 950	1 000	-950	-48
على الموارد العامة للميزانية		1 950	1 000	-950	
على موارد القروض الخارجية الموظفة		0	-0	0	
-التمويل العمومي :		109 000	120 400	11400	
على الموارد العامة للميزانية		109 000	120 400	11400	
على القروض الخارجية الموظفة		0	0	0	
III صناديق الخزينة:		100 000	94 000	-6000	-6
مجموع البرنامج:		642 205	675 251	33 046	5

توزيع مشروع ميزانية برنامج الشؤون المحلية و البيئة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة :

إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

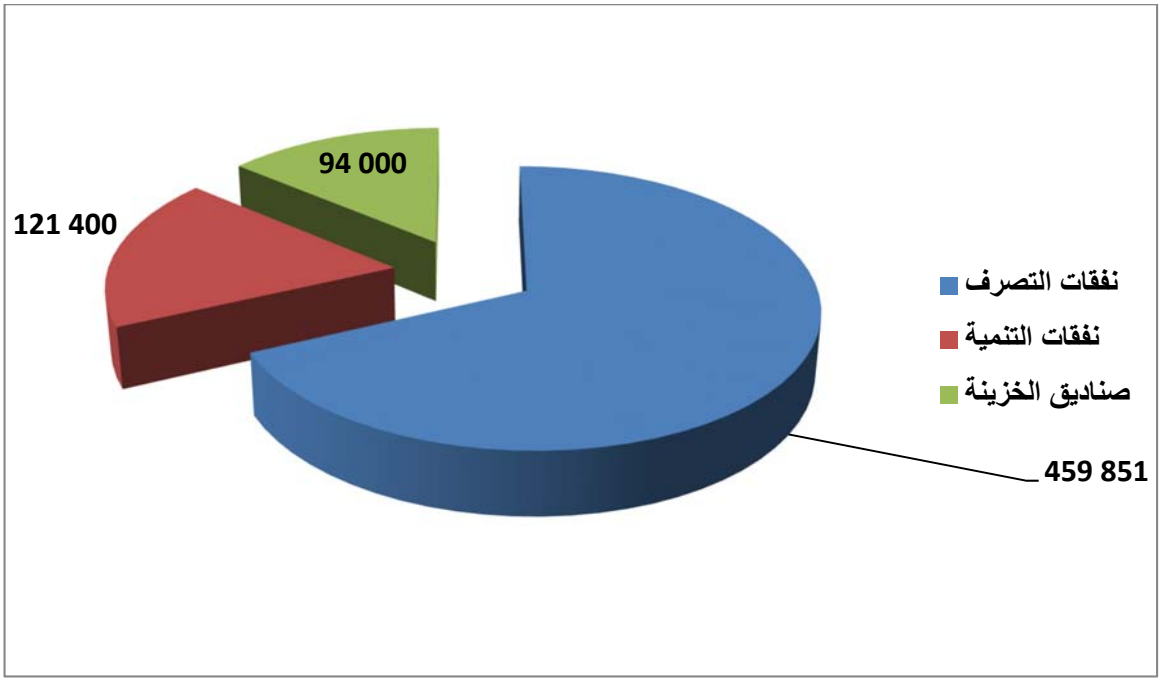

البرنامج 3 : القيـــادة و المسانـــدة

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يتولى برنامج القيادة و المساندة من خلال الهياكل الأفقية التي يشملها على غرار الشؤون الإدارية و المالية و الشؤون القانونية و التعاون الدولي و التنظيم و الأساليب و الإعلامية تقديم الدعم و المساعدة لبرنامج البيئة و جودة الحيـــاة و برنامج إستدامة التنمية .و ذلك من خلال تأمين الخدمات اللازمة لسير عمل هذه البرنامج عبر توفير الموارد البشرية و التجهيزات و المعدات والبنية التحتية في مجال الإعلاميـــة و المنظومات المعلوماتية و الخطـط و الدراسات الإستراتيجيـة و أعمـــال الـــرقابـــة و المتابعـــة و التقييم و التوجيه .

1.1 خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة

2.1- إستراتيجيــة البرنامــج :

في ظل التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التحديات العالمية أصبحت الإدارة العمومية مدعوة إلى مزيد الفعالية و الشفافية و المرونة و تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين و في هذا الإطار تتنزل إستراتيجية برنامج القيادة و المساندة في المرحلة القادمة أساسا و التي تتمحور حول التوجهات التالية:

✓ **مراجعة التنظيم الإداري على المستوى المركزي و الجهوي**:

إن إعتماد طريقة التصرف في الميزانية حسب الأهداف يقتضي إعتماد أشكال جديدة لتنظيم المصالح و ذلك لغاية تخفيف الهياكل و إعادة توزيع الأعوان و هذا يتطلب توضيح و تدقيق مهام مختلف المصالح تفاديا للإزدواجية في ما بينها و تأمينا لنجاعة أنشطتها و تحديد المهام التي ستبقى من مشمولات الإدارات المركزية و المهام التي يمكن إحالتها للمصالح الخارجية أو التي يمكن إحالتها إلى القطاع الخاص و المهام التي يمكن حذفها.و تجميع أو دمج الهياكل التي لديها مهام متكاملة أو مترابطة و حذف الهياكل التي أصبح وجودها غير ضروري.

✓ **تحسين التصرف في الموارد البشرية:**

تعصير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية و ذلك عبر :

-إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية

- المسح الوظيفي لضبط مهام الإدارات و المصالح و الأعوان

- إعداد بطاقات وظيفية لتوصيف المهام

- تشجيع الحراك الوظيفي بين الإدارات أو داخل نفس الإدارة و بين الإدارات المركزية و المؤسسات

- إعادة توزيع الأعوان بين المصالح بطريقة مدروسة بالإعتماد على الحاجيات الحقيقية لكل مصلحة.

-دعم التدريب و الرسكلة و التكوين للرفع من قدرات الأعوان

- تقييم الآداء و تثمين التكوين المستمر

-إعتماد الكفاءة و الإستحقاق و الشفافية في التعيين في الوظائف العليا

✓ **تفعيل الدور الإستراتيجي للإدارات المركزية**

و المتمثل في التصور و البرمجة و الدراسات المستقبلية و وضع السياسات و تقييمها**:**

إن الإدارات المركزية يجب أن تكون لديها القدرة الكافية لوضع التصورات و إستشراف المستقبل و إستباق الأحداث و تقويم السياسات المتبعة.حتى تكون قادرة على مجابهة المتغيرات العالمية المتسارعة.من خلال تطوير الهياكل التي تعنى بالإحصاء و الدراسات الإستشرافية و التخطيط و البرمجة لتمكين المسؤولين من إتخاذ القرارات الصائبة و في هذا الإطار سيتم العمل على تفعيل دور مختلف المراصد و تدعيمها بالموارد البشرية المختصة و تكنولوجيات الإتصال.

✓ **تحسين العلاقة بين مصالح الوزارة و المواطن :** من خلال تحسين الإستقبال و معالجة الشكايات و تعميم علامة الإستقبال مرحبا على كل الإدارات و المؤسسات العمومية و البلديات .وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن و تسهيل الولوج إليها . عبر تطوير نظام

ألكتروني لمعالجة المراسلات الإدارية و متابعة الشكايات و تبسيط الإجراءات الإدارية و دعم الإدارة الألكترونية و تطوير الخدمات العمومية على الخط

- ✓ **تركيز و تعميم نظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف:**

في إطار الحرص على ترشيد التصرف في الأموال العمومية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على تدخلات الوزارة ، و تعزيز الحوكمة الناجعة في مجال الميزانية فقد إنخرطت وزارة الشؤون المحلية و البيئة ضمن المنظومة الجديدة للتصرف في ميزانية الدولة و التي يعبر عنها بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف. منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف تندرج في إطار إعتماد منهجية جديدة للتصرف في ميزانية الدولة من حيث طريقة إعداد الميزانيـــة و تنفيـــذها و متابعتها و تقييمها .

هذه الطريقة تقوم على تقديم الميزانية حسب مآل النفقة أي حسب سياسات عمومية و هذا يتطلب هيكلة ميزانية الدولة حسب مهمات و برامج و برامج فرعية . مع تحديد اهداف لكل برنامج يتم قياس مدى تحقيقها بواسطة مؤشرات مرقمة لقيس الآداء و تسند قيادة البرنامج إلى رئيس البرنامج الذي يعتبر النواة الرئيسية في المنظومة الجديدة.

هذه المنهجية تهتم أساسا بنتيجة الأنشطة الإدارية و ليس على ما تستهلكه الإدارات من نفقات و ما يلزمها من إمكانات و تنبني على التحول من منظومة تقوم على مفهوم الشرعية أي مدى مطابقة التصرف في الأموال العمومية للقوانين و الترتيب و النظم و بنود الميزانية إلى منظومة تعطي الأولوية لمفهوم النجاعة و الفاعلية في التصرف في الميزانية .

يمكننا حوصلة الأهداف التي تسعة المنظومة إلى تحقيقها في ما يلي :

- ✓ التوظيف الأمثل للنفقات من خلال رصد الإعتمادات حسب التوجهات و الأولويات الوطنية
- ✓ تحسين مقروئية الميزانية و بالتالي الشفافية عبر توظيف الإعتمادات باكثر وضوح حسب برامج تترجم سياسات عمومية و تحديد أهداف خاصة بها بما يمكن من قراءة اوضح لأهداف الميزانية .
- ✓ منح رؤساء البرامج أكثر مرونة في التصرف في الإعتمادات الموضوعة على ذمة البرنامج لتمكينهم من تحقيق الأهداف المرسومة مقابل مساءلتهم حول إستعمال الموارد و تحقيق الأهداف.
- ✓ تحسين نجاعة و فاعلية النفقات العمومية من أجل ضمان مرافق عمومية ذات جودة عالية و بأقل كلفة.

- ✓ **النهوض و تطوير التعاون الدولي** : السّهر على تنفيذ الالتزامات الدّوليّة في مجال حماية البيئة والتّنمية المستدامة و اللاّمركزية ومتابعة مسارات التّنمية المستدامة على المستويين الدّولي والإقليمي والعمل على تطوير هذه المسارات. و تدعيم تموقع تونس

لدى الهيئات الدّوليّة وفي الاجتماعات الثّنائيّة والمتعددة الأطراف التّي يكون موضوعها التّنمية المستدامة وحماية البيئة بالاشتراك مع الوزارات المعنيّة،

- ✓ **تدعيم و تطوير العمل الجمعياتي:** من أجل المساهمة في نشر ثقافة حماية البيئة و التنمية المستدامة من خلال وضع أجندا وطنية للعمل الجمعياتي في مجال البيئة.

3-1 البرامــج الفرعيــة :

يشتمل برنامج القيادة و المساندة على برنامجين فرعيين هما:

البرنامج الفرعي 1: القيادة

يتضمن هدا البرنامج الفرعي الوظائف المتعلقة بالتخطيط و المتابعة و المراقبة و التقييم و التفقد و الشؤون العامة و الشؤون القانونية و التعاون الدولي و الإحصائيات و الإشراف على المؤسسات العمومية و الإدارات الجهوية و الإحاطة بالمستثمرين و العلاقة مع الجمعيات.

تتمثل أهم مشمولات هذا البرنامج الفرعي في :

- تنسيق ومتابعة أنشطة مختلف المصالح المركزية و الجهوية و تقييم البرامج و المشاريع التي تقوم بها مختلف الإدارات .
- النهوض بالأنشطة الإعلامية.
- قبول المواطنين و تقبل شكاياتهم و عرائضهم و دراستها مع المصالح المعنية قصد إيجاد الحلول الملائمة لها.
- ضبط و متابعة تنفيذ برامج الوزارة في مجال التحسيس و التربية البيئية و نشر ثقافة التنمية المستدامة .
- متابعة الملفات المتعلقة بالمنظمات و الجمعيات العاملة في مجال البيئة و التنمية المستدامة و دفع العمل معها في إطار تنفيذ البرامج الوطنية و إعداد تقارير دورية حول نشاطها.
- مراقبة التصرف الإداري و المالي و الفني لجميع المصالح التابعة للوزارة و المؤسسات الخاضعة لإشرافها.
- متابعة التصرف والإشراف على المنشآت و المؤسسات العمومية التابعة للوزارة و السهر على تطبيــق الإلتزامات القانونيـة و الترتيبية الموضوعة على كاهلها.

البرنامج الفرعي 2 : المساندة

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى :

- تسيير كافة الشؤون الإدارية و المالية لمختلف البرامج و ترشيد التصرف في الوسائل البشرية و المادية.
- برمجة إقتناء و حفظ و توزيع اللوازم و المعدات و التجهيزات الضرورية لسير عمل المصالح الإدارية.

- تسيير و صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل و المنقولات
- السهر على إعداد وإنجاز برامج التصرف في الوثائق و الأرشيف.
- تطوير إستعمال وسائل الإعلامية داخل الوزارة وذلك بإعداد وإنجاز ومتابعة المخطط الإعلامي للوزارة.
- ضمان إستغلال وصيانة التجهيزات وبرامج الإعلامية.
- النهوض بالأنشطة الإجتماعية و الثقافية لأعوان الوزارة.
- المساندة في إعداد تقديرات الميزانية و ممارسة وظائف إستشارية و تقديم الخبرة و المساعدة لمسؤولي البرامج.

3- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

تم ضبط هدفين لبرنامج القيادة و المساندة وفقا لإستراتيجية البرنامج و الأولويات خلال الثلاث سنوات القادمة و هي كالآتي :

- **الهدف عدد 1:** تطوير الكفاءات و تدعيم قدرات الأعوان و الإطارات
- **الهدف عدد 2**: تطوير أساليب العمل و التصرف و التسيير .
- **الهدف عدد 3**: تنمية الحس البيئي و نشر الثقافة البيئية .

- الهدف عدد 1: تطوير الكفاءات و تدعيم قدرات الأعوان و الإطارات

تقديم الهدف:

تعصير التصرف في الموارد البشرية من خلال تكريس المرونة و النجاعة في التصرف و التشجيع على الحراك الوظيفي و إعادة النظر في توزيع الأعوان بين الإدارات بطريقة مدروسة و علمية بالإعتماد على الحاجيات الحقيقية لكل مصلحة .

إن النهوض بالتكوين و الرسكلة يعتبر عاملا أساسيا لتعصير التصرف في الموارد البشرية و تحسين المردودية و الإنتاجية في المصالح العمومية و تمكين الإدارة من الإستجابة لإنتظارات المواطن و تطوير الكفاءات المهنية و المهارات و القدرات لدى الأعوان بما يمكنهم من تحسين آدائهم .

- مرجع الهدف :

- التوجهات العامة للحكومة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
المؤشر عدد 1.1.2.3 : نسبة الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات	عدد	185	210	205		100	200	300

الهدف عدد 5: تطوير أساليب و مناهج العمل و التصرف و التسيير و تدعيم الإدارة الألكترونية

إن تطوير أساليب العمل و طرق التصرف و التسيير في الإدارة و تحسين المردودية و النهوض بجودة الخدمات المسداة للمواطن تمر حتما عبر توفير التجهيزات و المعدات و التطبيقات الإعلامية اللازمة و شبكات إعلامية عالية التدفق و منظومات معلوماتية عصرية تستجيب لحاجيات الإدارة و تمكن من توفير جميع الخدمات عن بعد للمواطن .

مرجع الهدف :

- الدراسة الإستراتيجية للإدارة الألكترونية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
المؤشر عدد 1.2.2.3 : الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهائد المصادقة لنظم الجودة	عدد		1		2	5	5	5
المؤشر عدد 2.2.2.3 : الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية	عدد		3	-	3	4	4	4

2-2- تقديم أنشطة برنامج القيادة و المساندة:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2018	الأنشطة	الاعتمادات الدفع بحساب الألف دينار
الهداف 1 : النهوض بالموارد البشرية	المؤشر عدد 1.1.2.3: عدد الإطارات و الأعوان المنتفعين بالتكوين	205	تنظيم دورات تكوينية حول مواضيع عامة و أخرى حول مواضيع فنية خصوصية و تربصات بالخارج	**60**
الهدف 2: تطوير أساليب العمل و التصرف و التسيير	المؤشر عدد 1.2.2.3 : الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهائد المصادقة لنظم الجودة	6	- إعداد إستشارة للتعاقد مع مكتب دراسات لتقديم المساندة الفنية للحصول على شهائد المطابقة. - تنفيذ مخطط العمل الذي سينبثق عن الدراسة . - دعوة مصالح المعهد الوطني للمواصفات و الملكية الصناعية لإجراء عملية تدقيق قصد الحصول على شهائد المصادقة .	
	المؤشر عدد 2.2.2.3 : الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية	3	- إعداد إستشارة للتعاقد مع مكتب دراسات لإقتراح البنود المرجعية للخدمات المزمع إنجازها - الإعلان عن طلب عروض لتطوير الخدمات المزمع إنجازها .	

4نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية برنامج القيادة و المساندة:

تم ضبط ميزانية برنامج القيادة و المساندة بملغ قدره10281م.د سنة 2018 مقابل 9,094 سنة 2017 أي بزيادة قدرها 227 م.د و تتضمن ميزانية البرنامج على إعتماد قدره 8711م.د بعنوان نفقات التصرف و إعتماد قدره 1,570 م.د بعنوان نفقات التنمية و تم تخصيص 5709 م.د لفائدة برنامج القيادة و 4572م.د لفائدة برنامج المساندة.

تطور إعتمادات برنامج القيادة و المساندة

بحساب 1000 د

بيان البرنامج	ق.م 2017 (1)	2018 اعتمادات الدفع (2)	نسبة التطور (2018/2017) المبلغ (2)-(1)	نسبة التطور (2018/2017) النسبة (%) (2)-(1)/ (1)
العنوان الأول :نفقات التصرف	8484	8711	227	3
-التأجير العمومي	5058	4822	-236	-5
-وسائل المصالح	2797	3229	432	13
-التدخل العمومي	629	660	31	5
العنوان الثاني : نفقات التنمية	610	1570	960	157
-الاستثمارات المباشرة :	610	1570	960	157
على الموارد العامة للميزانية	610	1570	960	157
التمويل العمومي:	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-
مجموع البرنامج:	9094	10281	1187	13

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة :

إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

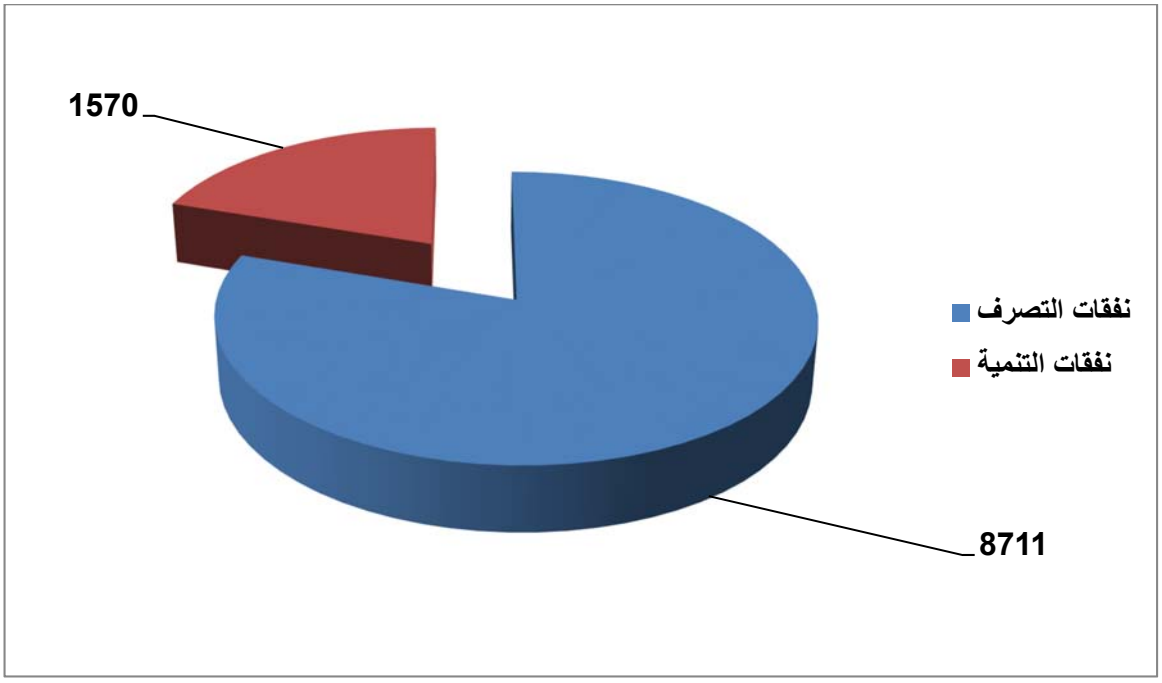

2-3 توزيع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية :

اعتمادات الدفع

بحساب 1000 د

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي القيادة	برنامج فرعي المساندة	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف :	**5359**	**3352**	**8711**
التأجير العمومي	3604	1218	4822
وسائل المصالح	1095	2134	3229
التدخل العمومي	660		660
نفقات التنمية :	350	1220	1570
الاستثمارات المباشرة	350	1220	1570
التمويل العمومي	-	-	-
صناديق الخزينة :	-	-	-
المجموع حسب البرامج الفرعية :	**5709**	**4572**	**10281**

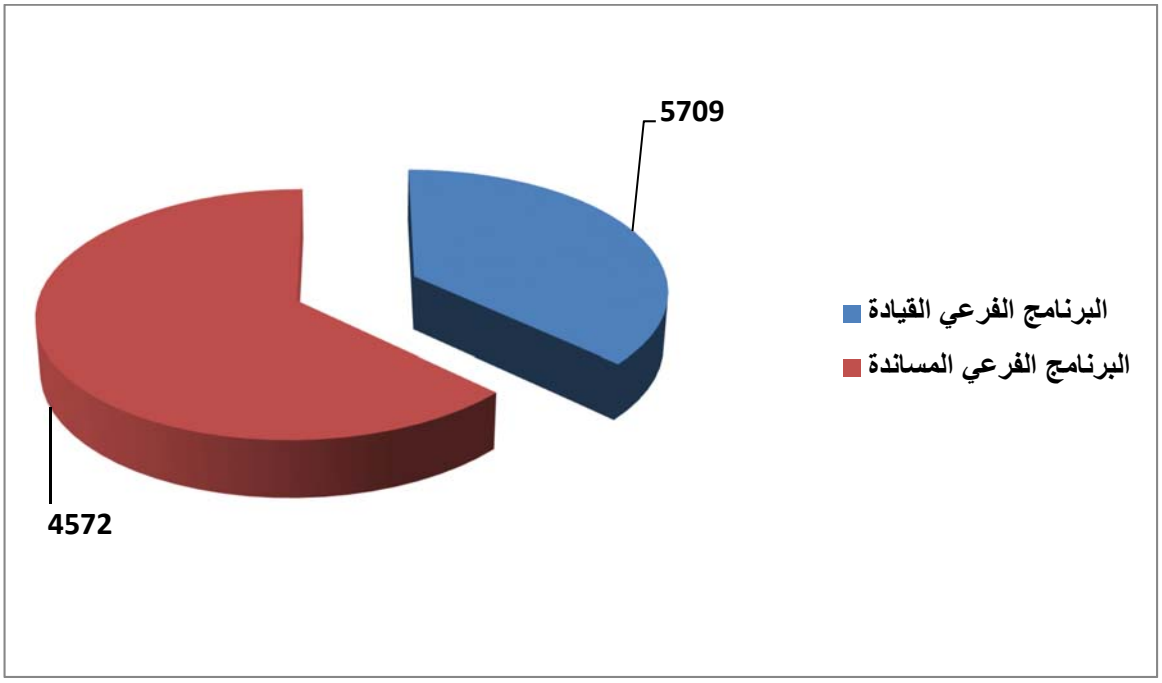

-2-اطار النفقات متوسط المدى 2018- 2020 لبرنامج القيادة و المساندة

2-1/اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 حسب طبيعة النفقة : بحساب 1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف		**5105**	**5221**	**8484**	**8711**	**8953**	**9207**
-على موارد الميزانية							
التأجير العمومي		2844	3034	5058	4822	5064	5318
وسائل المصالح		1843	1777	2797	3229	3229	3229
التدخل العمومي		418	410	629	660	660	660
نفقات التنمية		**940**	**774**	**610**	**1570**	**1570**	**1570**
-على موارد الميزانية		940	774	610	1570	1570	1570
الاستثمارات المباشرة		940	774	610	1570	1570	1570
تمويل العمومي		-	-	-	-	-	-
-على الموارد القروض الخارجية الموظفة		-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة		-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي		-	-	-	-	-	-
-على موارد صناديق الخزينة		-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات		-	-	-	-	-	-
المجموع :		**6045**	**5995**	**9094**	**10281**	**10523**	**10777**

2-2- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 حسب البرامج الفرعية :

2-2-1- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي القيادة :بحساب 1000 دينار

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف		**1815**	**2551**	**4787**	**5359**	**5540**	**5730**
التأجير العمومي		**1046**	**1891**	**2888**	**3604**	**3785**	3975
وسائل المصالح		**351**	**250**	**1270**	**1095**	**1095**	**1095**
التدخل العمومي		**418**	**410**	**629**	**660**	**660**	**660**
نفقات التنمية		602	231	300	350	350	350
الاستثمارات المباشرة		**602**	**231**	**300**	**350**	**350**	350
التمويل العمومي		-	-	-	-	-	-
المجموع :		**2417**	**2121**	**5087**	**5709**	**5890**	**6080**

2-2-2- اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي المساندة :

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف		**3290**	**3332**	**3696**	**3352**	**3413**	**3477**
التأجير العمومي		**1798**	**1804**	**2169**	**1218**	**1279**	**1343**
وسائل المصالح		**1492**	**1528**	**1527**	**2134**	**2134**	**2134**
التدخل العمومي		-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية		-	-	**310**	**1220**	**1220**	**1220**
الاستثمارات المباشرة		**338**	**544**	**310**	**1220**	**1220**	**1220**
التمويل العمومي		-	-	-	-	-	-
المجموع :		**3628**	**3876**	**4006**	**4572**	**4633**	**4697**

4- بطاقات مؤشرات قيس الآداء

لبرنامج القيادة و المساندة

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :1.1.2.3
- تسمية المؤشر : عدد الأعوان و الإطارات المنتفعين بالتكوين
-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : النهوض بالتكوين و الرسكلة و تطوير الكفاءات.

4- تعريف المؤشر : يتمثل هذا المؤشر في تمكين أكثر عدد ممكن من الأعوان من مختلف الأصناف من متابعة دورات تكوينية و رسكلة كل سنة لتحسين معارفهم و قدراتهم المهنية .

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية .

2-وحدة المؤشر :عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة و التقييم للدورات التكوينية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقرير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة الشؤون الإدارية و المالية .

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2017: 210

-8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الأعوان و الإطارات المنتفعين بالتكوين	عدد	174	185	210	205	2015	225	235

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إعداد برنامج سنوي للتكوين يخص جميع الأعوان و الإطارات الإدارية و الفنية.

- غنجاز الدورات التكوينية عن طريق مكاتب تكوين مختصة .

- متابعة سير الدورات التكوينية و تقييمها .

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر لا يمكننا من تقييم مدى مساهمة هذه الدورات التكوينية في تحسين الكفاءات و القدرات المهنية للأعوان .

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :1.2.2.3

-تسمية المؤشر : : الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهائد المصادقة لنظم الجودة

-تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3- الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :. تطوير أساليب العمل و طرق التصرف والتسيير

4- تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى إنخارط مختلف المصالح في مسارات الحصول على المصادقة لنظم الجودة .و هي نظام إيزو 9001 الخاص بالتنظيم الوثائقي و نظام إيزو14000 الخاص بالتصرف البيئي و علامة الإستقبال مرحبا .

5- نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6- طبيعة المؤشر : مؤشر جودة .

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشر : تحديد الإدارات المتحصلة على شهائد المصادقة

2- وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : عدد الإدارات المتحصلة على شهائد المصادقة

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية

6- تاريخ توفر المؤشر : سنويا

7- القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2016 : 5

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهائد المصادقة لنظم الجودة	عدد		1		5	3	2	2

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تحصلت إدراتان على علامة الإستقبال مرحبا و هي مكتب العلاقات مع المواطن سنة 2012 و الإدارة الجهوية للبيئة بسوسة سنة 2014 .كما تم برمجة إنخراط 5 إدارات سنة 2016 للحصول على شهائد المصادقة إيزو 9001 الخاص بالتنظيم الوثائقي و هي :

- إدارة الشؤون الإدارية و المالية
- إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية
- مكتب العلاقات مع المواطن
- الإدارة الفرعية للوثائق و التوثيق
- الإدارة الجهوية للبيئة بسوسة .

و الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة سنة 2017 و الإدارة العامة للتنمية المستدامة سنة 2018

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إعداد إستشارة للتعاقد مع مكتب دراسات لتقديم المساندة الفنية للحصول على شهائد المطابقة.
- تنفيذ مخطط العمل الذي سينبثق عن الدراسة .
- دعوة مصالح المعهد الوطني للمواصفات و الملكية الصناعية لإجراء عملية تدقيق قصد الحصول على شهائد المصادقة .

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكن من تقييم مدى مساهمة نظم الجودة التي سيتم تركيزها بمختلف المصالح في تطوير أساليب العمل و طرق التصرف و التسيير .

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :2.2.2.3
-تسمية المؤشر : الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية
-تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : : تطوير أساليب العمل و طرق التصرف و التسيير

4-تعريف المؤشر : هذا المؤشر يبرز مدى الدور الذي تقوم به مصالح التنظيم و الأساليب و الإعلامية في مجال تطوير طرق التصرف و التسيير الإداري بالنسبة للإجراءات فهي تهم التطبيقات الإعلاميـــة في التصرف و منظومات قطاعية . أما الخدمات فهي تتعلق بالخدمات التفاعلية الموجهة للمواطن أو المؤسسة أو الإدارة.

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط،

6-طبيعة المؤشر : مؤشر جودة ،

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشر: تحديد الإجراءات و الخدمات التي تم إنجازها

2- وحدة المؤشر :عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : متوفرة عن طريق بوابة الوزارة

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : من خلال خطة العمل السنويـــة لإدارة التنظيـم و الأساليب و الإعلامية .

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية

6- تاريخ توفر المؤشر : كل سنة

7- القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2017: 2 خدمات

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية	عدد		3		3	2	2	2

2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

- سنة 2012: تم تحيين بوابة البيئة بتونس من خلال إضافة أركان تفاعلية مثل فضاء المشاركة التفاعلية و نشر الإعلانات و طلبات العروض و تقبل عرائض المواطنين و متابعتها .

- سنة 2014-2015 : تم إعداد بوابة للخدمات البيئية على الخط تضم خدمة التصرف في عرائض المواطنين و التصرف في مطالب الإحاطة بالمستثمرين و مطالب الدعم المادي للجمعيات .

- سنة 2013 : تم نشر طلب عروض لإعداد بوابة الخدمات البيئية على الخط

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد إستشارة للتعاقد مع مكتب دراسات لإقتراح البنود المرجعية للخدمات المزمع إنجازها

- الإعلان عن طلب عروض لتطوير الخدمات المزمع إنجازها .

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر لا يمكننا من تقييم مدى جدوى و نجاعة هذه الإجراءات و الخدمات و مدى مساهمتها في تحسين أساليب العمل الإداري .